الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة مولود معمري، تيزي- وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

التّخصص: اللّغة والأدب العربيّ.

الفرع: علوم اللُّغة.

بحث لنيل شهادة الماجستير

الموضوع: إعداد الطَّالب: نورالدّين غمام عماره

الجُهود التّأثيليّة في المعاجِم القديمَة ودورُها في إنجاز المُعجم التّاريخيّ
- مَقاييس اللُّغة لابن فَارس أُنموذجًا -

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/.مصطفى درواش أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي- وزو.....رئيسًا

أ.د/ صالح بلعيد أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي- وزو.....مشرفًا ومقررًا

د/ عبد الرحمن عيساوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة بويرة .....عضوًا مناقشا

تاريخ المناقشة: .....

مقدمّة: تمتاز اللّغة العربيّة عن باقي اللّغات بأصالتّها وعتاقتها. وهذه اللّغة العتيقة الجليلة – التي أصبحت لغة القرآن الكريم– فُتن بها العُلماء، فانصرفوا إلى دراسة نحوّها وصرفها وأدبها، وقلّة منهم من حفل بسبر تاريخها أو تطوّرها، والتّفاعل الذي جرى بين لغاتها عبر مراحل نشأتها؛ ونقصد هنا ذلك الجانب اللّغويّ الذي برز فيه عدد من الرّواد كالخليل (ت175هـ) وابن جني (ت392هـ) وغيرهما... وكان من أبرز هؤلاء الرّواد العالم اللّغويّ ابن فارس الرّازي (ت395هـ) إذ هو من بين أشهر علماء اللّغة العربيّة في القرن الرّابع الهجريّ، فله جهودٌ جليلة في مختلف علومها، بل له إبداعات وآراء أصيلة، في الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة بخاصّة. وفي بحثي هذا سلّطت الضّوء على جانب من جهوده؛ وهي دراسة لقضيّة لغويّة شغلت أذهان الباحثين من علماء اللّغة المحدثين وهي البحث في (أصول الألفاظ العربيّة) وهل كانت هذه الأصول في أوّل وضعها على حرفين أو كانت على ثلاثة أحرف، ثم تطوّرت حتّى وصلت إلى تلك الألفاظ الثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة التي تشكّل ألفاظ اللّغة العربيّة. وهو صلب موضوع البحث الذي خضته بعنوان: **الجهود التّأثيليّة في المعاجم القديمة ودورها في إنجاز المعجم التّاريخيّ مقاييس اللّغة لابن فارس أُنموذجًا؛** حيث بحثت في جهود أحمد بن فارس في معجمه (مقاييس اللّغة) في رد للألفاظ إلى أصولها.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عديد الأسباب التي دعتني إلى طرق الموضوع الذي وسمته: **بالجهود التّأثيليّة في المعاجم القديمة ودورها في إنجاز المعجم التّاريخيّ مقاييس اللّغة لابن فارس أنموذجا** أهمها:

-كثرة الجدل حول منشأ أصول اللّغة العربيّة، دون القيام بتأثيل حقيقي لألفاظها ليتجلّى صحّة هذه الآراء أو بطلانها؛

– نعت بعض من القدامى والمحدثين، جهود ابن فارس التّأثيليّة، بالتّعسّف والنّشاز لأنّه لم يتّبع القواعد، التي كانت سائدة في العُرف اللّغويّ آنذاك، رغم ما أتى به من إحكام وتكامل في نظريّته اللّغويّة؛

– افتقار المكتبة العربيّة لمعجم تاريخيّ، رغم ما يتوفّر من مادّة لغويّة في المعاجم، ومن دراسات نظريّة وتطبيقيّة، ترمي إلى هذا الهدف المنشود؛

–اختياري معجم ابن فارس من بين عديد المعاجم التي أُلّفت في ذلك العصر، إلا لأنّنا ألفيته مجددا ومؤسسا لنظريّة معجميّة لم يسبقه إليها أحد؛

– افتقار المكتبة الجزائريّة لمثل هذه الدّراسات، وإن وجدت على المستوى المغاربي قليلة بَلْهَ الحديث عن ارتباط الموضوع بالمعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة والذي لم يَرَ النّور حتّى الآن ولايزال العمل فيه مجرّد اقتراحات وتوصيات في النّدوات والملتقيات؛

–الرّغبة في ربط تراث الصّناعة المعجميّة العربيّة بحاضرها ومستقبلها؛

– الإيمان بأنّه لا ينفك حاضر العلوم عن ماضيها؛ وإنّما هو بناء يبدأ فيه الآحق حيث انتهى السّابق؛ ومن هنا رأينا أنّ الموضوع جدير بالدّراسة والبحث.

إشكاليّة البحث: رغم ما حازت عليه الأمّة العربيّة في القديم، من فضل السّبق والرّيادة في مجال التّأليف المعجميّ، إلاّ أنّ المكتبة العربيّة ما تزال تفتقر للمعجم التّاريخيّ الذي يؤرّخ لحياة الألفاظ والتّغيّرات التي طرأت عليها، على غرار ما فعلت الأمم الأخرى. ومن هنا تتجلّى الإشكاليّة الرّئيسة في البحث وهي: **هل كان للمعجميين العرب القدامى وعلى رأسهم ابن فارس، جهود تأثيليّة للمادّة اللّغويّة التي جمعوها في معاجمهم بإمكانها الدّفع بمشروع المعجم التّاريخيّ إلى رؤية النّور؟**

الفرضيات: وللإجابة عن الإشكاليّة وضعت عدّة فرضيات بنيت على إثرها هذا البحث وتتلخّص الفرضيات في الآتي:

-ما ماهية التّأثيل وما هي مبادئه وأسسه التي يقوم عليها؟

-وهل اعتمد أصحاب المعاجم العربيّة القديمة، مبادئه في تصنيف مدوّنتهم اللّغويّة؟

-ألا تعدّ النّظريّة المعجميّة التي أتى بها ابن فارس امتدادا لعلم التّأثيل اللّغويّ؟

-كيف يمكن الاستفادة من جهود المعجميين القدامى، في بناء المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة؟

-ألم تكن معاجم المُعرب والدّخيل عبارة عن بحث في أصول الألفاظ؟

-أليست نظريّة ابن فارس المعجميّة تهدف إلى تأصيل الألفاظ؟

-أليس معجم مقاييس اللّغة، أرضيّة صالحة للانطلاق في إنجاز المعجم التّاريخيّ؟

المنهج المتّبع: المنهج العمدة الذي اعتمدته، والذي يتناسب مع هذا النّوع من الدّراسات، هو المنهج الوّصفيّ التّحليليّ، والذي يقوم على أربعة عناصر وهي:

1- **وصف الظّاهرة:** وذلك بوصف المعاجم العربيّة القديمة، وطريقتهم في جمع وتأصيل الألفاظ، ورصد الظّواهر اللّغويّة التي تطرّقوا لها في تأليف هذه المعاجم، وكذلك بتحديد مفهوم التّأثيل، وبيان الأسس والمبادئ التي يقوم عليها، والمظاهر التي انبثقت عنه، في الدّراسات العربيّة القديمة والحديثة، من البحث في أصول الألفاظ في اللّغة العربيّة، والتّطرّق إلى الاشتقاق الصّرفي والمعجميّ، باعتباره مظهرا من مظاهر التّأثيل اللّغويّ عند العرب؛

2- **تحليل الظّاهرة:** وهو تحليل المادّة المعجميّة، التي أتى بها ابن فارس في معجمه من خلال ربطها بعلم التّأثيل، من خلال ردّ الكلمة إلى جِذرها الاشتقاقيّ، وردّها إلى معانٍ مشتركة بين مختلف مشتقّات الجذر الوّاحد، هذا بخصوص الألفاظ الثّنائيّة

والثّلاثيّة، أما الرّباعيّة والخماسيّة فقد ربطها بالجذرين الثّلاثيّين اللّذين اُشتقا منهما عن طريق النّحت، أو الجذور الثلاثة التي نُحت منها ذلك الرّباعيّ أو الخماسيّ؛

3- **نقد الظّاهرة:** وذلك بتتبع طريقته في تحليل المواد، حيث قمنا بتقويم وتقييم المنهج الذي اعتمده ابن فارس في تأثيل المادّة المعجميّة وبخاصّة في تأثيله للرّباعيّ والخماسيّ؛

4- **التّقعيد للظّاهرة:** وذلك بالخلوص إلى نتائج علميّة حول المنهج التّأصيليّ الذي اعتمده ابن فارس في تأثيله للألفاظ في معجمه مقاييس اللّغة، والاستفادة العصريّة من جهوده التّأثيليّة، وذلك في إثبات أصول وتاريخ الكلم، أو وضع المصطلح العلميّ على ضوء منهجه في النّحت.

بنية البحث: جعلت بنية البحث وفق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكاليّة المطروحة، فقسّمته إلى:

مقدّمة وذكرت فيها أهمّ أسباب اختيار هذا الموضوع، ثمّ طرحت إشكاليّة البحث ثمّ عززتها بالفرضيات التي انطلقت منها، وشرحت فيها أيضا المنهج الذي اتبعته، كما فصّلت فيها بنية البحث وأهمّ الدّراسات التي سبقت بحثي في هذا الموضوع والصّعوبات التي اعترضت سبيلي في إنجاز هذا البحث. كما قسّمت البحث إلى خمسة فصول، أوّلها الفصل التّمهيديّ، وهو عبارة عن تمهيد للبحث من حيث معرفة المفاهيم والمصطلحات الوّاردة في البحث؛ حيث عرّفت فيه بمفهوم الجهود، وقسّمتها إلى ثلاثة أقسام، جهود في الجمع، وجهود في التّصنيف، وجهود في التّحليل، ثمّ تطرّقت إلى مفهوم التّأثيل وأزحت اللّثام عن إشكاليّة التّعدد المصطلحيّ، التي طالتّ هذا المصطلح، وأسست له مفهوما من خلال عديد التّعريفات والمفاهيم، التي جاءت بصدده في المعجمات والمراجع العربيّة والأجنبيّة؛ حيث أوضحت الفروقات بين مختلف المرادفات، التي ذكرتها تلك المعاجم. كما عرّفت بالمعجم

التّاريخيّ للّغة العربيّة، والفرق بينه وبين المعجم التأثيليّ، وذكرت أهمّ المشاريع التي قامت لإنجازه، على مستوى مختلف المجامع والهيئات اللّغويّة العربيّة.

أمّا الفصل الأول فعنونته؛ **(بمظاهر التّأثيل عند العرب)** ومن تلك المظاهر، البحوث والنّظريات في أصل اللّغة العربيّة، كالنّظريّة الثّنائيّة والثّلاثيّة، وفصّلت في هذا، وطرحت مختلف الآراء لكلّ نظريّة وتعرّضت أيضا للبحث في ظاهرة الاشتقاق، باعتباره مظهرا من مظاهر التّأثيل في اللّغة العربيّة وعرضت مختلف الآراء فيه، وذكرت مختلف أنواعه، كما تعرّضت في هذا الفصل أيضا إلى معجم ابن فارس بالتّعريف به وبمعجمه باعتباره أجرأ محاولة –في عصره– لتأثيل ألفاظ اللّغة العربيّة.

وأمّا الفصل الثّاني فعنونته؛ **(جهود ابن فارس في تأثيل الثّنائيّ والثّلاثيّ)** وعرضت فيه منهج ابن فارس، في التّأصيل الدّلاليّ للألفاظ الثّنائيّة والثّلاثيّة، ومحاولته إيجاد صلة بين المدلولات المختلفة للجذر اللّغويّ الوّاحد، ومحاولة إرجاعها إلى أصولها وتوضيح هذه الصّلة.

وأمّا الفصل الثّالث فعنونته؛ **(جهود ابن فارس في تأثيل الجذور الرّباعيّة والخماسيّة)** تتبعت فيه منهج ابن فارس، في تأصيل ما زاد عن الثّلاثيّ، حين قسّم الرّباعيّ والخماسيّ، إلى منحوت ومزيد وموضوع، وقمت بنقد بعض الأحكام في المنحوت والمزيد والموضوع وضعا حسبه.

وأمّا الفصل الرّابع والأخير فعنونته؛ **(الاستفادة العصريّة من جهود ابن فارس التّأثيليّة)** وتعرّضت لدور جهود ابن فارس في تحديد تاريخ الكلمة، من خلال نظريّته في النّحت والزّيادة، وكذلك الاستفادة العصريّة منها في وضع المصطلحات العلميّة.

الأبحاث السّابقة: لا أدّعي السّبق في هذا الموضوع فهناك أبحاث وأطروحات ودراسات أنجزت فيه، من بينها:

1. ابن فارس اللّغويّ منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة، أمين محمد فاخر منشورات جامعة محمد بن سعود؛
2. أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، سلمان بن سالم بن رجا السّحيمي، ط1. مكّة المكرّمة: 1426هـ، مكتبة الملك فهد الوّطنية.
3. التطوّر الدّلاليّ بين لغة الشّعر الجاهلي ولغة القرآن، خليل عودة أبو عودة دط. الأردن: 2005م، مكتبة المنار؛
4. التطوّر الدّلاليّ للألفاظ في النّص القرآني، جنان منصور كاظم الجبوري دكتوراه مطبوعة، جامعة بغداد 2005؛
5. دراسة في التطوّر والتّأصيل، شريف ميهوبي، دط. دمشق: 2002م، اتحاد الكتاب العرب؛
6. المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة رسائل ونماذج، محمد حسن عبد العزيز، ط1. القاهرة: 2008م، دار السّلام؛
7. المعجم اللّغويّ العربيّ بين التّأثيل والتّحديث دراسة في فلسفة البناء المعجمي وأثره التّربوي، بن حويلي ميدني، رسالة دكتوراه.
8. نشوء الفعل الرّباعيّ في اللّغة العربيّة، أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة: 1988م.

وبعد اطّلاعي على هذه الدّراسات، وجدت أنّها لا تمسّ الموضوع بكل جوانبه، فمنهم من اكتفى بالجانب التّنظيريّ في نقد النّظريّة المعجميّة القديمة، ومنهم من ألقى الضّوء على ظاهرة التطوّر الدّلاليّ. والطّريف الذي قدّمته في هذا البحث؛ هو كيفيّة استثمار جهود

العلماء المعجم القدامى، وعلى رأسهم ابن فارس، من خلال استقراء مدوّناتهم، والتّمعّن في نظريّاتهم المعجميّة، واستخلاص ما يمكن أن يفيد في النّهوض بالصّناعة المعجميّة الحديثة.

واعتمدت في بحثي على عدّة كتب ودراسات، وبخاصّة تلك التي تدرس موضوع التّأصيل والاشتقاق اللّغويّ والتطوّر الدّلاليّ للألفاظ، من بينها –بعد المدوّنة بالطّبع– دراسة في التطوّر والتّأصيل لشريف ميهوبي، ودكتوراه بعنوان التطوّر الدّلاليّ للألفاظ في النّص القرآني لجنان منصور كاظم الجبوري فضلا عن الدّراسات التي درست جهود ابن فارس اللّغويّة، ككتاب (ابن فارس اللّغويّ منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة) لأمين محمد فاخر وكتاب (أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة) لسلمان بن سالم بن رجا السّحيمي.

الصّعوبات: من طبيعة البحث الأكاديمي مواجهة الصّعوبات، ومنها ما يلي:

–قلة المراجع في هذا المجال من الأبحاث؛

– عدم وجود ترجمات لأعمال الغربيين في هذا المجال؛ لأنّهم روّاد البحث التأثيليّ في اللّغة؛

–الكتابات والبحوث التي كتبت في مجال المعجم التّاريخيّ، عبارة عن عمل تنظيريّ وعمل ندوات، إلاّ ما ندر؛

–صعوبة التّحكّم في المدوّنة، كونها معجم لغوي ضخم.

الفصل التمهيدي:
تحديد المفاهيم و المصطلحات

الفصل التّمهيدي: تحديد المفاهيم والمصطلحات: خصصت هذا الفصل تمهيدا عاما للموضوع، وفيه حددت مفاهيم المصطلحات الوّاردة في العنوان، وما المقصود بها في هذا البحث بالخصوص، حتّى يكون قارئ البحث على بيّنة منها، والتي تعتبر مفاتيح للبحث وتساعده على فهم أعمق للموضوع.

أوّلا: مفهوم مصطلح الجهود:

1. **الجهود في اللّغة:** جاء في جمهرة اللّغة "الجهد والجهد لُغَتَانِ فصيحتان بِمَعْنى وَاحِد بلغ الرّجل جُهده وجَهده ومجهودُه إذا بلغ أقْصَى قوته وطوقه. وجهدت الرّجل إذا حَملته على أَن يبلغ مجهودُه[1]" وأورد الجوهري (ت393هـ) "الجَهْدُ والجُهْدُ: الطّاقةُ[2]".وجاء في مقاييس اللّغة لابن فارس (ت395هـ) "وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَجْهُودَ اللَّبَنُ الذي أُخْرِجَ زُبْدُهُ، وَلَا يَكَادُ ذَلِكَ [يَكُونُ] إِلَّا بِمَشَقَّةٍ وَنَصَبٍ[3]"، من خلال التّعاريف اللّغويّة الآنفة الذّكر نستنتج الآتي:

- **الجهد:** هو **الطّاقة المبذولة** لإنجاز شيء ما.
- **الجهد:** هو جَعلُ من تُكلِّف يبذل **أقصى طاقته.**
- **الجهد:** هو استخراج **أحسن ما في الشّيء** أو زبده.

2. **الجهود في الاصطلاح:** تَواضعَ العديدُ من الباحثين في الدّراسات الأكاديمية في ميدان اللّغة، عن استعمال مصطلح **الجهود** في عناوين دراساتهم، واستخدموها للدّلالة على الأتعاب والمشاق التي تكبدها العلماء في دراساتهم اللّغويّة، من جمع وتصنيف وتحليل وتمحيص علميّ دقيق، وأطلقت هذا المصطلح على بحثي، للدّلالة عن الأتعاب التي تكبّدها

[1] – أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط1. بيروت: 1987م، دار العلم للملايين مادّة: جهد.

[2] – الجوهريّ، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4. بيروت: 1987 م، دار العلم للملايين، مادّة: جهد.

[3] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، 1979م، دار الفكر، مادّة: جهد.

علماء المعاجم المتقدمين، في جمع شتات اللّغة العربيّة، وتبويبها وتصنيفها وترتيبها، في مؤلَّف واحد، وقد قسّمت هذه الأتعاب أو **الجهود** إلى ثلاثة أقسام:

جهود في جمع المادّة **اللّغويّة/ وجهود في تصنيفها/ وجهود في تحليلها.**

الجهود في جمع المادّة اللّغويّة: تعدّ الكلمة هي المادّة الأساس في المعجم اللّغويّ ومن هنا عُرِّف المعجم اللّغويّ بأنّه كتاب يضمّ بين دفّتيه أكبر عدد من مفردات اللّغة مقرونة بشرحها، وتفسير معانيها، على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصّاً، والمعجم الكامل هو الذي يضمّ كلّ كلمة في اللّغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيّن مواضع استعمالها. ومن هنا "كان تدوين المعجم ضرورة لغويّة لكلّ مجتمع متقدّم، ليتمكّن أفراده من معرفة كثير من المعلومات التي توضّح ما يحيط بالمادّة الأساسيّة فيه ألا وهي الكلمة"[1]. أما المادّة في عُرْف اللّغويّين "كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مَدَدًا لِغَيْرِه"[2] ومادّة الشّيء أصوله وعناصره التي يتكوّن منها حسيّة كانت أو معنوية ومواد اللّغة ألفاظها أو (كلماتها) ولجمع ألفاظ أو مواد هذه اللّغة أفنى معظم أصحاب هذه المعاجم أعمارهم يجوبون البوادي. ولعلّ من أهمّ الغايات، التي كانت تؤرّقهم، مسألة توثيق المادّة، ويبدو هاجس التّوثيق جليّا في تسمية أعمالهم♣، ولقد كان المعجميّون على وعي بثقل المسؤوليّة "فكان أحدهم يشعر أمام اللّفظة بما يشعر به ناقل الحديث النّبويّ من حرج يجعله لا ينطق بالحرف إلا مسندا إلى قائله أو معزوّا إلى راويه أو مؤيّدا بالشّاهد والدّليل"[3] فكثرت الإحالات ومعها الوّجوه

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994م، دار الثّقافة، ص 315.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادّة: مد.

♣– مثل: (المحيط) و(القاموس) و(العباب) و(البارع) و(المجمل) و(الجمهرة)...الخ، توحي إلى عملية الاستقصاء والتّبحر في الجمع، كذلك أسماء مثل: (المحكم) و(التّهذيب) و(الصحاح) و(المختار)...الخ، توحي بمعنى الحرص على الدّقة والتّثبت في النّقل والرواية.

[3]– مازن مبارك، نحو وعي لغوي، ص 154.

والاختلافات وأثقلت المادّة بأنواع من الشّواهد والدّلائل إلى حد التّخمة وهذا كلّه لمزيد من إضفاء المصداقيّة على هذه الإحالات.

كان سبب جمع المادّة اللّغويّة، استجابة إلى ما تُوجبه المحافظة على القرآن الكريم وفهم معانيه من حفظ مادّته اللّغويّة وما ترمي إليه من دقيق الدّلالة والمغزى، وصحيح المبنى والمعنى، وعلى ضوء ذلك أخذ العلماء يجمعون اللّغة، وكان هدفهم الأوّل جمع الكلمات الغريبة وتحديد معانيها، ويعدّ المربد بالبصرة أوّل محطّة رأى فيها العلماء وطلّاب العربيّة تحقيق ذلك الهدف إذ كان المربد من أسواق البصرة التي يقصدها الأعراب للمتاجرة ولتبادل المنفعة، وربما حضر بعضهم وليس عنده سلعة يبيعها ولا رغبة في شراء وإنّما جاء ليُشبع رغبته في القول والإنشاد واستماع الشّعر والأخبار كما هي عادة العرب في أسواقها. وكان أهل البصرة يخرجون إلى هذه السّوق وبينهم فئة من روّاة اللّغة وطلاّبها جاءوا ليدوّنوا ما يسمعون عن هؤلاء الأعراب[1]، وعندما أحسّ الأعراب بالحاجة إليهم أخذوا يرحلون إلى الأمصار فُرادى وجماعات يعرضون بضاعتهم من اللّغة، ويتلقاهم العلماء للسماع عنهم ويتنافسون في الأخذ منهم حتّى أصبحت اللّغة سلعة غالية يبيعها الأعراب ويشتريها الرّوّاة في المِربد بالبصرة والكنّاسة بالكوفة، بل إنّ منهم من اتّخذ التّعليم مهنة له. ومنهم من ألّف الكتب كأبي خيرة الأعرابيّ الذي ألّف كتاباً في الحشرات وآخر في الصّفات. وكان من بين الاعراب الذين يُرجع إليهم في ما اختُلف فيه بين العلماء مثل: أبو مهديّ والمنتجع؛ يقول الأصمعيّ: "جاء عيسى بن عمر الثّقفيّ ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال يا أبا عمرو: ما شيء بلغني عنك تجيزه ؟ قال: وما هو؟ قال بلغني أنك تجيز ليس الطّيب إلا المسكُ (بالرّفع) فقال أبو عمرو: نمت وأدلج النّاس. ليس في الأرض حجازيّ إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميميّ إلا وهو يرفع. ثمّ قال أبو عمرو: قم يا يحي– يعني اليزيديّ – وأنت يا خلف– يعني خلف الأحمر– فاذهبا إلى أبي المهديّ فإنّه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع ولقناه

[1]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث) ط3. القاهرة: 1988م، عالم الكتب، ص 69.

النّصب فإنّه لا ينصب. قال: فذهبنا فأتينا أبا المهديّ...قال اليزيديّ: ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ اللّه والعملُ الصّالح فقال: ليس هذا لحني ولا لحن قومي؛ فكتبنا ما سمعنا منه، ثمّ أتينا المنتجع فأتينا رجلاً يعقل، فقال له خلف: ليس الطّيب إلا المسكَ (بالنّصب) فلقّنّاه النّصب وجهدنا فيه فلم ينصب وأبى إلّا الرّفع"[1]. كانا من أبرز الذين يُتَحَاكَمُ إليهم كلّ ما أشكل عليهم الأمر. ولمّا طال مكث الأعراب في الحضر لانت جلودهم وطاعت السّنتهم بشوائب العجمة؛ يقول الجاحظ (ت255هـ): "كان بين زيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم مات بون بعيد، على إنّه قد كان وضع منزله في آخر موضع الفصاحة وأوّل موضع العجمة"[2]. فلما ضعفت ثقة العلماء بالأعراب رحل العلماء والرّوّاة إلى البادية بمدادهم وصحفهم ليسمعوا من أوّلئك الذين لم تتأثر السّنتهم بمخالطّة الأعاجم، قال أبو العبّاس ثعلب (ت291هـ): "دخل أبو عمرو الشّيبانيّ البادية ومعه دستيجان حبراً فما خرج حتّى أفناهما بِكَتْبِ سماعه عن العرب"[3]. وممن خرج إلى البادية الكسائيّ (ت189هـ) ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[4]. وكان أبو عمرو بن العلاء من أوائل الرّوّاة الذين رحلوا إلى البادية وأعجب بأهلها وعدّ بعضهم من أفصح العرب لساناً وأعذبهم لغة[5]. وهكذا ظل التّواصل مستمراً بين الرّوّاة والبادية وحرص العلماء على مشافهة الأعراب حتّى وجدنا في أواخر القرن الرّابع من يروي عن الأعراب كالأزهريّ (ت370هـ) وابن جنيّ (ت392هـ) والجوهريّ (ت393هـ) وابن فارس (ت395هـ). ثمّ توقّف هذا

[1]– أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الأمالي، تر: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط2. القاهرة: 1926م، دار الكتب المصرية، ج3، ص39.

[2]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998م،.مكتبة الخانجي ج1، ص 163. ومصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، تصدير: محمد سعيد العرنان، ط2. دار الكتاب العربي ج1، ص 217.

[3]– جمال الدّين القفطي، إنباه الرواة على أنباء النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: 1973م، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج1، ص 224.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص 258.

[5]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث)، ص 81.

التّواصل مع نهاية هذا القرن حتّى أصبحت الرّواية عن الأعراب أنفسهم يشوبها شيء من الحذر، يقول ابن جنيّ (392هـ): " أنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه"[1]. ويرى بعض الباحثين أنّ الطّبقة التي تلت الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ويونس بن حبيب كانت من أغزر العلماء إنتاجاً، ومنهم ثلاثة روّاة يعدّون عصب الرّواية في البصرة وهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو زيد الأنصاريّ، وعبد الملك بن قريب الأصمعيّ[2]. وقد حدد اللّغويّون المادّة التي يجمعونها فيما صحّ عن العرب، ضمن معايير ثابتة هي:

1- معيار المكان: وهو الفيصل الذي تم بمقتضاه تحديد مواطن الفصاحة في وسط الجزيرة العربيّة من دون بقيّة أطرافها التي كانت على صلة بالأمم الأخرى، وفي بواديها من دون الحواضر التي كانت تعجّ بحركة الوّافدين عليها من خارج الجزيرة أو من أطرافها بقصد التّجارة ونحوها.

2- **معيار الزّمان:** وهو الفيصل الذي تم بمقتضاه تحديد عصور الفصاحة عند منتصف القرن الثّاني الهجريّ بالنّسبة للاحتجاج باللّغة الأدبيّة وخاصّة لغة الشّعر، ونهاية القرن الرّابع الهجريّ بالنّسبة للاحتجاج باللّغة الشّفويّة المنقولة عن الأعراب.

وعلى ضوء هذه المعايير عُدّ كلّ ما خالف ذلك مولداً، فَقُسِّم الشّعراء على طبقات والقبائل على درجات، أعلاها قبيلة قريش؛ يقول أحمد بن فارس(395هـ): "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرّوّاة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيّامهم ومحالّهم: أنّ قريشاً أفصح العرب السّنة وأصفاهم لغة... وكانت قريش – مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة السّنتها-إذا أتتهم الوّفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللّغات إلى نحائزهم وسلائقهم فصاروا بذلك أفصح العرب...ألا ترى أنّك لا

[1]- ابن جنّي الخصائص، تح: محمد علي النّجار، دط. القاهرة: دت، دار الكتب المصرية، ج2، ص 07.

[2]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث)، ص 104.

تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفيّة قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة..."[1]. ويقول الفارابيّ(250هـ): "كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النّطْق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانَة عما في النّفس"[2]. و يقول مرتبا درجة الفصاحة: "والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة وبهم أُقْتُدِيَ وعنهم أُخِذَ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين أهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنّهم كانوا مجاورين أهلَ الشّام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانيّة، ولا من تغلب ولا النّمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنّهم كانوا سكّان البحرين مخالطّين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطّتهم للهند والحبشة، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطّتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطّائف؛ لمخالطّتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطّوا غيرهم من الأمم وفسدت السّنتهم ..."[3]. ولكنّ المادّة اللّغويّة لم تُجمع دفعة واحدة، بل اتّخذ جمعها أشكالاً مختلفة قسّمها بعضهم على ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأوّلى: جمع الكلمات كيفما اتّفق فالعالِم يرحل إلي البادية فَيُدَوِن كلّ ما سمع من غير ترتيب ولا تنظيم فيجمع كلمة في المطر وكلمة في النّبات وكلمة في الخيل ونحو ذلك.

---

[1]– ابن فارس، الصّاحبي، تعليق: أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1997م، دار الكتب العلمية، ص 28–29.

[2]– السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998م، ج1، ص 167.

[3]– السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 167–168.

المرحلة الثّانية: جمع الكلمات المتعلّقة بموضوع واحد في موضع واحد، وقد توجت هذه المرحلة بظهور الرّسائل اللّغويّة التي عرفت بأسماءٍ من نحو: المطر، البئر، والخيل والإبل ونحو ذلك[1]. ويعدّ موضوع الحشرات أقدم الموضوعات، وأوّل من نسب إليه كتاب في ذلك أبو خيرة الأعرابي ثم تلاه بعد ذلك بعض اللّغويّين فألفوا في الموضوع نفسه ككتاب النّحلة للشيبانيّ والأصمعيّ والذّباب لابن الأعرابي ونحو ذلك.

المرحلة الثّالثة: وضع معجم يضم كلّ الكلمات على نمط خاص وترتيب معين ويعد الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت175هـ) أوّل من وضع أعظم عمل لغويّ إذ سنّ لمن جاء بعده منهج التّأليف المعجميّ فظهرت المعجمات اللّغويّة، التي من أبرزها: الجمهرة لابن دريد (ت321هـ) والبارع للقاليّ (ت356هـ) وتهذيب اللّغة للأزهريّ (ت370هـ) والمحيط للصاحب بن عباد (ت385هـ) ومقاييس اللّغة والمجمل لابن فارس (ت395هـ) والصّحاح للجوهريّ (ت400هـ) والمحكم لابن سيّده (ت458هـ) وأساس البلاغة للزمخشريّ (ت538هـ) والعباب للصغانيّ (ت650هـ) ولسان العرب لابن منظور (ت711هـ) والقاموس المحيط للفيروزباديّ (ت817هـ) وتاج العروس للزَبيديّ (ت1205هـ).

طريقة جمع المادّة المعجميّة: أما عن طريقة جمع المادّة المعجميّة فنلحظ أنّ القدماء اتّبعوا طريقتين:

الطّريقة الأوّلى: طريقة الإحصاء التّام بغرض استقصاء المواد اللّغويّة مستعملها ومهملها، ويعدّ الخليل بن أحمد أوّل من ابتدع هذا المنحى؛ إذ أدرك بعبقريّته الفذّة في علوم اللّغة والحساب أنّ ثمّة نظاماً من شأنه حصر جميع المفردات اللّغويّة، فكان له فضل السّبق في وضع هذا النّظام الذي بُني عليه كتاب العين. وهذا النّظام الذي توصل إليه الخليل بن أحمد الفراهيديّ في حصر المفردات، يقوم على ثلاثة أُسس وهي:

الأساس الأوّل: (المخارج) التّرتيب الصّوتيّ الذي يعتمد على مخارج الأصوات؛

[1]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث) ص 103.

الأساس الثّاني: (التّقاليب) تقليب المادّة الوّاحدة ليتكون منها عدّة صور؛

الأساس الثّالث: (الأبنية) اتباع نظام الأبنية من ثنائيّ وثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ.

الطّريقة الثّانية: طريقة الإحصاء النّاقص بُغْيَةَ الاقتصار على بعض مفردات اللّغة واختيارها من دون غيرها، وأوّل من نهج هذا المنهج ابن دريد في كتابه (جمهرة اللّغة) إذ قال في مقدمته "هذا كتاب جمهرة الكلام واللّغة ومعرفة جمل منها تؤدي النّاظر فيها إلى معظمها إن شاء اللّه...وإنما أعرناه هذا الاسم؛ لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوّحشيّ المستنكر واللّه المرشد للصواب"[1]. وممن سلك هذا المسلك الجوهريّ في صحاحه؛ إذ يقول في مقدمته "أما بعد فإني أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللّغة، التي شرف اللّه منزلتها، وجعل علم الدّين والدّنيا منوطاً بمعرفتها"[2]. والحقّ أنّ من المعجميّين القدماء ممن أخذ بمنهج الخليل بن أحمد، وطريقته في جمع مادّته المعجميّة ومنهم من أخذ بمنهج ابن دريد والجوهريّ: فاقتصر على المشهور أو الصّحيح، ولعلّ النّاظر في المعجمات اللّغويّة القديمة يدرك من أسمائها غرض أصحابها، وطريقة جمع مادّتها، فكلّ اسم يوحي تقريباً بذلك.

مصادر جمع المادّة المعجميّة: أما مصادر جمع المادّة المعجميّة عند القدماء فيمكن حصرها في مصدرين:

المصدر الأوّل: السّماع والمشافهة عن العرب، وممن اعتمد على هذا المصدر الخليل بن أحمد في كتاب(العين) إذ نصّ اللّيث في مقدمته – كما أسلفت– أنّ الخليل كان يملي عليه ما يحفظ وما شكّ فيه يقول له سل عنه، والخليل من أوائل العلماء الذين عاصروا جمع اللّغة، وسمع عن الأعراب خاصّة في الحجاز ونجد وتهامة، يضاف إلى هذا ما نجده في (العين) من روايات عن بعض من عاصر الخليل. وممن اعتمد على السّماع والمشافهة من المعجميّين القدماء الأزهريّ (التّهذيب) فقد ذكر في مقدمته أنّ من دواعي تأليفه " تقييد

[1]– ابن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص 41.

[2]– الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، ج1، ص 33.

نكت حفظها ووعاها عن العرب الذين شاهدهم وأقام بين ظهرانيهم سُنيّات"[1]، ويقول في موضع آخر "ولم أُوْدِعْ كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي"[2]. وممن اعتمد على السّماع والمشافهة الجوهريّ في (الصّحاح)؛ إذ الزّم نفسه ما صحّ عنده رواية ودراية ومشافهة للعرب في البادية وخاصّة في الحجاز وربيعة ومضر إذ يقول: " فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللّغة بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية. ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً"[3].

المصدر الثّاني: الرّواية النّقليّة ويعدّ هذا الأسلوب من الرّواية مما يميّز المعجمات اللّغويّة بصفة عامة إذ نلحظ أن اللّاّحق يروي عن السّابق، وقد أشار ابن دريد إلى هذه التّبعيّة؛ إذ يقول في مقدمة كتابه (جمهرة اللّغة) عن الخليل وكتاب (العين) " وكل من بعده لَهُ تبع أقرّ بذلك أم جحد، وَلكنه رَحمَه اللّه ألف كِتَابه مشاكلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره "[4]. وأوّل من اعتمد على الرّواية من السّابقين القالي (356هـ) في كتابه (البارع في اللّغة) وإذ ذكر محققه إنّ كتاب (البارع) ما هو إلاّ كتاب (العين) للخليل بن أحمد؛ لشدة التّشابه بينهما[5]. وهكذا ظلّ أصحاب معجمات الألفاظ يعتمدون في جمع مادّتهم المعجميّة على الرّواية النّقليّة عن السّابقين حتّى رأينا ذلك واضحاً جلياً عند المتأخرين منهم خاصّة ابن فارس، والفيروزآبادي، وابن منظور، والزّبيدي، فقد ذكر الأوّل إنّه اعتمد في جمع مادّته المعجميّة على خمسة كتب هي: كتاب العين للخليل، وإصلاح المنطق لابن السّكيّت، والجمهرة لابن دريد، وغريب الحديث، ومصنّف الحديث لأبى عبيد إذ

[1]–محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1. بيروت: 2001م دار إحياء التّراث العربي، ج1 ص 07.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص34.

[3]– الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، ج1، ص 33.

[4]– ابن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص 04.

[5]– إسماعيل بن قاسم القالي، البارع في اللّغة، تح: هاشم الطّعّان، ط1. بيروت: 1975، دار الحضارة العربيّة، ص 64.

يقول في مقدمته "فَهَذِهِ الْكُتُبُ الْخَمْسَةُ مُعْتَمَدُنَا فِيمَا اسْتَنْبَطْنَاهُ مِنْ مَقَايِيسِ اللّغة، وَمَا بَعْدَ هَذِهِ الْكُتُبِ فَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا، وَرَاجِعٌ إِلَيْهَا؛ حتّى إِذَا وَقَعَ الشّيْءُ النّادِرُ نَصَصْنَاهُ إِلَى قَائِلِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ"[1]. ويفصح ابن منظور عن إنّه نقل معجمه عن سابقيه كتهذيب اللّغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصّحاح للجوهري، والحواشي لابن بريّ، و النّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. وفي ذلك يقول" وقد نقلت من كلّ أصل مضمونه ولم أبدل منه شيئاً بل أديت الأمانة وما تصرفت فيها بكلام غيرها فيها فليعتدّ من ينقل عن كتابي هذا إنّه إنمّا ينقل عن هذه الأصول الخمسة"[2]. ويذكر الزّبيديّ إنّه جمع مادّته المعجميّة مما يقرب من مائة وعشرين كتاباً من بينها المعجمات السّابقة: كالجمهرة والتّهذيب والمحكم والصّحاح والمجمل ولسان العرب والتّكملة وأساس البلاغة وغيرها موضحاً في مقدمته أنّ عمله اقتصر في كتابه (تاج العروس) على جمع ما تفرّق في هذه الكتب، إذ يقول" وجمعت منها في هذا الشّرح ما تفرّق وقرنت بين ما غرّب منها وبين ما شرّق وأنا مع ذلك لا أَدعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شَدَدْت أو رحلت وليس لي في هذا الشّرح فضيلةٌ سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب"[3].

الجهود في تصنيف المادّة اللّغويّة: ونعني بها تلك الطّريقة التي عالج بها المعجميّون القدماء تنظيم مادّتهم المعجميّة، وقبل الوّقوف على هذه الطّريقة يجدر بنا أن نشير إلى رأي المحدثين من علماء المعجمات في هذا الجانب، إذ يرى المحدثون أنّ هناك نوعين من التّرتيب يجب أن يُرَاعَيَا في وضع المعجم هما[4]:

<u>النّوع الأوّل:</u> التّرتيب الخارجيّ للمداخل: ويسمى بالتّرتيب الأكبر، ويتم ذلك باتّباع طريقة من طرائق التّرتيب القائمة على الحروف الهجائية أو غيرها. وهذا النّوع من التّرتيب

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1،ص 5.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414هـ، دار صادر، ج1، ص 08.

[3]– مرتضى الزبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دط. دت، دار الهداية، ج1، ص 10.

[4]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1. القاهرة: 1418هـ، عالم الكتب، ص 98.

يعدّ شرطاً لوجود المعجم وبدونه يفقد العمل المعجميّ قيمته المرجعيّة. وبالوّقوف على معجمات الألفاظ عند القدماء، نجد أنّ المعجميّين أدركوا أهمية النّوع الأوّل وهو التّرتيب الخارجيّ للمدخل فبرعوا في ضبطه وكانت عنايتهم به تعدّ الأساس الأوّل في تنظيم مادّتهم المعجميّة، فكان من آثار ذلك ظهور كثير من المدارس التي تسير على عدد من الأنظمة يمكن تصنيفها على النّحو الآتي:

1- النّظام الصّوتيّ أو المدرسة الصّوتيّة: وأوّل من ابتدع هذا النّظام الخليل بن أحمد في (العين) ويقوم هذا النّظام على ثلاثة أسس يكمل بعضها بعضاً وهي:

أ- (المخارج) التّرتيب الصّوتي: إذ رتب مواده بحسب مخارج الأصوات وفق النّظام الآتي:

"ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و أ ي"[1]

فبدأ كتابه بمجموعة الأصوات الحلقية وهي (ع -ح - هـ -غ) ثمّ اللّهويّة وهي ق- ك ثم الشّجريّة وهي ج – ش – ض ثمّ الأسليّة وهي (ص - س- ز) ثمّ النّطعيّة وهي (ط – د – ت) ثمّ اللّثويّة وهي (ظ – ث – ذ) ثم الذّلقيّة وهي: (ر – ل – ن - ف – ب – م) ثم الهوائيّة وهي (و- ا – ي) وأخيراً الهمزة.

وقد روي عن الخليل إنّه بدأ بالعين من دون سواها من أصوات الحلق لأسباب تتبيّن من قوله "لم أبدأ بالهمزة لأنّها يلحقها النّقص والتّغيير والحذف، ولا بالألف لأنّها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لأنّها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيز الثّاني وفيه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به ليكون أحسن في التّأليف..."[2].

ب- (الابنية) نظام الكميّة: إذ أخضع الخليل مادّته المعجميّة لنظام الكمية فرأى أنّ الكلمات العربيّة باعتبار أصولها إما أن تكون ثنائيّة أو ثلاثيّة أو رباعيّة أو خماسيّة؛ إذ

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص 48.

[2]- السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 70.

يقول: " كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ فالثّنائيّ على حرفين نحو: قد ولم...والثّلاثيّ من الأفعال نحو قولك: ضرب..... ومن الأسماء نحو: عمر.....والرّباعيّ من الأفعال نحو: دحرج..... ومن الأسماء نحو: عبقر...والخماسيّ من الأفعال نحو اسحنكك... ومن الأسماء نحو: سفرجل...وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف"[1]. وعلى ضوء ذلك جاءت معالجته للكلمات في حرف العين على النّحو الآتي:

أوّلاً – الثّنائيّ وهو ما اجتمع فيه حرفان صحيحان ولو تكرر أحدهما نحو قَدَّ وقَدْقَدَ، ولو، وبل.

ثانياً– الثّلاثيّ الصّحيح وهو ما اجتمع فيه ثلاثة أحرف صحيحة على أن تكون من أصول الكلمة.

ثالثاً: الثّلاثيّ المعتل وهو ما اجتمع فيه حرفان صحيحان، وحرف واحد من حروف العلة (مثال أو أجوف أو ناقص)

رابعاً: اللّفيف وهو ما اجتمع فيه حرفا علة في أي موضع (مفروق أو مقرون)

خامساً: الرّباعيّ وهو ما اشتمل على أربعة أحرف.

سادساً: الخماسيّ وهو ما اشتمل على خمسة أحرف.

سابعاً: المعتل وقد أدخل فيه الهمزة بحجة إنّها قدّ تسهّل إلى أحد حروف العلة[2].

ج – (التّقليبات): وقَصَدَ به الخليل تَنَقُّلَ الحرفِ الوّاحدِ في أكثر من موضع في كلّ بناء من الأبنية السّابقة، فجاء الثّنائيّ على وجهين، والثّلاثيّ على ستة أوجه، والرّباعيّ على أربعة وعشرين وجهاً والخماسيّ على مائة وعشرين وجهاً منها المستعملُ ومنها المهملُ[3]

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص 48.

[2]– عبد الله درويش، المعاجم العربيّة مع اعتناء خاص بمعجم "العين" للخليل بن أحمد، مكتبة الشباب، ص 17–18 (بتصرّف)

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص 59.

فعالج الكلمةَ ومقلوباتها في كلّ بناء من الأبنية السّابقة في موضع واحد مراعياً في ذلك الحروف الأصول وسمّى كلّ حرف من الحروف الهجائية كتاباً فبدأ معجمه بكتاب العين ومقلوباتها، فكتاب الحاء ومقلوباتها، وسمّى ما نطقت به العرب مستعملاً وما لم تنطق به مهملاً. فمثلاً نجد الكلمات: (عرب – رعب –عبر–ربع – بعر–برع) تحت باب العين لأنّ العين أسبق من الرّاء والباء.

ومن المعجمات التي سارت على نظام الخليل، البارع للقاليّ (ت356هـ) والتّهذيب للأزهريّ (ت 370هـ) والمحيط للصاحب ابن عبّاد(385هـ) والمحكم لابن سيده (ت458هـ). والرّابط المشترك الذي يجمع بين هذه المعجمات اتحادها في التّرتيب الخارجي للمادة المعجميّة على طريقة الخليل مع بعض الاختلاف في التّرتيب أو الأبنية، فنجد على سبيل المثال أنّ القالي بدأ معجمه بالهاء، كما نجد أيضاً أن ابن سيده في (المحكم) زاد في الأبنية السّداسي[1]. ومن المآخذ على هذا النّظام صعوبة البحث، ومشقة الاهتداء إلى اللّفظ المراد؛ بسبب قيامه على المخارج، والأبنية، والتّقليبات، وهذا ما لمسه بعض المعجميّين القدماء أنفسهم يقول ابن دريد في مقدمته عن الخليل وكتاب (العين) "... قد الّف الخليل بن أحمد كتاب العين فأتعب من تصدّى لغايته وعنى من سما إلى نهايته..." ثمّ نراه يلتمس العذر للخليل بقوله أيضاً: "...ولكنه رحمه اللّه أَلّف كتابه مشاكلا لثقوب فهمه، وذكاء فطنته، وَحِدَّةِ أذهانِ عصرِه"[2].

ويقول ابن منظور عن هذا النّظام أيضاً "لم أجد في كتب اللّغة أجمل من تهذيب اللّغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده... غير أن كلاً منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعر المسلك... فأهمل النّاس أمرهما وانصرفوا عنهما"[3].

---

[1]– حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص 393.

[2]– ابن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص 04.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 07.

2- نظام القافية أو مدرسة القافية: وأوّل من ابتدع هذا النّظام الجوهريّ (ت400هـ) في(الصّحاح) إذ يقول: "فإنّي أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللّغة التي شرّف اللّه تعالى منزلتها وجعل علم الدّين والدّنيا منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه في ثمانية وعشرين باباً وكلّ باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول..."[1]. وكان الغرض من هذا النّظام تيسير البحث عن ألفاظ اللّغة بطريقة سهلة وميسرة تقوم على النّظام الألفبائي بدلاً من النّظام الصّوتي، فابتدع الجوهري هذا النّظام الذي بناه على آخر الكلمة بعد ردّها إلى أصلها وتجريدها من الزّوائد، وسمّى الحرف الأخير باباً والحرف الأوّل من الكلمة فصلاً، ثمّ رتب المواد بين الحرفين (الأوّل والأخير) ترتيباً ألفبائيا، فتخلص بطريقته هذه من جميع أسس مدرسة الخليل، وهي النّظام الصّوتيّ، ونظام التّقليبات، ونظام الكميّة أو الأبنية وأصبح معجمه في متناول الباحثين لسهولة البحث فيه عن مفردات اللّغة، ولم يخرج الجوهريّ عن نظامه هذا إلا في الباب الأخير من معجمه إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالوّاو والياء معاً وختمه بالألفاظ المنتهية بالألف اللّينة ويعني بها التي ليست منقلبة عن همزة أو حرف علّة.

ومن المعجمات التي سارت على هذا النّظام العباب الزّاخر للصغانيّ (ت650هـ) الذي توفي قبل أن يتمه، ولسان العرب لابن منظور(ت711هـ) والقاموس المحيط للفيروزآباديّ (ت817هـ) وتاج العروس للزَّبيديّ (ت1205هـ).

3- النّظام الألفبائيّ أو المدرسة الهجائيّة: وقد ابتدع هذا النّظام أبو عمرو الشّيبانيّ (ت206هـ) في كتاب (الجيم) وأخذ به ابن دريد (ت321هـ) في (الجمهرة) وابن فارس (ت395هـ) في (المقاييس) و(المجمل) والزّمخشريّ (ت538هـ) في (أساس البلاغة).

ويلاحظ على هذا النّظام أن له صورتين:

[1]- الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، ج1، ص 33.

الأوّلى: مراعاة الحرف الأوّل فقط وقد أخذ بهذا أبو عمرو الشّيبانيّ والزّمخشريّ وانفرد الأوّل بعدم مراعاة التّرتيب بعد الحرف الأوّل للكلمة وكذلك عدم مراعاة الزّوائد في حين التّزم الزّمخشريّ بذلك.

الثّانية: مراعاة التّرتيب الهجائي والأبنية معاً وقد أخذ بهذا النّظام ابن دريد وابن فارس وانفرد الأوّل بإيراد تقلبات المادّة في موضع واحد في حين لم يلتزم ابن فارس بذلك بل قَسَّم كتابه على حروف وسمّى كلّ حرف كتاباً وكلّ كتاب يضم الأبنية: الثّنائيّ والثّلاثيّ... الخ.

<u>النّوع الثّاني:</u> التّرتيب الدّاخليّ للمداخل: ويسمى بالتّرتيب الأصغر، ويتم باتِّباع ترتيب خاص للمعلومات في المدخل الوّاحد، وهذا التّرتيب أقلّ حظاً وعناية عند القدماء؛ ولعل عذرهم في ذلك أنّ العربيّة لغة اشتقاقيّة، وهذا ما دفعهم إلى الاعتماد على المادّة اللّغويّة في التّرتيب الدّاخلي، فجعلوا من أصل المادّة اللّغويّة، أساس البحث عن كلّ الكلمات التي تشتقّ من ذلك الأصل، فكلمات مثل: عِلم وتعلم ومعلم وعلوم ...إلى غير ذلك من مشتقات المادّة، تورد تحت مدخل واحد من دون مراعاة للتّرتيب الدّاخليّ لهذه الكلمات خاصّة عند المتقدمين منهم كالخليل والقالي وابن دريد والأزهريّ، إذ نلحظ خلط الأسماء بالأفعال والمجرّد بالمزيد ونحو ذلك مما يضطرّ الباحث عن كلمة من الكلمات أن يقرأ كلّ ما يقع تحت مادّتها للحصول على بغيته، ومن هنا افتقرت المعجمات القديمة إلى الدّقة في التّرتيب الدّاخليّ فمنهم من يبدأ مادّته بالفعل ومنهم من يبدأ مادّته بالاسم ومنهم من يبدأ بالمجرّد ومنهم من يبدأ بالمزيد بل إن منهم من يبدأ بالشّاهد (النّثري أو الشّعري) أو الرّاويّ كقولهم: قال فلان، ونحو ذلك... ولعل فيما يأتي من الأمثلة ما يدلّ على ذلك وهو قليل من كثير، قال الخليل: "امرأة جعماء: أنكر عقلها هرماً، ولا يقال رجل أجعم. وناقة جعماء: مسنة. ورجل جَعِم وامرأة جَعِمة... وجَعِم الرّجل جَعَما أي: قرِم إلى اللّحم"[1]، إذ نجد أن الخليل قدّم الاسم على الفعل والمزيد على المجرّد. وفي الجمهرة: "الكَذب ضدّ الصّدق –

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادّة: جعم.

ورجل كذّاب وكذوب...وكذّبت بالحديث ...وكذّب الوّحشي إذا جرى شوطاً ثم وقف لينظر ما وراءه – وحمل فلان فما كذّب حتّى طعن أو ضرب أي ما وقف ..."[1]. فقدم الاسم على الفعل، والمزيد على المجرّد تارة والمجرّد على المزيد أخرى. ويقول الأزهريّ: "جاء في الحديث: من روى في الإسلام هِجاءً مُقْذِعاً فهو أحد الشّامتين. والهجاء المقذِع: الذي فيه فحش"[2]. إذ بدأ مادّته المعجميّة بالحديث الشّريف، ومثل ذلك يفعل مع الشّواهد القرآنية وهذا كثير عنده.

وفي الصّحاح: " وجَب الشّيء، أي لزم، يجِب وجوباً. وأوجبه اللّه، واستوجبه استحقه. ووجب البيع يجِب... وأوجبت البيع فوجب، والوّجيبة: أن توجب البيع ثمّ تأخذه أوّلاً فأوّلاً ... ووجب القلب وجيباً: اضطرب، وأوجب الرّجل: إذا عمل عملاً يوجب له الجنّة أو النّار والوّجب الجبان ... والوّجبة: السّقطة ...ووجب الميت إذا سقط ومات ...ووجبت الشّمس أي غابت..."[3]. فنلحظ أنّ الجوهريّ قدّم وأخّر في المشتقات، مما يضطر الباحث عن كلمة (وجب) مثلاً، أن يقرأ كلّ ما تشتمل عليه المادّة فقد ذكرها في أوّل المادّة وآخرها. وكان حقّ هذه المادّة أن ترتب على الوّجه الآتي:

وجب الشّيء، والبيع، والقلب، والميت، والشّمس ...

وأوجب الرّجل ...

واستوجب الشّيء ...

والوّجْب...

والوّجبة...

والوّجيب...

والوّجيبة ...

[1]– أبو بكر محمد بن دريد، جمهرة اللّغة، مادّة: بذك.

[2]– محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، مادّة: فحش.

[3]– الجوهريّ، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة: وجب.

وهذا ما تنبه إليه بعض المتأخرين؛ كابن سيده فنهج نهجاً يعدّ أدق منهج التّزمته المعجمات اللّغويّة القديمة، على الرّغم من أنّ ابن سيده لم يفِ بهذا المنهج وفاءً تاماً؛ لكنه حاول أن يرتب الكلمات ترتيباً داخلياً مقبولاً؛ كتقديم المجرّد على المزيد، والفعل على الاسم ومثل ذلك فعل الفيروزآبادي، إذ فصل معاني كلّ صيغة عن الأخرى، وقدّم الصّيغ المجرّدة على المزيدة، وأخّر الأعلام، مما عده بعض الباحثين ميزة تميزه من سائر المعجمات العربيّة فتخلص بذلك من الاضطراب، الذي كان يرغم الباحث على قراءة المادّة كلّها؛ كي يحصل على معاني الصّيغة التي يريدها، ولكنه مع هذا لم يسلم من النّقد، فقد خصص صاحب (الجاسوس على القاموس) باباً من أبواب نقده للترتيب الدّاخليّ عند الفيروزآبادي، وهو نقد لا ينفرد به(القاموس المحيط) وحده، بل تشترك فيه سائر معجمات الألفاظ الأخرى، ولعل عذر القدماء في ذلك هو أنّ اللّغة العربيّة لغة اشتقاقية، وعلى ضوء ذلك، كان همهم وتنافسهم منصباً على التّرتيب الخارجيّ للمداخل، فبرعوا في التّنافس فيه فتعددت طرائقه ومدارسه.

وهذا ما دفع أصحاب المعجمات الحديثة إلى معالجة هذا الخلل، بوضع ضوابط للترتيب الدّاخليّ؛ من أبرزها المنهج الذي نهجته لجنة تأليف (المعجم الوّسيط) الذي تمّ بمقتضاه ترتيب المواد المعجميّة على النّحو الآتي[1]:

1- تقديم الأفعال على الأسماء.

2- تقديم المجرّد على المزيد من الأفعال، أما الأسماء فقد رتبت ترتيباً هجائياً.

3- تقديم ما يدلّ على المعنى الحسيّ على ما يدلّ على المعنى العقليّ، والحقيقيّ على المجازيّ.

4- تقديم الفعل اللّازم على الفعل المتعدي.

[1]- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط4،القاهرة: 2004م، مكتبة الشروق الدّولية المقدمة، 67.

الجهود في تحليل المادّة المعجميّة: ونقصد به ما يقدمه المعجم من معلومات حول المادّة المعجميّة وأهم هذه المعلومات كما يرى المحدثون[1]:

أ- ما يتعلق باللّفظ، كطريقة النّطق، وتحديد الرّسم الإملائيّ أو الهجائيّ، وبعض المعلومات الصّرفيّة أو النّحويّة أو اللّغويّة.

ب- ما يتعلق بالمعنى، كالشّرح، ووضوحه، وعدم الخلط فيه، وهو يمثل أكبر صعوبة يواجهها صانع المعجم وذلك لأسباب أهمها[2]:

1- صعوبة تحديد المعنى.

2- سرعة التطوّر والتّغيّر في المعنى.

3- اعتماد تفسير المعنى على جملة من القضايا الدّلاليّة التي تتعلق بمناهج دراسة المعنى وشروط التّعريف وعوامل التطوّر الدّلاليّ والتّمييز بين المعاني المركزيّة وسائر المعاني الهامشية وغيرها.

4- توقّف فهم المعنى في بعض أجزائه على درجة اللّفظ في الاستعمال وعلى مصاحبته لكلمات أخرى.

ووفقا لذلك تعددت وسائل تحديد المعنى في المعجمات عامّة، وفي معجماتنا العربيّة بخاصّة وكان أهمها[3]:

1 -التّفسير بالمغايرة وأكثر ما يكون التّعبير عنها بلفظ نقيض أو ضدّ أو خلاف؛

2- التّفسير بالتّرجمة ويكون بشرح المعنى بكلمة أو كلمات من اللّغة نفسها أو من لغة أخرى؛

3- التّفسير بالمصاحبة وهو ما يصحب الكلمة من كلمات هي جزء من معناها الأساسي؛

---

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 325.

[2]- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 117.

[3]- إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغويّة بداءتها وتطورها، بيروت: 1981م، دار العلم للملايين، ص 102.

4 – التّفسير بالسّياق سواء أكان ذلك السّياق سياقاً لغوياً أم مقامياً؛

5– التّفسير بالصّورة وهي من وسائل الإيضاح الحديثة التي تعين على تحديد المعنى ودقته

ونستطيع القول بأن تحليل المادّة المعجميّة في معجمات الألفاظ القديمة، شمل جانبي الكلمة وهما المبنى والمعنى وفيما يأتي توضيح ذلك:

1– ما يتعلق بالمبنى:

أ– ضبط الكلمة من النّاحية النّطقيّة، وقد اختلف المعجميّون القدماء في الاهتمام بهذا الجانب فالعين، والجمهرة، والتّهذيب مثلاً، لم يُعن أصحابها بضبط الكلمة، ولم يجعلوه سمة بارزة لمعجماتهم؛ ذلك إنّهم لم يروا حاجة إلى ضبط الكلمة في عصرهم على حين اهتمّ به المتأخرون ورأوا ضرورته والحاجة إليه، وأوّل من اهتمّ به من القدماء، القاليّ في كتابه (البارع في اللّغة) ثمّ الجوهريّ في (الصّحاح) ثمّ الفيروزآباديّ في (القاموس المحيط). وقد اعتمد القدماء في ضبط الكلمة على أمور أهمها:

– الضّبط بالنّصّ أو العبارة، ومن أمثلة ذلك قولهم: " شَمَج ثوبه يشمجه شَمْجا بفتح الميم في الماضي وضمها في المستقبل وسكونها في المصدر: إذا خاطه خياطة متباعد الكتب... "[1].

وكقولهم "دبغ الجلد يدْبَغه ويَدْبُغه بفتح الدّال والباء في الماضي، وفتح الباء وضمها في المستقبل وسكون الباء في المصدر. والدّباغ بالكسر ما يدبغ به. والمدْبغة بفتح الميم والباء: الموضع الذي يُدْبغ فيه"[2]

[1]– إسماعيل بن قاسم القالي، البارع في اللّغة، تح: هاشم الطّعّان، مادّة: شمج.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: مبغ.

– الضّبط بالوّزن أو المثال، ومن أمثلة ذلك قولهم: " لغب لغبا ولَغوبا كمَنَع وسَمِع وكَرُم ...أعيا أشدّ الاعياء..."[1]، وكقولهم "الرّشَأ، على فَعَلٍ بالتّحريك، ولد الظّبية الذي قد تحرّك ومشى"[2].

– الضّبط بالإعجام، ومن أمثلة ذلك قولهم: " تَهّتأ الثّوب: تقطّع وبَلِي، بالتّاء معجمة بنقطتين من فوق وكذلك تهمّأ بالميم"[3].

ب– ضبط الكلمة من النّاحية الصّرفيّة والنّحويّة واللّغويّة: إذ حأوّل القدماء تقديم بعض المعلومات الصّرفيّة أو النّحويّة أو اللّغويّة التي تسهم في فهم المعنى وتوضيحه ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– تصريف الأفعال وبيان مشتقاتها ونوعها من حيث التّعدي واللّزوم؛ كقول الجوهريّ "سقط الشّيء من يدي سقوطاً، وأسقطته أنا. والَمسقَط، بالفتح: السّقوط ... والمَسقِط، مثال المجلس: الموضع ... وساقطه، أي أسقطه... وسُقط في يده، أي ندم ... وقال أبو عمرو: ولا يقال أُسقِط في يده على مالم يسمّ فاعله ..."[4].

– بيان الصّور غير المستعملة من بعض الأفعال؛ كقول الجوهريّ: " وقولهم: دع ذا أي اتركه. وأصله ودع يدع وقد أُمِيتَ ماضيه، لا يقال ودعه وإنما يقال تركه، ولا وادع ولكن تارك، وربما جاء في ضرورة الشّعر: ودعه فهو مودع على أصله ..."[5].

---

[1]– الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8. بيروت: 2005م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، مادّة: لغب.

[2]– الجوهريّ، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة: رشأ.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: هتأ.

[4]– الجوهريّ، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة: سقط.

[5]– المرجع نفسه، مادّة: ودع.

– بيان ملازمة بعض الأفعال للبناء للمجهول؛ كقول ابن منظور" وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به وإن كان بمعنى الفاعل مثل زُهِي الرّجل وعُنِي بالأمر ونُتِجَت الشّاة والنّاقة وأشباهها "[1].

–. بيان المفرد والجمع؛ كقول الخليل: " وجمع الشّعر: شُعور وشَعر وأشعار. والشّعار ما استشعرت به من اللّباس تحت الثّياب... وجمعه شُعُر... والأشعر: ما استدار بالحافر من منتهى الجلد حيث تنبت الشّعيرات حوالي الحافر، ويجمع: أشاعر..."[2].

– بيان جنسه من حيث التّذكير والتّأنيث؛ كقول ابن سيده "شَجُع شَجاعة: اشتدّ بأسه. ورجل شُجاع، وشِجاع، وشَجاع، وأشجع، وشَجِع، وشَجيع، وشِجَعَة، على مثال عنبة... وامرأة شَجِعَة، وشَجِيعة وشُجَاعة، وشَجعاء... "[3]

– بيان النّسب إلى الاسم؛ كقول الخليل" يقال أديم عُكاظيّ، منسوب إلى عكاظ... "[4] وكقوله أيضاً "العجم: ضدّ العرب. ورجل أعجميّ: ليس بعربيّ "[5].

– بيان المحذوف من الاسم؛ كقول ابن منظور" والأبُ: أ صله أَبَوٌ، بالتّحريك؛ لأن جمعه أباء مثل قفا وأقفاء، ورحى وأرحاء، فالذّاهب منه واو، لأنك تقول في التّثنية أبوان..."[6].

– ببيان درجة استعمال اللّفظ فأشاروا إلى المستعمل من الألفاظ والمهمل والضّعيف والمنكر والرّديء والمذموم، ومن أمثلة ذلك، قول الأزهريّ عند كلامه عن باب العين والقاف

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادّة: زها.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادّة: شعر.

[3]– ابن سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1. بيروت: 2000م، دار الكتب العلمية، مادّة: شجع.

[4]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادّة: عكظ.

[5]– المرجع نفسه، مادّة: عجم.

[6]– ابن منظور، لسان العرب، مادّة: أبي.

مع الجيم " عقم عمق، قمع، قعم، معق، مقع: مستعملات "[1] وكقوله في موضع آخر من باب العين "أهملت وجوهه"[2].

– بيان اللّغات الفصيحة أو المذمومة أو المنكرة، ونحو ذلك ؛كقول الخليل مثلاً: "الصّقْع: الضّرب بِبُسسط الكف، صقعت رأسه بيدي، والسّين لغة فيه. والدّيك يصقع بصوته والسّين جائز. وخطيب مصقع: بليغ، وبالسّين أحسن، والصّقيع: الجليد يصقع النّبات وبالسّين قبيح"[3] وكقول الأزهريّ: "وقال ابن دريد: الذّعْج: الدّفع، وربما كني به عن النّكاح. يقال: ذعجها ذعجاً. قلت: ولم أسمع بهذا المعنى لغير ابن دريد، وهو من مناكيره"[4]. ويتبيّن لنا مما سبق أن المعجميّين القدماء أدركوا أهمية اللّفظ في تفسير المعنى وتوضيحه، فدفعهم ذلك إلى الاهتمام بالمادّة المعجميّة من النّاحية الصّوتيّة أو الصّرفيّة أو النّحويّة أو اللّغويّة غير إنّها تتمايز في معالجة هذا الجانب فيتميّز البارع والصّحاح والقاموس مثلاً بالضّبط ويتميّز المحكم بالنّواحي الصّرفيّة والنّحويّة، والصّحاح بدرجة استعمال الألفاظ والنّص على الضّعيف والمنكر ونحو ذلك والمقاييس ببيان المعنى الجامع لأصل المادّة ومشتقاتها، ويتميّز اللّسان والتّاج بجمع الأقوال وكثرة الشّواهد.

2– ما يتعلق بالمعنى: أما الجانب الآخر للكلمة وهو المعنى فقد اهتمّ به القدماء اهتماماً بالغاً تمثل في وسيلتين من وسائل الشّرح والتّوضيح هما[5]:

أ– الشّرح بالتّعريف، والمراد به تمثيل المعنى بواسطة ألفاظ أخرى أكثر وضوحاً وفهماً. وبالتّأمل في المعجمات اللّفظيّة القديمة، نستطيع أن نقسم ذلك إلى قسمين رئيسين:

[1]– محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، مادّة: عقم.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: غجظ.

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادّة: صقع.

[4]– محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، مادّة: ذعج.

[5]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 120.

القسم الأوّل: الشّرح بالتّعريف بألفاظ واضحة ومحددة، ومن أمثلة ذلك: قولهم: " خَبَع الصّبي خُبُوعاً: أي فُحِم من شدّة البكاء حتّى انقطع نفسه"[1] فقد شرح المعنى بألفاظ واضحة وحدد معنى الخبوع بأنّه حالة تكون من شدّة البكاء المؤدي إلى انقطاع النّفس.

القسم الثّاني: الشّرح بالتّعريف بألفاظ غامضة وغير محددة، ومن أمثلة ذلك:

1- التّعريف بكلمة (نقيض) كقول بعضهم: " العَقْل نقيض الجهل ومنه عَقَل يعقل عقلاً فهو عاقل"[2]؛

2- التّعريف بكلمة (ضِدّ) كقول بعضهم: " الحقّ ضدّ الباطل"[3]؛

3- التّعريف بكلمة (خِلاف) كقول بعضهم: " والعرض: خِلاف الطّول، والجمع أعراض"[4]؛

4 - التّعريف بالمرادف كقول بعضهم: "مضى هزيع من اللّيل: كقولك مضى جَرْس وجَرْش وهَدِيء كله بمعنى واحد "[5]؛

5- التّعريف بكلمة (مثل) كقول بعضهم: " الكُهْبَة لون مثل القُهْبَة"[6]؛

6- التّعريف بكلمة (معروف) كقول بعضهم: " الخبيص معروف، والخبيصة أخصّ منه. والمخبصة: الملعقة يعمل بها الخبيص "[7]. ونحو ذلك من التّعريفات العامة الغامضة مما دفع بالمحدثين إلى اتهام المعجمات اللّفظيّة القديمة بابتعادها عن صفات المعجم الجيد يقول إبراهيم أنيس: "وفي الحق أن كثيراً جداً من الألفاظ في المعجمات قد أهمل شرحها إهمالاً شنيعاً فجاءت دلالتّها غامضة أو مبتورة وبعدت عن الدّقة التي هي من أهم صفات

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادّة: خبع.

[2]- المرجع نفسه، مادّة: عقل.

[3]- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللّغة، مادّة: حقق.

[4]- ابن سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، مادّة: عرض.

[5]- محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، مادّة: هزع.

[6]- الجوهريّ، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة: كهب.

[7]- المرجع نفسه، مادّة: خبص.

المعجم الجيد"[1]. ونقول إنّ هذا الذي أشرنا إليه، وإن عدّ عيباً من عيوب المعجم الجيّد، إلا إنّه لا يقلل من قيمة المعجمات اللّفظيّة القديمة إذا قارنّا ذلك بتلك الجهود التي بذلت في جمع المادّة وترتيبها، كما تقدّم بل إن اعتماد الشّرح بالتّعريف لم يكن هو الوّسيلة الوّحيدة في بيان المعنى المعجميّ، وممن اعتمد هذه الوّسيلة اعتماداً كلياً الفيروزآبادي، ولكنّه مع ذلك لم يسلم من النّقد اللّاذع من صاحب (الجاسوس على القاموس) فجلّ نقده كان منصباً على طريقته في شرح المعنى كالإبهام وقصور العبارة وتعريف اللّفظ بالمعنى المجهول ونحو ذلك أما سائر المعجمات اللّفظيّة الأخرى فقد ضمت إلى جانب الشّرح بالتّعريف شواهد يستطيع القارئ من خلالها تحديد المعنى المراد، على ما سنبينه فيما يأتي.

ب- الشّرح بالتّعريف مقترناً بالشّاهد، إذ أدرك معظم المعجميّين القدماء، أهمية الشّاهد في شرح المعنى فلجأوا إلى الاستشهاد بالنّصوص ضمن المعايير التي وضعوها للفصاحة، وكانت مصادر احتجاجهم هي: القرآن الكريم، والحديث الشّريف والشّعر.

وبعد تتبع قصّة جمع المادّة اللّغويّة، وتصنيفها وتحليلها، نخلص في الأخير، إلى إنّه لا يختلف اثنان، على أنّ المعجميين القدامى تكبدوا متاعب ومشاق جمّة، وقد بذلوا جهودا جبارة في عنايتهم باللّغة العربيّة، والدّور علينا اليوم في استثمار هذه الجهود في خدمة اللّغة العربيّة.

ثانيا: مفهوم مصطلح التّأثيل:

1- في اللّغة: ورد في مقاييس اللّغة لابن فارس "الْهَمْزَةُ وَالثّاءُ وَاللّامُ يدلّ عَلَى أَصْلِ الشّيْءِ وَتَجَمُّعِهِ[2]" "كل شَيء لَهُ أصل قديم، أَو جُمع حتّى يَصير لَهُ أصل، فَهُوَ مُؤَثَّل... وأَثْلة الشّيء: أصْلُه[3]" والتّأثيل: التّأْصيل[4]. يجتمع لنا هنا ثلاثة معان:

---

[1]- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. القاهرة: 1984م، المكتبة الأنجلو المصرية، ص 249.

[2]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: أثل.

[3]- محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1. بيروت: 2001م، دار إحياء التّراث العربي، مادّة: أثل.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، مادّة: أثل.

- جمع الشّيء وتجمّعه، حتّى يَصير لَهُ أصل يحمل معنى **التّحرّي**.
- كل شَيء لَهُ **أصل قديم**.
- التّأثيل: **التّأْصيل**.

2- التّأثيل وإشكاليّة تعدد المصطلح: أصبح مصطلح التّأثيل مقبولا في الدّوائر والمراجع اللّغويّة في العالم العربيّ لإنّه الأقرب إلى باب تاريخ الألفاظ، وقد استعمله الدّكتور علي القاسمي، في محاضرته التي ألقاها في اجتماع مجامع اللّغة العربيّة في القاهرة 4-5 أفريل 2011، ويعتبر الدّكتور علي القاسمي من الخبراء في علم المصطلح والمعجميّة العربيّة والإنكليزيّة، وعضو لجنة إعداد المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة، رغم هذا القبول إلا أنّ الباحثين في هذا المجال، على خلاف في تسمية المجال الذي تقع فيه دراستهم، فيقول البعض، إن دراستهم تقع في مجال **علم التّأثيل**، والبعض الآخر يقولون إنّها تقع في مجال **علم التّأصيل**، والبعض يدعونه **بعلم الاشتقاق**، وآخرون يستعملون المصطلح الإنكليزي (**Etymology**) أو الفرنسي (**Eytmologie**) ويكتبونه **إيتيمولوجيا**، وهذا الاضطراب ليس في تعدد المصطلح فقط، بل حتّى في مفهوم المصطلح ودلالتّه، وإجراءاته كتقنيّة في التّعريف المعجمي، وككل العلوم اللّغويّة الوّافدة إلى العربيّة، تتجلّى إشكاليّة التّعدد المصطلحي، ناهيك عن إشكاليّة تعدد المفاهيم للمصطلح الوّاحد. وأُعالج في هذا الصّدد مفهوم مصطلح التّأثيل، من مختلف المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة، حتّى أُأَصّل وأُأَسس لمفهوم هذا المصطلح على الأقل في هذا البحث، في ظلّ هذا الاضطراب المصطلحي.

التّأثيل في المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة:

1- **في معاجم المصطلحات العربيّة:** وردت كلمة تأثيل، في معاجم المصطلحات العربيّة بعدّة تعاريف أهمها:

- **معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث**، لنخبة من اللّغويّين، نجد كلمة التّأثيل ويقابلها [1](Etymology) وفي مسرد الكلمات بالإنكليزيّة نجد أنّ تفسير (Etymology) هو "التّأثيل: علم تاريخ الكلمات"[2]. نرى انّ المعجم لم يعرّف كلمة التّأثيل وإنّما عرّف نظيرتها الإنكليزيّة.

- **معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب**، لمجدي وهبة وكامل المهندس لا يذكر مصطلح "التّأثيل" أو "التّأصيل" في متن المعجم ولكنه يذكر المصطلح الإنكليزي (Etymology) ويترجمه بـ: "علم تأصيل الكلمات "ويضيف" ويتناوّل تاريخ الصّيغ اللّغويّة من أوّل نشأتها مع تحديد التطوّرات المختلفة التي مرّت بها"[3].وهذا المعجم أيضا عرّف الكلمة الإنكليزيّة.

- **معجم المصطلحات الالسّنية**، لمبارك مبارك، "علم التّأثيل علم أصول الكلمات: هو علم يتتبع أصل الكلمة تاريخيّا من حيث ظهورها و يبين ما يطرأ عليها من تغيرات في اللّفظ والمعنى، كما يبيّن أصلها في المجموعة اللّغويّة التي تنتمي إليها"[4]. ونجد هنا عدّة تعريفات تعريف عام وهو بقوله "علم أصول الكلمات"، وتعريف إجرائي حين ربط التّأثيل بتتبع أصول الكَلِمْ من حيث النّشأة والتّغيّرات التي طرأت عليها في المبنى والمعنى ولأيّ أسرة لغويّة تنتمي، وهنا أدخل معنى مصطلح آخر وهو **التّرسيس***.

---

[1] – علي القاسمي وآخرون، معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث، ط1. بيروت: 1983م، مكتبة لبنان، ص 13.

[2] – المرجع نفسه، ص 24.

[3] – مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، ط2. لبنان: 1984م، مكتبة لبنان، ص 255.

[4] – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الالسنية، ط1. بيروت: 1995م، دار الفكر اللبناني، ص 101.

* – يعرّفه مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللّغة المقارن، ص 40. التّرسيس: هو إعادة اللّفظة إلى جذّتها الأولى في صورتها التّي نطق بها اوّل إنسان مع تعقّب المراحل التّطوّريّة التّي تقطعها تلك اللّفظة حتّى وصلت إلى الصورة التّي نعرفها في إحدى اللّغات، ويقابلها في اللّغة الإنكليزيّة (radixation).

- **المعجم العربيّ الأساسي**، يعرّف كلمة تأثيل على إنّها "دراسة أصل الألفاظ وتاريخ تطوّرها ويسمى كذلك الإيتيمولوجيا"[1]، وكلمة "تأصيل" مشتقة من الفعل "أصَّلَ" ومعناه: "جَعَل له أصلا ثابتا يُبنى عليه، وفي علم اللّغة، "أصَّلَ الكلمة: تتبَّعَ تاريخيّا أصلها اللّغويّ"[2]. وكما نرى فإن المعجم يعرّف كلمة تأثيل العربيّة بنظيرتها الإنكليزيّة، ولكن بلفظها المعرّب عن اللّغة اليونانية القديمة.
- **المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللّغة المقارن لمشتاق عبّاس معن:** يقول "التّأثيل ردّ الكلمة إلى أمّها المباشرة أو إلى جدّتها المباشرة أو القريبة"[3].

2- في القواميس الثّنائيّة اللّغة:

- **قاموس المورد (عربيّ- إنكليزي)** لمنير البعلبكي يقول عن أثّلَ "تأصَّلَ وكان راسخا"[4] والفعل "تأثّلَ"، حسب المورد أيضا، يعني "تأصَّلَ" ولكن المورد لا يذكر المصدر "تأثيل" أو الإشارة إلى علاقة الكلمة بدراسة تاريخ اللّغة.
- **قاموس أكسفورد إنكليزي-عربيّ** عرَّف كلمة إتيمولوجيا بـ: "دراسة اشتقاق الكلمات"[5]. ونلاحظ هنا دخول كلمة الاشتقاق، والتي تحمل معنى مغايرا عن التّأثيل.
- **قاموس أطلس الموسوعي (إنكليزي - عربيّ)** يترجم المصطلح (Etymology) كما يلي:

- الإيتيمولوجيا: دراسة الأصل والتطوّر التّاريخيّ لشكل لغوي.
- علم الاشتقاق: فرع من علم اللّغويّات يبحث في أصل الكلمة وتاريخها.

---

[1] - المعجم العربي الأساسي، مادّة: (أثل).

[2] - المرجع نفسه، مادّة: (أثل).

[3] - مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللّغة المقارن، ط1. بيروت: 2002م، دار الكتيب العلميّة ص 39.

[4] - منير البعلبكي، المورد، ط7. بيروت: 1995م، دار الملايين للعلم، ص 34.

[5] - قاموس أكسفورد إنكليزي-عربي، ص397.

• **قاموس أوكسفورد المحيط (إنكليزي – عربيّ)** يترجم المصطلح كما يلي: اشتقاق الكلمات؛ علم الاشتقاق؛ علم التّأثيل. كما نلاحظ، فإن التّرجمات ليست واحدة وهذا القاموس هو الوّحيد الذي يعطي لفظة تأثيل العربيّة، ولكنه يعتبر الاشتقاق والتّأثيل شيئا واحدا.

3- في القواميس الأجنبيّة: نعرّف هنا مصطلح (Etymology) الذي يقابل مصطلح التّأثيل في العربيّة:

•**تأثيل كلمة إيتيمولوجيا (Etymology) الإنكليزيّة:** يعود أصل كلمة إيتيمولوجي/إيتيمولوجيا، والتي تُستعمل أحيانا في المصادر العربيّة بدلا من كلمة تأثيل إلى اللّغة الإنكليزية المأخوذة عن اللّغة اليونانية عن طريق اللّغة اللّاتينيّة، فإن الكلمة الأصليّة في اللّغة اليونانية القديمة هي:(etumologia) (ἐτυμολογία) وهي مكونة من كلمتين إيتومون (etumon) (ἔτυμον)، وجمعها إيتيما (etyma) وتعني (المعنى الحقيقي) وكلمة لوغيا (logia) (λογία) مأخوذة عن لوغوس (Logos) (λόγος) اليونانية التي تعني كلمة علم[1]، ومن هنا يتشكل لدينا معنى الكلمة إيتيمولوجيا وهي (علم أو دراسة المعنى الحقيقي). مع أن المعاجم العربيّة تكتب الكلمة الإنكليزيّة فهي، في التّرجمة، تميل إلى استعمال الكلمة المعربة عن اليونانية القديمة إيتيمولوجيا (ἐτυμολογία) (etumologia) والدّارسون كذلك يستعملون اللّفظة اليونانية القديمة.

•**قاموس أوكسفورد التّاريخيّ:** يعرّف مصطلح الإيتيمولوجي (Etymology) في اللّغة الإنكليزيّة على إنّه: فرع من فروع اللّسانيات الذي يفحص تاريخ وتطوّر وأصول الكلمات. وهذا العلم♦، هو الذي كشف بصورة رئيسية العلاقات المنتظمة بين الأصوات

[1] – نزيه قسيس " التّأثيل والتّأصيل والمعجم التّاريخيّ للغة العربيّة" مقال على الشابكة نزّل بتاريخ 10 أكتوبر 2013: http://www.aljabha.org/index.asp?i=73376

♦ – بدأت الدّراسات التّأثيلية الحديثة بشكلها الحقيقي في أوروبا في القرن الثامن عشر بظهور علم اللّسانيات التّاريخيّ (Historical Linguistics) عندما قام العالم **وليام جيمس** (William James) الذّي كان يعيش في الهند – في سنة 1782، بدراسة اللّغة السنسكريتية، إذ كان فقيها في اللّغة الإنكليزيّة ورئيسا للجمعية الآسيوية، التّي كانت تعنى بدراسة

في اللّغات الهندو- أوروبية حسب **قانون غريم**1822 (Grimm Law) والذي أدّى إلى ظهور البحث التّاريخيّ في اللّغات في القرن التّاسع عشر. وفي القرن العشرين، استمر اللّغويّون في استعمال المصطلح "علم الإيتيمولوجيا" (تاريخ الألفاظ) لمعرفة كيف تتغير المعاني، ثم تم استبدال المصطلح (Etymology) بالمصطلح: اشتقاق (Derivation) ليشير إلى أصول الكلمات، أي جذورها، والتّركيبات المشتقة التي تُبنى من الكلمة الأصليّة.

- قاموس الإنكليزيّة لكولنز (Collins English Dictionary) يعرّف المصطلح كما يلي: الإيتيمولوجي هو دراسة أصول وتطوّر الكلمات والمورفيمات. هنا ربط التّغيّر والتطوّر بالأصوات.
- قاموس أكسفورد المحمول لكونسيس (Portable Concise Oxford English Dictionary يعرّف الإيتيمولوجيا بأنّها "سرد للأصول والتطوّرات في معنى الكلمة"[1]. هنا ربط التّغيّر والتطوّر بالمعاني فقط.
- قاموس روبير الصّغير (Le Petit Robert) يعرّف (Etymologie) : بأنّه علم تناسل المفردات وتوالدّها، وإعادة تكوين أصل الكلمة بالرّجوع من حالتّه الآنية إلى أقدم حالة ممكنة كان عليها، وتؤسَّس الإيتيمولوجيا على القوانين الصّوتيّة والدّلاليّة[2]. وهنا أشار في البداية إلى الاشتقاق حين قال تناسل المفردات وتوالدّها، ثمّ أشار إلى **علم التّرسيس** حين قال إلى أقدم حالة ممكنة كان عليها.

الثقافة واللّغة الهندية. وقد لاحظ وليم جيمس العلاقة بين اللّغة السنسكريتية واليونانية واللاتينية، فكتب كتابه **اللّغة السنسكريتية** (The Sanskrit Language) سنة 1786، وقال فيه إن اللّغات الثلاث تطورت عن لغة واحدة أصلية هي اللّغة السنسكريتية، التّي جاء بها الآريون عند احتلال الهند في سنة 1500 ق.م، ويعتبر هذا الكتاب أساسا للدراسات اللسانية الحديثة التّي تبحث في تأثيل اللّغات الهندو- أوروبية.

[1] – Portable Concise Oxford English Dictionary"قاموس إلكتروني"

[2] – Voir: Paul Robert, le Petit Robert de la langue française, 2ème éd. Paris: 2001, VUEF Paris, Tome 1, P. 713.

4- في المراجع العربيّة والمعرّبة:

- **كتاب اللّغة** لجوزيف فندرس، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصاص: التّأثيل هو "العلم الذي موضوعه دراسة المفردات يسمى الاشتقاق (Etymologie). وتنحصر في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كلّ واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت والتّقلبات التي مرت بها، فهو إذن علم تاريخيّ يحدد صيغة كلّ كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التّاريخيّة بالوّصول إليه ويدرس الطّريق الذي مرت به الكلمة مع التّغيّرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال"[1].

- **كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية**، لعبد السّلام المسدّي، يستعمل "علم تأصيل الكلمات"، أو "علم تاريخ الكلمات" كمرادف أو ترجمة للكلمة الإنكليزيّة (Etymology). كما نلاحظ، فإنّه لا توجد إشارة إلى تاريخ الألفاظ ولا يوجد مقابل للكلمة في اللّغة الإنكليزيّة أو الفرنسيّة. أما كلمة "تأثيل" فغير موجودة في هذا القاموس، بينما في فهرس المصطلحات إنكليزي-عربيّ، نجد أنّ كلمة (Etymology) لها معنيان هما: "علم الاشتقاق" و"علم تأصيل الكلمات"، وفي الفهرس: فرنسي – عربيّ نجد أن كلمة (Etymologie) الفرنسيّة لها نفس المعاني: علم الاشتقاق وعلم تأصيل الكلمات.

- **كتاب علم اللّغة** لعلي عبد الوّاحد وافي، يقول: "البحث في الأصول التي جاءت منها الكلمات في لغة ما، بأن نبحث مثلًا عن الأصول الإغريقية واللّاتينية. وغيرها التي انحدرت منها كلّ كلمة من الكلمات الفرنسيّة، ويطلق على هذا البحث اسم الإيتيمولوجيا (Etymologie) أي: أصول الكلمات"[2].

---

[1] – جوزيف فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدّواخلي، محمد القصاص، دط. القاهرة: 1950 م، مكتبة الأنجلو المصرية ص 226.

[2] – علي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، ط1. القاهرة: دت، نهضة مصر للطباعة والنّشر، ص 11.

●**كتاب دراسات في فقه اللّغة** لصبحي إبراهيم الصّالح، يقول: "التّأثيل هو علم أصول الألفاظ، وإنّه مشتق من "الأثل" –بمعنى الأصل– فهو على هذا اصطلاح مقابل لكلمة (etymologie)"[1].

●**كتاب تقنيات التّعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة** لجيلالي حلّام، يقول: "مفهوم التّأثيليّة في الدّرس المعجمي يدلّ على دراسة أصول الكلمات من حيث انحدارها من لغة أمّ، أو دخولها بالاقتراض؛ أي دراسة نشأة الكلمات وتطوّرها، بُغية الوّقوف على البنية الأصليّة لها، والصّيغ التي تفرّعت عنها صوتيا أو صرفيا أو دلاليا، وعلى الانتماء اللّساني والحضاري للمفردة "[2].

●**كتاب عنف اللّغة** جان جاك لوسركال، تر: محمد بدوي، "التّأثيل هو دراسة تاريخ كلمة ما، أو أحد مكوّنات كلمة، وأصلها وتطوّرها وما إذا كانت من لغتها الأم أو مستعارة من لغة أخرى وتطوّر صيغها ومعانيها"[3]. نكتفي بهذا القدر من الدّراسات العربيّة والمعرّبة، في تحديد مفهوم التّأثيل وهي جميعها لا تسلم من الخلط في مفهوم المصطلح وانتمائه لمجاله العلمي وإجراءاته المتّبعة.

خلاصة: وبعد هذا التّأسيس للمصطلح أرتضي إطلاق مصطلح **التّأثيل**، بدلا من مصطلح **التّأصيل** الذي هو جزء من مفهوم مصطلح التّأثيل والتّأصيل كما يقول عبد الحق فاضل لها معاني عامّة نستخدمها في العديد من الأغراض، أو مصطلح الاشتقاق الذي يتداخل مع الاشتقاق في علم الصّرف، أو مصطلح **الإيتيمولوجيا** المعرّب عن اليونانيّة القديمة، ونحن نتّبع ملّة المجامع العربيّة في الاقتراض اللّغويّ، حيث لا نلجأ إليه إلا إذا تعذّر وجود مقابل عربيّ أصيل له، وكلمة التّأثيل كما أسلفنا الذّكر موجودة في تراثنا العربيّ

[1]– صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ط1. بيروت: 1960م، دار العلم للملايين، ص 348.

[2]– الجيلالي حلام، تقنيات التّعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، ط1. دمشق: 1999م، منشورات اتحاد الكتاب العرب ص 326.

[3] – جان جاك لوسركال، عنف اللّغة، تر: محمد بدوي، ط1. لبنان: 2005م، الدّار العربيّة للعلوم، ص462–463.

كما رأينا في المعاجم اللّغويّة القديمة، وتلقى قبولا لدى الدّارسين. وإضافة إلى ذلك، يرى الدّكتور عبد الحق فاضل؛ إنّها الكلمة التي تفي الدّقة في تسمية علم التّأصيل اللّغويّ، لأنَّ الأثلة في المُعجم تعني الأصل، ويرى إنّها تتمتع بطاقة اشتقاقية لا تملكها نظيرتها الأوروبية: (Etymology) فالأثل؛ بمعنى الأصل اللّغويّ، والأَثَلَة؛ الكلمة الأُم؛ والتّأثيل: التّأصيل اللّغويّ[1]. وأمّا التّعريف الإجرائي للتّأثيل؛ فهو **فرع من فروع اللّسانيات التّاريخيّة والمقارنة، وهو عمليّة تتبع وتقصي أصول الكَلمات، وردّها إلى جِذرها الاشتقاقيّ، واللّغة الأصليّة التي جاءت منها سواء أكانت أصيلة أم دخيلة♣، والتّحولات الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة التي طرأت عليها عبر الزّمن.**

ولكنّ اللّغة العربيّة لا تتوفر على أي معجم يستخدم تقنيّة التّأثيل في تعريفه للكلمات والمداخل المعجميّة، على نحو ما هو موجود بكثرة في معاجم اللّغات الأوروبيّة♥، باستثناء بعض الإشارات في المعاجم اللّغويّة وكتُب المُعرب والدّخيل، التي اقتصر أغلبُها على الألفاظ القديمة. وحتّى هذا العدد القليل من كتب المعرَّب والدّخيل يفتقر إلى معلومات دقيقة لافتقار أصحابه إلى المعرفة بأصول التّأثيل والتّعمُّق في اللّغات الأجنبيّة القديمة والحديثة. ولكنّ مؤلفوها بذلوا جهوداً فردية في التّمحيص والتّحقيق في أصل الألفاظ، وتحمل نظريّة

---

[1] – عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية، دط. بيروت: دت، دار العلم للملايين، ص 203.

♣ – **أصيلة** بمعنى أنّ الكلمة ذات أصل عربيّ قح، و**دخيلة** بمعنى ذات أصل غير عربي (كالدّخيل والمعرّب والمقترض والمولّد...الخ).

♥ – أظهر علماء اللّغة الأوروبيون اهتماما كبيرا في معرفة أصول لغاتهم وتاريخها منذ القرن الثاني للميلاد، وعند ظهور المطابع في أوروبا في القرن الخامس عشر، ظهرت محاولات لحفظ المعلومات التّأثيلية عن ألفاظ اللّغات في معاجم تم جمعها في عدة دول أوروبية. فمعجم أكاديمية ديلا كروسكا الإيطالية (academaia della crosca) صدر عام 1612 ونُشر معجم الأكاديمية الفرنسية بين عامي 1638 و 1694، وألَّف الدّكتور ساموبل جونسون (1709–1784) معجمه بعنوان قاموس اللّغة الإنكليزيّة عام 1755، أما معجم وبستر الأمريكي فلم يصدر إلا عام 1828. أما في العقود الأخيرة فقد ظهرت على الشابكة، معاجم تاريخيّة تأثيليّة كثيرة، في اللّغة الإنكليزيّة وغيرها من اللّغات الأوروبيّة الأخرى، وأشهرها:

- The New Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles 1993.
- The Chambers Dictionary, 1998.
- Collins English Dictionary, 1998.

ابن فارس الرّازي (395هـ) اللّغويّة بذور التّأثيل اللّغويّ عند العرب القدامى، في التي ضمّنها كتبه وبخاصّة كتابيه (الصّاحبي) في فقه اللّغة، الذي يعتبر تنظيرا لأفكاره التي بثّها في معجمه (مقاييس اللّغة).

أصبح التّأثيل أكثر علمية بعدما بدأت أوروبا دراسة اللّغة السّنسكريتية في القرن التّاسع عشر ونشأة نظرية الأصول المشتركة للعائلات اللّغويّة، وما نتج من قوانين تفسر المتغيرات الصّوتيّة المؤثرة على تشكيل الكلمات في مختلف اللّغات، ونضج هذه القوانين لتُصبح علم الصّوتيات الذي يدين له تطوّر الأثالة بالفضل، وينتمي كلاهما لنفس التّقسيم الفرعي في علوم اللّسانيات، فقبل تطوّر علم الصّوتيات لم يكن ممكنًا إجراء دراسة علمية منهجية على الكلمات المعروفة تُمكن الباحث من تتبع تاريخها بدقة.

يميز علم اللّغة الحديث بين نوعين من التّأثيل هما:

التّأثيل الشّعبيّ أو الفلكلوريّ (Folk etymology): حسب قاموس أكسفورد المحمول لكونسيس (Portable Concise Oxford English Dictionary) يعرّفه♠ بـ: "مجرّد حسابات شعبيّة خاطئة لأصول الألفاظ والجُمل" ويضيف "ويعالج أيّة كلمات غير مالوّفة أو أجنبية، وتكييفها لتصبح أكثر مالوّفيّة، من خلال الاستخدام الشّعبيّ لها"[1]. كالقول إن مدينة "حلب" في سوريّة سميت هكذا لأن سيدنا إبراهيم الخليل، على نبينا وعليه أفضل الصّلاة والسّلام، "حلبَ شاته" فيها، والقول إن مدينة "بابل" سميت هكذا لأن "بلبلة" الالسّن وقعت فيها ... الخ. وهو محاولة ردّ كلمة ما لا يعرّف أصلها، إلى أصل معين وتخريج ذلك تخريجا ذكيا يكون له ما يسوغه لغويا أو ثقافيا.

♠– النّص باللّغة الأصليّة: " A popular but mistaken account of the origin of a word or phrase" ويضيف" The process by which the from of an unfamiliar or foreign word is adapted to a more familiar from through popular usage"

[1]– Portable Concise Oxford English Dictionary "قاموس إلكتروني"

التّأثيل العلمي[1]: كالقول إن مدينة "بابل" تعني "باب الآلهة" لأن اسمها في اللّغة البابلية: "باب إليم"، و "إليم" جمع "إل"، و "إل" يعني "إله" في اللّغات السّاميّة، و"باب" هو "الباب" في جميع السّاميات.

ثالثًا: التّعريف بالمعجم التّاريخيّ: إنّ البحث في اللّغة سرعان ما فتر بحسب تراكم النّظرة المعيارية التي ظهرت مع نهاية القرن الرّابع الهجريّ، وظلّ يعتمدها بعض الدّارسين لقرون تلت، والوّاقع لم يبعث الدّرس التأثيليّ والتّاريخيّ بعد ذلك إلاّ مع نهاية القرن الثّالث عشر الهجريّ، الثّامن عشر الميلادي في أوربا[2]. بحيث ظهرت الدّراسة التّاريخيّة المقارنة بعد اكتشاف اللّغة السّنسكريتية من قبل وليام جونز 1786م وظهور فقه اللّغة المقارن، وخاصّة بعدما وضع فردينان دي سوسير 1857-1913م الفرق بين منهجين متباينين هما: المنهج الآني والمنهج التطوّري التّاريخيّ. ويفترض أن يجد الدّارس في كلّ معجم اهتمّ بالتّأثيل المعلوماتِ الاشتقاقيّة لكل كلمة، فيلفي التّواريخ التي تسبق الكلمات أو الدّلالات وتناسب هذه التّواريخ أوّل استعمال للكلمة، وتعطي صورة صادقة عن طبقات التّكوين لمفردات اللّغة. كما يقدم هذا الجانب التّاريخيّ الاستعمال والاستعمالات والدّلالات المتداولة في اللّغة القديمة. وفي ضوء ذلك يمكن وضع فرق بين نوعين من البحث المعجمي هما الدّراسة التّأثيليّة والدّراسة التّاريخيّة ممّا يؤدّي إلى صنفين من المعاجم: المعجم التأثيليّ والمعجم التّاريخيّ.

1- المعجم التأثيليّ أم المعجم التّاريخيّ:

أ- **المعجم التأثيليّ (Dictionnaire étymologique):** ويصطلح عليه -أيضًا- المعجم التّأصيلي الاشتقاقيّ، وهو الذي يُركّز اهتمامه على أصول الكلمات أو ما قبل تاريخها، وعلى أصولها الحديثة، ممّا يجعله مقتصرًا على شكل الكلمة دون معناها[3]. وهو المعجم الذي ظهر إثر شيوع الدّراسات المقارنة في حقل الأبحاث التّاريخيّة، ويمثّل

[1]- رابط الموقع: http://www.alfaseeh.com.

[2]- حلام الجيلالي، تقنيات التّعريف في المعاجم العربيّة المعاصرة، ص 325.

[3]- د.أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط2. القاهرة: 1992، عالم الكتب، ص 56.

الجانب التّطبيقيّ لفقه اللّغة المقارن، وتكون من اهتماماته – في بداية الأمر– وتركيزاته على:

أ– دراسة أصول الكلمات ومعناها في اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغويّة واحدة وتاريخها ونسبتها إلى اللّغة التي انحدرت منها.

ب – بيان اللّغة أو الأسرة المصدر؛

ج – دخول الكلماتِ اللّغة مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي ودلالي؛

د – إيضاح مشتقاتها لمعرفة ما يمكن أن يشتق منها، ومعاني هذه الصّيغ وبيان العلاقات الاشتقاقيّة بين اللّغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة[1]؛

هـ – بيان بنيتها من حيث النّطق والشّكل الكتابيّ والمضمون الدّلاليّ الذي رافقها مع مرور الزّمن، مع الإشارة ضمنيا إلى تاريخها.

وكانت نقطة البدء في المعجم التأثيليّ عام 1808م لدى الغربيين، حينما قام جون جامييسن (John jamiesen) بنشر معجم للّغة الإسكتلنديّة، فأظهر الكلمات في استعمالات متتالية مع أمثلة مقتبسة مرتبة ترتيبًا تاريخيّا من كتّاب قدامى ومحدثين[2]. وقد تتناول المعاجم التّأثيليّة الألفاظ الدّخيلة، فتبحث في أصولها، وتوقّف الباحث على أصل الكلمة إن كانت عربيّة الأصل أو غير عربيّة، وتعالج أصل الدّخيل حيث يذكر أمامه أصله في لغته الأصليّة ومعناه وأمثلة استعمالاته[3].

ب– المعجم التّاريخيّ (Dictionnaire historique):وهو معجم متطوّر عن المعجم التأثيليّ، ويمثّل الجانب التّطبيقيّ لعلم اللّغة التّاريخيّ، الذي ظهر نتيجة إيمان اللّغويّين بأنّ اللّغة لا تختلف عن الكائنات الحية التي تولد، وتنمو، وتشبّ، وتهرم، ثمّ تموت ورأوا انطلاقًا من هذه الرّؤية الطّبيعيّة التطوّريّة، ضرورة وضع معجم تاريخيّ يساير كلّ لفظ

[1]– محمود السعران، علم اللّغة، ص 75.

[2]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 57.

[3]– البدراوي الزهران، المعجم العربي، ص 23.

من لدن مولده إلى موته، فيبحث بذلك في تطوّر الكلمة على مرّ العصور سواء في جانب لفظها، أو معناها، أو طريقة كتابتها، ويسجّل بداية دخولها اللّغة وأصولها الاشتقاقيّة، ويتتبع تطوّرها حتّى نهاية مرحلة الدّراسة أو نهاية وجود الكلمة اعتمادًا على النّصوص التي وردت فيها[1]، ومن غاياته:

أ – معرفة التّاريخ الدّلاليّ الأوّلي الذي اكتسبته الكلمة.

ب – وكذلك ما طرأ عليها من تغيّر دلالي مؤرّخًا بالسّنوات مع الإشارة إلى بنيتها ونسبتها[2]، وهنا نستفيد من رأي فندريس في وضع بطاقة التّعريف للكلمة.

ومع التّداخل بين النّوعين من المعاجم إلاّ إنّه يتجلّى التّباين كالآتي:

–إنّ الأوّل يؤكّد أصل الكلمة وبنيتها ودلالتّها بالدّرجة الأوّلى.

–أمّا الثّاني فَيُلِحُّ على دلالة الكلمة وتاريخها.

والمعجم التأثيليّ الاشتقاقيّ يبحث في الكلمة بالنّظر إلى اللّغات الأخرى، والعلاقة التي تربطها بها، وكيف تحتلّ مكانتها الدّلاليّة والتّاريخيّة ضمنها، أمّا المعجم التّاريخيّ فهو يتأوّل الكلمة وأصلها وبنيتها وغير ذلك مما له صلة بالاشتقاق في لغة معيّنة. فنستنتج من هذا التّمييز هاتين المعادلتين:

معجم تأثيليّ = أصل + بنية + دلالة +– تاريخ.

معجم تاريخيّ= دلالة + تاريخ + بنية +– أصل.

فنلاحظ العناصر نفسها؛ ولكن التّناول مختلف وكذلك المضمون، كما أنّ هناك اختلافًا في ترتيب العناصر وموقعها. بعد أن عرفنا مفهوم التّأثيل ومفهوم المعجم التّاريخيّ لا يساورني شكّ في إنّه لا يمكننا إطلاق تسمية المعجم التأثيليّ ونقصد به المعجم التّاريخيّ لأنّ التّأثيل هو تقنيّة من التّقنيات التي يستعملها المعجمي في تعريف المداخل وشرحها بداية يجب الإشارة إلى إنّه توجد دراسات كثيرة لعلماء اللّغة في مجال أصول الكلمات العربيّة

[1]– أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 56.

[2]– حلام الجيلالي، تقنيات التّعريف في المعاجم العربيّة المعاصرة، ص 325.

الأصل أو الدّخيلة عبر العصور الثّقافية المختلفة ولكن لا توجد معاجم مخصصة لهذا المجال اللّغويّ المهم جدا.

2- مشاريع إنجاز المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة:

مشروع أغيست فيشر(1865-1948) (August Fischer): هناك عدّة محاولات جرت في القرن الماضي والحالي في تأليف معجم تاريخيّ تأثيليّ كامل للّغة العربيّة، وقد بدأ تلك المحاولات بالمستشرق الألماني أوغست فيشر، في بداية العشرينات من القرن العشرين. وكما ورد في كتاب (المعجم التّاريخيّ) لمحمد حسن عبد العزيز، فإن المستشرق الألماني أوغست فيشر الذي بدأ بوضع خطة لتأليف معجم تاريخيّ للّغة العربيّة على أساس تاريخيّ يذكر في المقدمة التي نشرت للمعجم مجيبا على سؤال افترضه قائلا: كيف يجب أن يكون معجم اللّغة العربيّة الفصحى ملائما للتطوّر العلمي في العصر الحاضر؟ وأجاب: يجب أن يشتمل المعجم على كلّ كلمة – بلا استثناء – وجدت في اللّغة، وأن تُعرض حسب وجهات النّظر السّبع الآتية: التّاريخيّة Historical والاشتقاقيّة التّأصيلية Etemological والتّصريفية Flexional والتّعبيرية (الدّلاليّة) semasiological، والبيانيّة Phraseological والأسلوبيّة stylistic. وكما نرى فإن فيشر وغيره لم يستعملوا المصطلح (تأثيل) بل المصطلح (تأصيل) وأن لفظة (تأصيل) بالنّسبة له تشير إلى الاشتقاق ولكن المقابل في الانجليزيّة Etymological يشير إلى تاريخ الكلمة.

وأوغست فيشر هو الذي عرض فكرة وضع قاموس تاريخيّ للّغة العربيّة، وذلك في مدينة بازل 1907 ثم في كوبنهاغن 1908 وأثينا 1912 وقد تمت الموافقة على إعداده سنة 1936 بناء على اقتراح مجْمع اللّغة العربيّة في القاهرة عندما أصبح فيشر أحد الأعضاء الأوائل في (مجمع فؤاد الأوّل للّغة العربيّة).

مشروع الجمعية المعجميّة العربيّة بتونس: منذ وفاة المستشرق فيشر لم يتصد أي مجمع من مجامع اللّغة العربيّة لوضع معجم تاريخيّ للّغة العربيّة، تخوّفا من ضخامة العمل

وضخامة نفقاته، ولكن هيئة غير مجمعية تصدت لهذا العمل، وهي جمعية المعجميّة العربيّة بتونس، التي كان يرأسها الأستاذ الدّكتور محمد رشاد حمزاوي، فقد عقدت ندوة لدراسة هذا الموضوع في تونس في المدة من 14 إلى 17 نوفمبر 1989م، وقد شارك في النّدوة أربعة وعشرون باحًثا من مختلف الأقطار العربيّة، وعشرون باحًثا من البلدان الأجنبية، ثم أنشئ بعيد ذلك بتونس مشروع وطني للبحث تموله الدّولة اسمه (المعجم العربيّ التّاريخيّ) وكان أعضاء جمعية المعجميّة المكونين لفريق البحث فيه، لكن هذا المشروع قد توقّف سنة 1993م، دون أن يتسع له الوّقت لتحقيق نتائج علمية حقيقية، ثم بعث سنة 1996 مشروع وطني للبحث جديد اسمه (مدونة المعجم العربيّ التّاريخيّ) قد مولته الدّولة هو أيضا وعمل فيه أعضاء من جمعية المعجميّة هم في الوّقت ذاته أساتذة جامعيون. وقد استطاع هذا المشروع – بدعم من جمعية المعجميّة – أن يضع خلال السّنوات الثّماني المنقضية المدونة المعجميّة المؤرخة للعصر الجاهلي باستقراء النّصوص الشّعريّة خاصّة، المنتمية إلى أربعة قرون: من نحو سنة 200م إلى سنة 609م، أي انطلاًقا من أقدم ما عثر عليه من النّصوص الموثقة حتّى وفاة الشّاعر زهير بن أبي سلمى التي سبقت البعثة النّبويّة الشّريفة بسنتين.

مشروع اتحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة: صرف اتحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة عنايته إلى المعجم التّاريخيّ بداية من سنة 2001م فكوّن في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 06 إلى 08 نوفمبر 2001م، لجنة المعجم العربيّ التّاريخيّ. أنشأت على إثره (هيئة المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة). ووضع النّظام الأساسي للهيئة، وحددت مبادئها العامّة وأجهزتها ومجالسّها وأمنائها وتنظيمها الدّاخلي وحددت المهام لكل مجلس وكان مقر الهيئة في القاهرة، وفي يوم الثّلاثاء 27 سبتمبر 2005م، اجتمع مجلس اتحاد المجامع مرّة ثانية ونظر في الموضوعات المطروحة في جدول أعمال الاجتماع على النّحو الآتي:

1 –اعتماد النّظام الأساسي لمؤسسة المعجم العربيّ التّاريخيّ؛

2 –مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال لجنة المعجم التّاريخيّ؛

3 –استكمال القائمة المقترحة لجهات التّمويل؛

4 –إرسال الملف الخاص بالمعلومات المتوفّرة عن الهيئة لكلّ مجمع ليتسنى له مخاطبة الجهات المموّلة في بلده وإعطاء صورة متكاملة عن الهيئة والمعجم.

مشروع معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة: بعد سلسلة من الاجتماعات التّحضيرية واللّقاءات العلميّة التي ضمت نخبة من الخبراء اللّغويّين والمعجميين والحاسوبيين من مختلف الدّول العربيّة – استمرت قرابة السّنتين – أعلن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات في الدّوحة، يوم السّبت 15 رجب 1334هـ الموافق لـ 25 أيار/ مايو 2013 عن إطلاق مشروع "معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة"، وذلك بمناسبة انعقاد الجلسة الأوّلى للمجلس العلمي للمعجم والتي ترأسها الدّكتور عزمي بشارة مدير المركز العربيّ قبل أن تنتقل رئاسة الجلسة إلى رئيس المجلس الدّكتور رمزي بعلبكي، وبحضور أعضاء المجلس العلمي للمعجم. يستغرق إعداد المعجم التّاريخيّ المنشود، الذي يؤرخ لألفاظ اللّغة العربيّة على مدى عشرين قرنًا، قرابة 15 سنة، وذلك على مراحل يجري عرض إنجازاتها كلّ ثلاث سنوات. ويسعى المعجم لتحقيق عدد من الأهداف الكبرى، أهمها: تمكين الباحثين من إعداد الدّراسات والأبحاث المتعلقة بتقييم تراثنا الفكري والعلمي في ضوء ما يقدّمه المعجم من معطيات جديدة، واستثمار مدونته الإلكترونية الشّاملة في بناء عدد من البرامج الحاسوبية الخاصّة بالمعالجة الآلية للّغة العربيّة مثل: التّرجمة الآلية، والإملاء الآلي والمدققات النّحويّة، والمحللات الصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة. كما سيوفِّر المشروع عددًا من المعاجم الفرعية التي تفتقر إليها المكتبة العربيّة مثل: معجم ألفاظ الحضارة ومعاجم مصطلحات العلوم، والمعجم الشّامل للّغة العربيّة المعاصرة، والمعاجم اللّغويّة التّعليمية.

كما أشار رئيس المجلس العلمي للمشروع إلى الجدية التي طبعت الانطلاق والمنجزات التي تحققت وتبشر بخير كبير، وقد أورد مجموعة من العوامل التي ساعدت على تحقيق هذه المنجزات وتتلخص في ثلاثة عناصر أساسيّة:

العنصر الأوّل: يتمثل في فريق العمل الذي كان وراء الفكرة، والمتمثل في فريق إدارة المشروع من النّاحيتين التّنفيذيّة والتّقنيّة.

العنصر الثّانيّ: يتمثل في السّادة العلماء والخبراء العرب الذين جرى انتقاؤهم وفق الكفاءة العلميّة والخبرة الميدانيّة.

العنصر الثّالث: التّمويل الذي يمثل العصب الأساس لإنجاز المشروع، وقد تكفلت دولة قطر برعاية هذا المشروع ودعمه في إطار دعمها للهوّية العربيّة وتعزيز روح الانتماء للأمّة.

ولاشك أن إنجاز مشروع المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة سيكون حدثا عظيما في تاريخ اللّغة العربيّة وسيكون للمعجم الذي طال انتظاره دور عظيم في معرفة أصول اللّغة العربيّة وتطوّرها والتّغيّرات التي طرأت عليها، وكذلك سيساعد الباحثين في تقصي علاقة اللّغة العربيّة المتبادلة مع اللّغات الأخرى قديما وحديثا.

الفصل الأول:
مظاهر التأثيل عند العرب

الفصل الأوّل: مظاهر التّأثيل عند العرب: كَثُر الجدل حول منشأ وأصول اللّغة العربيّة، فمن قائل إنّها كانت ثنائيّة في مبدئها، ومن ثمّ تطوّرت عبر وسائل عدّة، لينبثق الثّلاثيّ وغيره من الأبنية من رحم الثّنائيّ، أمثال: جرجي زيدان وعبداللّه العلايلي والكرملي...الخ إلى مُنافح عن الثّلاثيّة رافض الثّنائيّة لا سيما في الأفعال والأسماء، مسّلمًا بوجودها في الحروف وبضع كلمات قلائل، وهذا ما عليه معظم القدماء، وعلى رأسهم الخليل وقد بذل كلّ فريق ما وسعه من جهد لإثبات نظريته، والبرهنة على صحتها فالمنادون بالثّنائيّة يرون فيها اتّساقًا وتناسبًا مع المرحلة الأولى من مراحل تكوّن اللّغة، التي يتصوّرون أنها ابتدأت بمحاكاة الأصوات المختلفة[1]، سواء أكانت أصواتًا موجودة في الطّبيعة، كصوت الشّجر والماء والرّعد وغير ذلك من الأصوات، أم كانت أصوات الحيوانات أو أصوات الأشياء والموادّ التي يستعملها الإنسان. وليس المحدثون بدعًا من الذين خلوا من قبلهم في الذّهاب هذا المذهب، فقد سبقهم ابن جنّي إليه وهو بدوره قد بيّن أنّ آخرين قبله ذكروه، وهذا واضح من قوله: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الرّيح، وحنين الرّعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب وصهيل الفرس، ونزيب الظّبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللّغات فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتقبَّل"[2]، وكان رأي ابن فارس الرّازيّ في "أصول الرّباعيّ والخماسيّ" ومحاولة إرجاع أصولهما إلى الثّلاثيّ محاولة منه غير مسبوقة في فك أسرار تاريخ اللّغة العربيّة وتطوّرها. وفتقت هذه المحاولة الجريئة المبتكرة أذهان الباحثين اللّغويّين المحدثين للبحث في الأصول الثّلاثيّة ومحاولة ردها إلى الثّنائيّة كما ذهب بعض، وبعض آخر إلى الأُحاديّة، كما قام فريق بدراسات مستفيضة لفكرة النّحت وتاريخ نشأته وأسباب توليده، كما رأى آخرون إعادة النّظر في مسألة حروف الزّيادة، وكلّ ذلك من مظاهر التّأثيل.

[1] – زيدان جورجي، الفلسفة اللّغويّة، ط 1. بيروت: 1982، دار الجيل، ص 72.

[2] – ابن جني الخصائص، ج1، 46– 47.

أوّلا: نظريّة التطوّر وأصول اللّغة العربيّة بين الثّنائيّة والثّلاثيّة: نظريّة التطوّر، هي تتويج تلك البحوث والكشوف العلميّة، التي قام بها العالم البريطانيّ تشارلز داروين (Charles Darwin) ونشرها عام 1859م، في كتابه (في أصل الأنواع) ووصل البحث به إلى نظريّة تتبنى الاصطفاء الطّبيعيّ، وهو عملية تؤدي إلى بقاء الأنسب، أي بقاء الأشكال من النّبات والحيوان الأكثر تكيّفا مع الأحوال التي تعيش في ظلها، وانقراض الأشكال التي تعجز عن ذلك. وذهب كثير من العلماء مذهب داروين وتبنّوا فكرته ووسعوها حتّى عمت كثيرا من النّواحي البيولوجية والفيزيائية، واستطاعت أن تؤثر في شتى مناهج البحث العلميّ؛ فلجأ إليها علماء طبقات الأرض في أبحاثهم، واستعان بها المتخصصون في علم الإنسان في دراساتهم، إلى أن وصلت إلى مجال البحوث اللّغويّة. ومن خلالها توصل بعض فقهاء اللّغة المحدثين إلى أن الأصول اللّغويّة متطوّرة عن أصول ثنائيّة. وقد وجدت النّظريّة قبولا لدى كثير من اللّغويّين العرب أمثال الكرملي، والدّومنكي، والعلايلي، وجورجي زيدان وغيرهم... والنّظريّة الثّنائيّة تقوم على مبادئ عامة وهي:

أ- الأصول اللّغويّة ترجع في منشئها إلى محاكاة الإنسان للأصوات الطّبيعيّة؛

ب- يتركب كلّ أصل من حرفين، أولهما متحرك، وثانيهما ساكن؛

جـ- نشأ الثّلاثيّ بالتّوسع في الأصل الثّنائيّ، إما بتكرير الحرف الثّاني، أو بتكرير الأصل الثّنائيّ كلّه، وإما بزيادة حرف في البدء، أو في الوّسط، أو في الآخر، وفي كلّ هذه الأحوال تنجم عن الزّيادة في المبنى زيادة في المعنى. هذه هي نقاط الاشتراك بين أنصار الثّنائيّة، وهناك بعض التّفاصيل التي ينفرد بها كلّ باحث مما يتعلق بكيفية الانتقال من الأصل الثّنائيّ إلى الثّلاثيّ.

رأي أنستاس ماري الكرملي ومرجرجي الدّومنكي: دافع كلّ من الكرملي والدّومنكي عن هذه النّظريّة في كثير من كتبهما، وفي الصّحف والمجلات، ودعوا إلى الأخذ بها في العمل المعجميّ، حيث يرى الكرملي أن نشوء الثّلاثيّ الصّحيح جاء إما بزيادة حرف أول الثّنائيّ أوفي وسطه أو في آخره، وأن الزّيادة إما تصديرا كمثل: ثرم، جرم، حرم، خرم، أو

حشو: مثل: رتم، رثم، رجم، ردم أوكسعا: كمثل: نبت، نبث، نبش، نبع[1]. ويتفق أيضا معه مرمرجي الدّومنكي ويقول: "الرّباعيّ يسوغ رده على الثّلاثيّ وكذلك يمكن ردّ الثّلاثيّ على الثّنائيّ مما ينجم عنه أن الثّلاثيّ ليس بدء الاشتقاق بل الثّنائيّ"[2] .وأن الثّلاثيّ نشأ عن الثّنائيّ بزيادة حرف آخر عليه، أو بتشديد ثانيه، أو بتكرير لفظ أو بإشباع حركتها فالكلمة الثّلاثيّة لا تخرج عن أصلها، بُني على هجاء واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطّبيعيّة، ثم زيد فيها حرف أو أكثر في الصّدر أو القلب أو الطّرف، وهكذا تفرّعت الفروع بضم الحروف إليها، فنشأ الثّلاثيّ السّالم، وعن تشديد ثاني الهجاء الوّاحد ينشأ المضاعف الثّلاثيّ، وبتكريره يوجد الرّباعيّ المضعّف، وبإشباع الحركة في أوله أو آخره يتولّد الأجوف والنّاقص، وبنبر الحركة الثّانية ينشأ مهموز اللّام. فأصل ثَرَمَ، وجَرَمَ وحَرَمَ وخَرَمَ، وضَرَمَ وعَرَمَ، (رَمَ) والحروف الأولى زائدة في الصّدر. وأصل رتم ورثم، ورحم، (رَمَ) وما سواها زائدة في الحشو. وأصل نبأ ونبت ونبج، ونبح (نَبَ) والحروف الأخيرة زائدة. ويرى الدّومنكى خاصة إمكان رجوع الثّلاثيّ السّالم إلى أكثر من أصل ثنائيّ، لأن تعيين الحرف الزّائد يتوقّف على المعنى في المقام الأول، فالنّهر مثلا بمعنى الجري والسّيلان من الثّنائيّ (هرْ) والنّون زائدة ويقويه دلالة الرّباعيّ المضاعف (هرهر) على حكاية صوت الماء الكثير وبمعنى الزّجر من الثّنائيّ (نهْ) والرّاء زائدة ومنه (نهنه) بمعنى كف فلانا عن الشّيء وزجره وبمعنى أضاء من الثّنائيّ (نرْ) والهاء زائدة ومنه (نار) بمعنى أضاء، والنّار والنّور.

رأي العلايلي[3]: إن مفهوم الثّنائيّة عند العلايلى مخالف لمفهومها عند غيره، فهي عنده ثنائيّة صوتية، ولا يمكن فهم ذلك إلا إذا وقفنا على الأطوار التي مرت بها اللّغة الإنسانيّة عند العلايلي وهي ثلاثة:

---

[1] – أنستاس ماري الكرملي، نشوء اللّغة العربيّة ونموها واكتهالها، ط1. القاهرة: 1928م، المطبعة العصريّة، ص 4-5-6.

[2] – الشريف ميهوبي، دراسة في التّطور والتّأصيل، دط. دمشق: 2002م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 65.

[3] – محمد خاطر وآخرون، نظرات في فقه العربيّة، ط1. القاهرة: 1987م، منشورات جامعة الأزهر، ص 229.

أ- طور المقطع البسيط غير المركب وذلك مثل (Ba) و(Ka)) وفي هذا الطّور وجد الجدول الهجائي بأصواته أي حركاته، وكان كلّ منها يدلّ دلالة معينة، فمثلا (عو) يدلّ على الحيوانات الزّئيريّة و (وا) يدلّ على الصّوت المتكرر بحركة الفكين، وكان هذا الجدول لغة الإنسان الأول.

ب- طور المقطعين أي الحرفين بصوتين، والحرفين بصوت واحد، وفيه جمع بين مقطعين من النّوع الأول للدّلالة على معنى جديد، فجمع مثلا بين المقطعين (عو) و(وا) للدّلالة على أن الحيوان يعوى، فتوصل إلى (عووا) بمعنى حيوان يصوّت، وإلى هذا الدّور ترجع المعلات في العربيّة، فهي ثنائيّة الوّضع مؤلفة من مقطعين أُحاديين فقط.

جـ- أخذت العربيّة في أواخر هذا الطّور في تقليل المعلاّت، وتصحيح حركة الحروف حرفا بالحذف والتّضعيف؛ فنبى يصار بها إلى نبت، أو بإبدال همزة به؛ فوخى يصار بها إلى أخي، فهذه هي الخطوة الأولى في تطوّر الثّنائيّ إلى الثّلاثيّ.

رأي جورجي زيدان[1]: ذهب جورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللّغويّة) إلى أن الألفاظ الدّالة على معنى بنفسها يرد معظمها إلى أصول ثنائيّة تحاكي أصواتا طبيعية، وقد تولد الثّلاثيّ من الثّنائيّ في رأيه بطرق عدة منها النّحت، فالنّحت تكون من أصلين ثنائيين لكل منهما معنى في نفسه، كما في "قطف" الذي يفيد القطع والجمع، وأصله (قطلف) وبالاستعمال أهملت اللاّم ونقلت حركتها إلى ما قبلها فصارت (قطف).

رأي أحمد فارس الشّدياق[2]: فيرى الشّدياق أن معظم الكلمات العربيّة في الأصل كانت هجاء واحدا (متحرك فساكن) مأخوذ من حكاية صوت أو صفته، وهو ما يأتي من المضعف، نحو (دب) و(دق) ثم اللّغة كغيرها من الصّنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها كاملا من أول وهلة ولكن على التّدريج، فعقب المضعف من الأفعال جاء

[1] – زيدان جورجي، الفلسفة اللّغويّة، ص 74.

[2] – أحمد فارس الشدياق، سر اللّيال في القلب والإبدال، دط. بيروت: دت، دار الغرب الاسلامي، ص 21-26.

الأجوف كـ (طب) و(طاب) و(ضر) و(ضار) وأما الفعل الصّحيح السّالم فقد جاء آخر الأفعال، وأما النّاقص فإنه صدى غيره من الأفعال.

واقتنع جماعة بفكرة الزّيادة من كلّ حروف المعجم وعدم الاقتصار على الزّوائد العشرة فقط كالأستاذ تمّام حسان فيرى أن "الحرف الزّائد قد يكون حاءً، أو سينا أو شينا أو عينا أوباءً أو زينا وقد يكون أي حرف من حروف الأبجدية"[1]. واتفق آخرون مع ابن فارس الرّازي في وجود زيادة ألحقت بالرّباعيّ، والبعض استفاد من نظريّة ابن فارس الرّازي في أصول الرّباعيّ والخماسيّ ونحا منحى آخر فاعتبر أن الزّيادة فيه بسبب التّضعيف والإبدال ومن هؤلاء مصطفى جواد وغيره. ولم يقل أحد بأن الثّلاثيّ مشتق من الثّنائيّ إلا في العصر الحديث، وأما الرّباعيّ والخماسيّ فقد سبق ابن فارس الرّازي غيره من المحدثين في أصل جذورهما إذ كان يرى الرّباعيّ أو الخماسي ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو أنه منحوت من ثلاثيين. و هذا القول لابن فارس الرّازي كان له تأثيره في المحدثين من اللّغويّين الذين ذهبوا أبعد من ذلك عند أصحاب النّظريّة الأحاديّة والثّنائيّة.

لقد صرح أحمد بن فارس في كتابه –الصّاحبي في فقه اللّغة– بأن بعض الألفاظ فوق الثّلاثيّة –الرّباعيّة والخماسيّة– مأخوذ من الثّلاثيّة، حيث قال: "مذهبنا في أن الأشياء الزّائدة عن ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشّديد (ضبطر) وفي (الصّلدم) إنه من (الصّلد) و(الصّدم). وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللّغة"[2] وقد طبق نظريته هذه في كتابه "مقاييس اللّغة" حيث يقول "اعلم أنّ للرّباعيّ والخماسيّ مذهبا في القياس، يستنبطهما النّظر الدّقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ." فالمنحوت كمثل (بحثر): بحثرت الشّيء، إذا بددته، وهذه منحوتة من كلمتين: من بحثت الشّيء في التّراب ومن البثر الذي يظهر على البدن. والمزيد بحرف مثل (بلعوم) مأخوذ من بلع، وزيدت إليه الميم

[1] – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، دط. القاهرة: 1989م، مكتبة النّسر للطباعة، ص 185.

[2] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 264.

للمبالغة. ومما وضع وضعا ولم يجد له أصلا فمثل: (البهصلة): المرأة القصيرة و(البلعث): السّيئ الخلق.

أراء علماء اللّغة العربيّة في أصول الرّباعيّ والخماسيّ: أصالة الرّباعيّ والخماسيّ ليست محل اتفاق بين علماء اللّغة قديما وحديثا، وإن كان مذهب البصريين هو السّائد على مر التّاريخ والذي كتب له الانتشار. ونستعرض هنا الآراء المتعددة في أصالة الرّباعيّ والخماسيّ عند جميع الأطراف التي بحثت هذه المسألة:

رأي البصريين وجمهور أهل اللّغة: يرى الخليل وسيبويه والبصريون وجمهور النّحويين أن الرّباعيّ والخماسيّ أصلان وصنفان مستقلان غير الثّلاثيّ. ويقولون "أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثّلاثة، وأنهما من نحو: جعفر وسفرجل، لا زائد فيهما البتة"[1]. قال الخليل " كلام العرب مبني على أربعة أصناف الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ "[2]، وأما سيبويه (ت180هـ) فقال "فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة أحرف لا زيادة فيها ولا نقصان والخمسة أقل الثّلاثة في الكلام"[3] ويقول أيضا: "فمن زعم أنّ الرّاء في جعفر زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول إنه (فعلر) أو (فعفل)...فإذا قال هذا النّحو جعل الحروف غير الزّوائد زوائد وقال ما لا يقوله أحد"[4]. وفي شافية ابن الحاجب "وأبنية الأسماء الأصول ثلاثيّة ورباعيّة وخماسية وأبنية الفعل ثلاثيّة ورباعيّة"[5]. والرّباعيّ والخماسيّ عندهم أقل عددا من الثّلاثيّ، فالرّباعيّ لثقله بالحرف الرّابع، والخماسيّ أقل من الرّباعيّ لثقله بالحرف الخامس.

---

[1] – كمال الدّين ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1. القاهرة: 2003م، المكتبة العصريّة، ج2 ص793.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص 48.

[3] – عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988م، مكتبة الخانجي ج4 ص 229.

[4] – عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 229.

[5] – الرّضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دط. بيروت: 1975م، دار الكتب العلمية، ج1 ص7.

رأي الكوفيين: وبينما يرى الكسائي ومعه الكوفيون أن أصلهما – أي الرّباعيّ والخماسيّ – ثلاثي، ومذهبهم أن ما زاد على ثلاثة أحرف ففيه زيادة فما كان على نحو (ضفدع) فالزّائد فيه حرف، وما كان على خمسة أحرف كـ .(سفرجل) ففيه زيادة حرفين. وقالوّا "إن كلّ اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو: جعفر، ففيه زيادة حرف واحد، وإن كان على خمسة أحرف نحو: سفرجل، ففيه زيادة حرفين"[1]، وقالوا "إنما قلنا ذلك؛ لأننا أجمعنا على أن وزن جعفر فعلل، ووزن سفرجل فَعَلّلَ وقد علمنا أن أصل فعلل وفعلّل، فاءٌ وعين ولام واحدة، فقد علمنا أن إحدى اللّامين في وزن جعفر زائدة، واللّامان في وزن سفرجل زائدتان، فدل على أن في جعفر حرفا زائدا من حرفيه الأخيرين، وأن في سفرجل حرفين زائدين"[2] واختلفوا في تحديد موضع الزّيادة، فالكسائي يرى أن الزّيادة تكون في الحرف قبل الأخير[3]، فالفاء زائدة في جعفر، وأما الفراء فيرى أن الزّائد يكون في الأخير فالرّاء زائدة في جعفر، وتوقّف آخرون في تحديد الزّيادة ومعرفة وزنها. والخلاف بين الكوفيين والبصريين في الرّباعيّ والخماسيّ أورده الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وذكر حجج هؤلاء وهؤلاء. ويوافق الكوفيين في مذهبهم هذا بصريّ متقدم، وهو أبو زيد الأنصاريّ فقد نقل ابن دريد في الجمهرة أنه قال" ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف فما زاد ردوه إلى ثلاثة وما نقص رفعوه إلى ثلاثة"[4]. ويستبان مما تقدم أن القائلين بالثّنائيّة قد أجمعوا على أن أصل الكلم قبل ابتناء الثّلاثيّ هو الثّنائيّ وأن الثّلاثيّ قد نشأ بزيادة حرف عليه. ومحور الخلاف عندهم في موضع زيادة الحرف. وعموما يعد مذهب البصريين في عد الرّباعيّ والخماسيّ أصلين مستقلين هو المذهب الذي انتشر وكتب له البقاء والاستمرار واستقرت عليه علوم اللّغة العربيّة.

---

[1] – كمال الدّين ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص793.

[2] – المرجع نفسه، ج2 ص793.

[3] – المرجع نفسه، ج2 ص793.

[4] – السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج2 ص 317.

ثانيا: الاشتقاق: يكتسب الاشتقاق أهميّة بالغة في اللّغة العربيّة، بل ذهب بعضهم إلى وجوب تقدم تعلمه على علم النّحو، وهو من أهم مباحث فقه اللّغة. فلهذا الفن من علوم اللّغة من الفوائد ما يجعله علما قائما بذاته كعلم الصّرف والنّحو. فهو يهدف إلى إثراء اللّغة ويزيد من صور مفرداتها. ويولد صيغا جديدة لتوائِمَ متطلبات الوّاقع الاجتماعيّ. ويمكِّن النّحويين والصّرفيين من معرفة الزّائد من الأصل ومعرفة المجرد من المزيد. كما يساعد الاشتقاق في تحديد أصالة الكلم، وكان سبيلا إلى معرفة الأصيل من الدّخيل؛ لأن الكلمة الدّخيلة لا نجد لها أصلا من ناحية اللّفظ، ولا من ناحية الدّلالة، فـ(الصّراط) و(الفردوس) وغيرهما من الألفاظ المعرّبة لا نجد لها أصلا في العربيّة؛ إذ لا توجد مادّة (صرط) ولا مادّة (فردس) فوجود سلسلة من المشتقات ينبئ بأصالة الكلمة في العربيّة.

وقد شغل الاشتقاق العلماء قديما وحديثا، فقد وجدوا أن هنالك علاقة وضعيّة بين بعض الكلمات من جهة اللّفظ والمعنى فحكموا على بعض الألفاظ بأنها قد أخذت من ألفاظ أخرى مشابهة.

وقد صنف في الاشتقاق قديما وحديثا كثير من علماء اللّغة، فمن الأقدمين: قطرب (ت206هـ) وابن دريد (ت321هـ) والمبرد (ت285هـ) وأبو اسحاق الزّجاج (ت311هـ) وغيرهم، ولابن فارس الرّازي كتاب اسمه (اشتقاق أسماء البلدان) ويعد بعضهم كتابه (مقاييس اللّغة) من ضمن كتب الاشتقاق[1]. ومن المحدثين محمد صديق خان بهادر وله (العلم الخفاق في علم الاشتقاق) والأستاذ عبد اللّه أمين وله (الاشتقاق). يجعل بعضهم ألفاظ اللّغة العربيّة في الاشتقاق، "كالعرب أنفسهم، تجمع في قبائل وأسر معروفة الأنساب وتحمل هذه الألفاظ دوما دليل معناها وأصلها وميسم نسبها"[2]. وقد اختلف القدماء في الأصل والفرع في الاشتقاق، فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه[3]، لأن المصدر

[1] – مقدمة عبد السلام هارون لكتاب الاشتقاق لابن دريد، ص 29.

[2] – محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ط5. بيروت: 1972، دار الفكر، ص 71.

[3] – كمال الدّين ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 253.

يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله وأن الفعل يعمل فيه وأنه يذكر تأكيدا للفعل وأنه لا يتصوّر معناه إلا بفعل فاعل. وأما البصريون فقالوّا إن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[1]، واحتجوا بأن المصدر يدلّ على زمان مطلق بينما الفعل يدلّ على زمان معين. ويذهب عبد اللّه أمين غير مذهبي البصريين والكوفيين في أصل المشتقات وهي أنها من "أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات"[2]. أما فؤاد ترزي فيعتقد أن أصل الاشتقاق في العربيّة ليس واحدا، فقد اشتق من الفعل والأسماء والحروف ولكن بأقدار تقل حسب ترتيبها، ويرى أن المشتقات بما فيها المصادر قد اشتقت من الأفعال وهذه الأفعال قد تكون مرتجلة وقد تكون مشتقة من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف. فأكثر ما اشتق منه الأفعال ثم الأسماء فالحروف[3]. ويرى تمّام حسان "أن مسألة الاشتقاق تقوم على العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء واحد خير من أن تقوم على افتراض أصل وفرع"[4]، ويرى أن المعجميين فطنوا إلى ذلك ولم يفطن إليه الصّرفيون ويستشهد بكلام السّيوطي، يقول: "قالتّ طائفة من النّظّار الكلم كلّها أصل"[5].

1- تعريف الاشتقاق: لم يتفق المتقدمون على تعريف محدد للاشتقاق، حتّى رأت لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة أن تعرفه تعريفا رسميًا فخصصت له دراستان إحداهما من وضع عبد اللّه أمين والأخرى من وضع الشّيخ حسن والي. ومما ورد عن المتقدمين والمتأخرين في تعريفهم للاشتقاق:

---

[1] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 253.

[2] – عبد لله أمين، الاشتقاق، عبد لله أمين، الاشتقاق، ط1. القاهرة: 1965م، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ص 14.

[3] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، بيروت: دت، مطبعة دار الكتب، ص 72.

[4] – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص 182.

[5] – المرجع نفسه، ص 182.

ـ روى السّيوطي عن الرّماني أنه "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"[1]. وروي عن الزّجاج "أن كلّ لفظيين اتفقتا ببعض الحروف وإن نقصت حروف أحداهما عن حروف الأخرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى"[2]، وفي شرح الشّافية لابن الحاجب "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما، مأخوذتين من أصل واحد"[3] وأما ابن جني الذي شغل بالاشتقاق وضروبه فقال في معنى الاشتقاق "أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرأه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه"[4] وظلّ الاختلاف في تعريف الاشتقاق بين المحدثين ولم يتفقوا على تعريفه:

ـ فعرفه عبد اللّه أمين بأنه "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى جميعا"[5]، وبعضهم قال "هو توليد الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلا من بين الألفاظ التي يفترض أن بينها أصلا واحدا ترجع إليه وتتولد منه"[6] أما. محمد جبل فقد ارتضى تعريفا للاشتقاق فقال "هو استحداث كلمة أخذا من كلمة أخرى للتعبير بها عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنى قالبي للمعنى الحرفي مع التّماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصليّة وترتيبها فيهما"[7]، وكلمة (الاستحداث) في تعريفه السّالف أن "تشمل ما وقع من الاشتقاق قبلا كما تشمل ما يقع منه مستقبلا"[8]. ويمكن أن نفهم من هذه التّعريفات المتعددة للمتقدمين والمتأخرين أن يقال في تعريف الاشتقاق أنه أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التّناسب في المعنى.

---

[1] – السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ط1. بيروت: 1990م، دار الكتب العلميّة، ج1، ص 65.

[2] – السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 354.

[3] – الرّضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 334.

[4] – ابن جنّي، الخصائص، ج2، 134.

[5] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 1.

[6] – محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص 78.

[7] – محمد حسين جبل، علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، دط. القاهرة: دت، مكتبة الآداب، ص 10.

[8] – المرجع نفسه، ص 10.

2- أنواع الاشتقاق: كما وقع الخلاف في تعريف الاشتقاق، تباينت آراء المهتمين بهذا الفن في أقسامه وأنواعه تباينا كبيرا، وكان التّباين واضحا في تحديد ضروب الاشتقاق وفي مسمياته. فقد كان اللّغويّون القدامى "حتّى النّصف الأخير من القرن الرّابع الهجري على شبه وفاق. إذ كان الاشتقاق عندهم لا يتعدى الكلمات المتناسبة في اللّفظ والمعنى مع ترتيب الحروف وهذا ما يدعونه بالاشتقاق الصّغير أو الأصغر"[1]. وقد بدأ التّباين في تحديد أنواع الاشتقاق أو مداه كما يقول فؤاد حنا حين أضاف ابن جني بابا آخر يشمل الكلمات المشتقة من تقاليب اللّفظة الواحدة[2]، وهو ما سماه ابن جني بالاشتقاق الكبير. ولا يكاد يكون هناك اتفاق في تسمية أنواع الاشتقاق "فمنهم من يدعو الصّغير الأصغر والكبير الأكبر ومنهم من يدعو الأكبر الكبير ومنهم من يدعو الكبير الكبّار والكبار الكبار"[3]. ومن المحدثين من جعل الاشتقاق في أربعة أقسام: الاشتقاق الصّغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الكبار[4]. وقد آثرت هذا التّقسيم بعدا عن الخلط:

ـ الاشتقاق الصّغير: وهو عند الأقدمين الاشتقاق العام المحتجّ به لدى علماء اللّغة والمراد حين يطلق لفظ الاشتقاق[5]. ويعرّف بأنه "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادّة أصليّة وهيئة تركيب لها ليدل بالثّانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة"[6]. فيشترط هنا ترتيب الحروف في الأصل والفروع مع تضمّن المعنى الأصليّ. وهذا النّوع يسميه ابن جنيّ الاشتقاق الصّغير وضرب له مثال (س ل م) فقال " تأخذ منه معنى السّلامة في تصرفه نحو: - سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسّلامة

---

[1] - فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 15.

[2] - المرجع نفسه، ص 15.

[3] - المرجع نفسه، ص 17.

[4] - عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 1-2.

[5] - أمين محمد فاخر، ابن فارس اللّغويّ منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة، منشورات جامعة محمد بن سعود، ص 363.

[6] - السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 1ج، ص 275.

والسّليم: اللّديغ "[1]، ومن(ع ل م) نأخذ منه: يعلم وعالم وعلامة ومعالم وأعلام وعلوم وعلماء ومتعلم...ألخ.

ـ الاشتقاق القلبي[2]: ويسميه ابن جني الأكبر وأحيانا الكبير[3]، وأطلق الأستاذ عبد اللّه أمين عليه اشتقاق الكُبّار أو الأكبر[4]، ويعرّف ابن جني هذا الاشتقاق، فيقول "الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتة معنى واحدا تجتمع فيه التّراكيب السّتة، وما يتصرف فيه كلّ واحد منها، وإن تباعد شيء من ذلك ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيّون ذلك في التّركيب الوّاحد"[5]. فهو يقوم على ارتباط غير مرتّب لعناصر الكلمة الثّلاثيّة أي المكونة من ثلاثة أحرف والذي ينتج عنها حين تقليبها ستة جذور لها مدلول واحد مهما تغير ترتيب حروفها. ولعل هذه الفكرة مأخوذة من نظام الخليل في العين الذي يقوم على التّقاليب، إذ حصر كلّ المستعمل من كلمات اللّغة العربيّة معتمدا على تقليب اللّفظ إلى كلّ الاحتمالات الممكنة ومبينا المستعمل منها، ومثله عمل ابن دريد في معجمه (الجمهرة). وهذا النّوع من الاشتقاق نسب لابن جنيّ لكننا وجدناه يقول "إن أبا علي رحمه اللّه كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضّرورة ويستروح إليه ويتعلل به وإنما هذا التّقليب لنا نحن"[6]. ومن أمثلة ابن جنيّ عن(جبر) أين وقعت فمدلولها يدلّ على القوة والشّدة منها: مثلا : جبرت العظم والفقير إذا قويتهما وشددت منهما:

فالجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره؛

ومنها: رجل مجرب إذا جرسته الأمور ونجدته، فقويت منته واشتدت شكيمته؛

---

[1] – ابن جنّي، الخصائص، ج 2 ص 133.

[2] – ظاهرة الاشتقاق في اللّغة، ص 315.

[3] – ابن جنّي الخصائص، ج2، ص 133–134.

[4] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 373.

[5] – ابن جنّي الخصائص، ج2، ص 134.

[6] – المرجع نفسه، ج2، ص 134.

ومنها: الجراب لأنه يحفظ ما فيه؛

ومنها: الأبجر والبجرة وهو القوي السّرة،؛

ومنها: البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به؛

ومنها: رجبت الرّجل إذا عظمته وقويت أمره؛

ومنها: ر ج ب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه؛

وإذا كرمت النّخلة على أهلها فمالتّ دعموها بالرّجبة وهو شيء تسند إليه لتقوى به؛ والرّاجبة أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها.

وهناك اشتقاقات من الثّنائيّ والرّباعيّ والخماسيّ ألحقها عبد اللّه أمين بهذا النّوع مثل: (الرّاء والجيم) ويدل على التّحريك والاهتزاز فمنه: الرّج التّحريك والتّحرك والاهتزاز والجر الجذب تحريك واهتزاز، ومن ذلك(الباء والتّاء) ويدل على القطع والفصل، فمنه تب الشّيء قطعه، والبت القطع يبت بتا كالإبتات[1]، وأما الرّباعيّ فمثل العكلد والعلكد، وطرشم اللّيل وطرشم اللّيل[2]، وفي الخماسي زبردج والزّبرجد[3]. غير أن ابن جني يحترز في هذا النّوع من الاشتقاق ويقول " واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللّغة"[4]. وقد انتقد بعض الباحثين ابن جني في هذا النّوع من الاشتقاق واعتبره متكلفا ومتعسفا، يقول إبراهيم أنيس "فإذا كان ابن جني قد استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم يضع مواد من كلّ مواد اللّغة التي يقال إنها في معجم صحاح اللّغة تصل إلى أربعين ألفا فليس يكفي هذا القدر الضّئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير"[5]. وأنكر بعضهم إدراج هذا النّوع في باب الاشتقاق[6]، ورأى أن ابن جني أمعن في الإغراب والتّكلف ويرى أن هناك

---

[1] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 375.

[2] – المرجع نفسه، ص 386.

[3] – المرجع نفسه، ص387.

[4] – ابن جنّي الخصائص، ج2 ص 138.

[5] – إبراهيم أنيس، من اسرار اللّغة العربيّة، ط2. القاهرة: دت، المكتبة الأنجلومصرية، ص 68.

[6] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 330.

ألفاظا كثيرة جدا في اللّغة " يتعذر إيجاد أية صلة معنوية بين تقاليبها ومن هذه الألفاظ على سبيل المثال كتب وكبت وتعب وعتب وسلم وسمل، رجع وعرج..."[1]. غير أن بعضهم يرى عدم إطلاق الأحكام دون المعالجة والتّجربة، يقول صبحي الصّالح "ومع هذا الحذر من الوّقوع في التّكلف يظل بحث الاشتقاق الكبير كما قال آدم متز يؤتي ثمره إلى اليوم حتّى ليمكن القول: أن لغوي العرب لم يعرّفوا إنتاجا أعظم منه"[2].

ـ **الاشتقاق لإبدالي**[3]: ويسميه عبد اللّه أمين "الاشتقاق الكبير"[4]، وهو ما يطلق عليه الإبدال اللّغويّ الذي يختلف عن الإبدال الصّرفي. ويحصل في الإبدال اللّغويّ على تنوعات من الجذور بوساطة تغيير أحد الصّوامت الأصليّة. وعرفه عبد اللّه أمين بأنه "جعل حرف بدل حرف آخر من الكلمة الوّاحدة وفي موضعه منها لعلاقة بين الحرفين"[5]، ففي هذا النّوع تتحد أكثر الحروف مع التّناسب في الباقي مثل (نهق) و(نعق). وقد توسع المحدثون فأدخلوا أنواعا تحت هذا النّوع من الاشتقاق، فمن ذلك:

1- الإبدال في حرفين صحيحين من غير تضعيف مثل: الخرق والخرب، هديل وهدير؛

2- الحرف المضعف مع آخر مثل: كد وكدح، رص ورصف؛

3- النّاقص مع حرف آخر مثل: رسا ورسب، زجا وزجر، هذى وهذر؛

4- المضعف يحوّل ناقصا مثل: ربّ وربا، طمّ وطما.

5- المضعف يحول أجوف مثل: ضر وضار، وكع وكاع[6]، ويذهب بعضهم إلى أن هذا الإبدال اللّغويّ في العربيّة لم يوجد مثله في أيّ لغة من اللّغات الأخرى[1]. واختلف

---

[1] – المرجع نفسه، ص 332.

[2] – صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص 209.

[3] – ظاهرة الاشتقاق في اللّغة، ص 349.

[4] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 333.

[5] – المرجع نفسه، ص 333.

[6] – أمين محمد فاخر، ابن فارس اللّغويّ منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة، ص 366.

العلماء في هذا الاشتقاق في ما يدخل منه في دائرة الإبدال وما يخرج عنها، ويمكن تمييز رأيين رئيسين في هذا الباب:

رأي المتوسعين: يرون أن الإبدال قد يقع بين كلّ حرف وآخر من حروف اللّغة، سواء كانت متقاربة المخارج أو كانت متباعدتها. فروي عن أبي الحسن بن الصّائغ أنه قال "قلما نجد حرفا من حروف اللّغة إلا وقد جاء فيه الإبدال ولو نادرا"[2]. ومن المتأخرين الكرملي الذي قال"إن الإبدال قد يتسع جميع حروف اللّغة بلا شاذ"[3].

– **رأي المضيقين:** وهم الذين وضعوا شروطا لتحقيق الإبدال، ومن هؤلاء ابن جني (ت392هـ)[4]، وابن سيده (ت458هـ)[5]. وشروطهم في الإبدال تتلخص في التّالي:

1. أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخارج؛
2. أن تكون إحدى اللّفظتين أصلا للأخرى؛
3. أن لا تكون إحدى اللّفظتين لغة في الثّانية[6]. وينكر بعض الباحثين أن ينسب الإبدال إلى الاشتقاق[7]، ويرى أن "الإبدال في موضعه لا يتعدى كونه ظاهرة صوتية"[8] ويقول "هناك فريقا من اللّغويّين اعتبر الإبدال مجرد لغات"[9]، كما يرى أن بعض الأئمة كابن جني من اللّغويّين لم يدخل الإبدال ضمن الاشتقاق[10].

– **الاشتقاق النّحتي:** وهو ما يعرّف بالنّحت، أدخله بعضهم في الاشتقاق، وسماه عبد اللّه أمين الاشتقاق الكُبّار، ويقول "أسميته الكبار، لأن الكُبَّار بالتّثقيل أكبر من الكبار

---

[1] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 338.

[2] – السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص461.

[3] – أنستاس ماري الكرملي، نشوء اللّغة العربيّة ونموها واكتهالها، ص 18.

[4] – ابن جنّي الخصائص، ج2 ص 82.

[5] – ابن سيّده، المخصص، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت: 2000م، دار الكتب العلمية، ج4 ص 179– 183.

[6] – المرجع نفسه، ص 341.

[7] – المرجع نفسه، ص 345.

[8] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 345.

[9] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 343.

[10] – المرجع نفسه، ص 343.

بالتّخفيف"[1]، ولعله أول من أدخله في الاشتقاق[2]، ويعرّفه فيقول "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى معا: بأن يعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كلّ منها، أو من بعضها حرفا أو أكثر وتضم ما بقي من أحرف كلّ كلمة إلى الأخرى وتؤلف منها جميعا كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلان عليه من معانٍ". ويقول ابن فارس الرّازي "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار"[3]، غير أن المنحوتات التي أثرت كانت قليلة لا تفيد وجود ظاهرة النّحت عند العرب. وقد وردت مجموعة من الكلمات التي نعتها الأقدمون كالخليل وسيبويه بالنّحت وهي كلمات منحوتة من عبارات فمن هذه الكلمات: حيعلة منحوتة من حيَّ على، وعبشمي من عبد شمس، وبسمل منحوتة من بسم اللّه، وحوقل من لا حول ولا قوة إلا باللّه، وطلبق من أطال اللّه بقاءك، وجعفد من جعلت فداك. وحمدل منحوتة من الحمد لله عبقسي من عبد قيس...الخ.

ونحت ابن فارس الرّازي في مقاييسه من ثلاث كلمات كما قال في (سحبل) فهو منحوت عنده من (سحل) ومن (سبل) ومن (سحب). وقد أقر ابن فارس الرّازي بوجود النّحت في الكلمات السّابقة وزاد على ذلك ألفاظاً، قال في (الصّاحبي): "وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزّائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرّجل الشّديد (ضبطر) من ضبط وضبر، وفي قولهم (صهصلق) أنه من صهل وصلق وفي(الصّلدم) إنه من الصّلد والصّدم"[4]، ويقول "معنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ"[5]. وقد عد في المقاييس من هذا الصّنف كلمات كثيرة وهو ما سيأتي – إن شاء اللّه– في لاحق من البحث. ويبدو أن ابن فارس الرّازي يرى من خلال كتابه

[1] – عبد لله أمين، الاشتقاق، ص 391.

[2] – فؤاد حنا التّرزي، الاشتقاق، ص 352.

[3] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 263.

[4] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 264.

[5] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1 ص 329.

(مقاييس اللّغة) أن النّحت قياسي في اللّغة العربيّة، ويكاد يكون مطردا في الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة. وتحمس بعضهم للنحت فلم يقصره على الرّباعيّ والخماسيّ فاعتبر جرجي زيدان الكلمات الثّلاثيّة تطوّرت من الثّنائيّة، فقال: "إن (قطف) منحوتة من الكلمتين الثّنائيّتين: قط + لف، وأن (قمش) منحوتة من الكلمتين الثّنائيّتين: قم + قش"[1]. والكلمات التي لم يستطع بيان النّحت فيها قال: "إنها نشأت بزيادة حرف اعتباطا مثل: (س)كن، (ذ)هب، ق(ر)ص قط(ع)"[2]. وبعض الباحثين يفترض أن بعض صيغ التّصريفات في اللّغة العربيّة وصلت إلى صورتها الحاضرة عن طريق النّحت: إما من الفعل والضّمائر على نحو: أكتب أنا + كتب والهمزة في (أكتب) منحوتة من (أنا). نكتب نحن + كتب، (النّون) في (نكتب) منحوتة (نحن). وميز عبد القادر المغربي أنواع النّحت وقسمه إلى التّالي:

1- النّحت الفعلي، وهو أن تنحت من الجملة فعلا يعبر عن مضمونها، مثل: بسمل قال: بسم اللّه حوقل قال: لا حول ولا قوة إلا باللّه حمدل قال: الحمد لله.

2- النّحت النّسبي، وهو أن تنحت من اسمين صيغة نسب، مثل: عبشمي: عبد شمس. عبدلي: عبد اللّه. بلعنبر: بنو العنبر.

3- النّحت الاسمي، وهو أن تنحت من كلمتين اسما واحدا، مثل: جلمود (صخرة) من جلد + جمد حبقر (البرد) من حب + قر (الحب البارد).

4- النّحت الوّصفي، وهو أن تنحت من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة مثل: ضبطر (القوي) ضبط + ضبر. بحتر (القصير) بتر + حتر. واختلف المحدثون في اعتبار النّحت قياسا، ويمكن أن نصنف العلماء بحسب موقفهم من توسيع دائرة النّحت إلى ما يلي:

أ- **الرّافضون:** هؤلاء يرون أن النّحت ظاهرة قائمة على ما سمع من العرب ويرفضون جعله قياسيا لأنه لا يناسب جرس العربيّة وقوالبها، ومن هؤلاء: أنستاس الكرملي ومصطفى جواد، ويرى الكرملي أن العربيّة لغة اشتقاقية قادرة على تلبية كلّ المتطلبات

[1] - جرجي زيدان، الفلسفة اللّغويّة، ط1. بيروت: 1982م، دار الجيل، ص 76.

[2] - جرجي زيدان، الفلسفة اللّغويّة، ص 76.

اللّغويّة من الأسماء والاصطلاحات، لذا لا نجد أن علماء العصر العباسي وما بعده يعتمدون عليه في اصطلاحاتهم، ولكن العرب لا تنحت إلا الألفاظ التي يتكرر ورودها على السّنتهم. ويذهب بعضهم أن النّحت من خصائص اللّغات الهندية الأوروبية وليس من سمات العربيّة[1].

ب- المتحمسون: يرون أن هناك حاجة ملحة لنقل المصطلحات العلمية من اللّغات الأوروبية التي تمتلك الآن زمام العلوم والمخترعات، ويرون أن كثيرا من هذه المصطلحات موجودة على شكل منحوتات في لغاتها، ومهما توسعنا في الاشتقاق لن نستطيع سد النّقص في هذا المجال. ومن الذين تحمسوا لاستغلال ظاهرة النّحت وطالبوا بتوسيعه والاعتراف بقياسه، عبد القادر المغربي وإسماعيل مظهر.

جـ- المعتدلون: أجازوه حال الضّرورة عندما يكون هناك اصطلاحات علمية يصعب وجود مقابل لها يؤدي معناها العلمي الدّقيق، لذا يمكن في هذه الحالة الاستعانة بالنّحت في أضيق نطاق، وهذا رأي مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مع توفر الشّروط التّالية[2]:

1- ألا يكون اللّفظ المنحوت نابي الجرس عن سليقة العرب؛

2- أن يكون على وزن من الأوزان العربيّة؛

3- أن يؤدي حاجة اللّغة من إفراد وتثنية ونسب؛

ثالثّا: التّأثيل عند ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة: يعد كتاب (مقاييس اللّغة) لابن فارس الرّازي عملاً متفرداَ في تاريخ الدّرس اللّغويّ عند العرب، إذ يعتبر أضخم عمل تأثيليّ لألفاظ اللّغة العربيّة، عند العرب حتّى العصر الحديث، إذ سار فيه صاحبه على منهجٍ لم يطرقه أحد قبله، وقد وصفه ياقوت الحموي بقوله: "هو كتاب جليل لم يصنف مثله"[3]. أراد صاحب المقاييس أن يكون أكثر من معجمٍ يسرد مواد اللّغة ويفسرها كما دأب

[1] - محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص 149.

[2] - مجلة مجمع اللّغة العربيّة ج7 ص 201 - 158.

[3] - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 536.

عليه من سبقه في العمل المعجمي، فقد طرح فيه نظريّة مبتكرة تقوم على فكرة التّأثيل اللّغويّ، وهي فكرّة أولع بها وافتن في تطبيقها سواء على الثّلاثيّ من الكلمات أو ما زاد على ثلاثة منها. أما الكلمات الثّلاثيّة فقد اجتهد في ردّ ما اشترك منها بالحروف إلى دلالة واحدة أو ما يسميه هو (الأصل الوّاحد) فإن استقام له ذلك، بالتّمحيص والتّأويل، وإلّا وزع المادّة الوّاحدة على أكثر من أصلٍ أو دلالة، إذا بدت له الكلمات التي تشترك بتلك المادّة الثّلاثيّة عصيةً على الاجتماع تحت دلالة واحدة أو أصلٍ واحد جامع. وأما ما زاد على ثلاثة منها فقد خرج في تأثيله له على الخطط التي تعارف عليها اللّغويّون؛ إذ لم يتّبع ملّتهم في تحليل الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة. ولعل ذلك هو السّبب في إهمال القدماء لمذهبه هذا. حتّى إذا طلع نور النّهضة العربيّة في العصر الحديث أولاه الباحثون الاهتمام والبحث. وعلى كثرة الدّراسات التي تناولت منهج ابن فارس لا نجد بحثاً تجرّد لاستقصاء جميع أمثلته ودراستها دراسةً تأثيليّةً تحليليةً دقيقةً وشاملةً*. فما زال المحدثون يقرون له بالرّيادة فيما ذهب إليه في تأثيل ما زاد على ثلاثة وأنّ أكثره منحوت، وهم بعد ذلك بين فريقين، فريقٍ مكبرٍ لمذهبه مادحٍ له، فداع إلى جعل النّحت أحد سبل الاشتقّاق في العربيّة المعاصرة بعد أن اطمأنّ أصحابه إلى صحة القول بنحت تلك الكثرة من الكلمات التي ساقها في مقاييسه. وفريقٍ ينظر إلى منهجه بفتورٍ ونفورٍ، متّهمين إيّاه بالتّعسف والشّطط في تأويل كثيرٍ من الكلمات. ومن هؤلاء من لا يرى فتح الباب للإقبال على النّحت مادامت العربيّة قد استغنت عنه بما فيها من طاقات اشتقّاقية يحتملها ما يسمى بالاشتقّاق الصّغير أو العام. فلا يبقى بعد نقدهم أو نقضهم المتعجل لما أسسه ابن فارس في هذا الباب إلا بضع عشرات من أمثلة الكلمات المنحوتة منقولةً عن العرب الفصحاء وهذا قليل قلّةً تجعل من النّحت سماعياً لا يجوز– في رأيهم– أن يقاس عليه. وهذا القول ينسف ما قام به ابن فارس بالكليّة، ولكننا نرى أنّ

* – لعل من بين أحسن تلك الدّراسات: دراسة الدّكتور(مزيد نعيم) في كتابه (الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالةً)، ثمّ دراسّة (عبد الله أمين) في كتابه (الاشتقاق)، ثمّ دراسة في أطروحة دكتوراه أعدها (عبد الرحمن دركزللي) عنوانها (النّحت في اللّغة العربيّة)... أما باقي الدّراسات فقد كانت تذكر منهجه ذكرا عابرا، في سياق تناولها لظاهرة النّحت في العربيّة ومنها (الفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي)، و(دراسات في فقه اللّغة لصبحي الصالح)...

أصحاب الفريقين كليهما كانوا يجتزئون عمل ابن فارس، إذ يتخيّرون بعض الأمثلة التي تؤيد آراءهم ويبنون عليه رأيهم في صنيع ابن فارس سوآءا أكان بالتّأييد أم بالرّفض. وأحسب أنّ مثل هذا المنهج المُعتمد على الانتقاء يفتقد الموضوعية والعلميّة التي يجب أن تبنى عليها الاحكام في مثل هذه الدّراسات.

1- التّعريف بابن فارس:

أ- **اسمه ونسبه:** هو أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب أبو الحسين الرّازي، لم تعين كتب التّراجم تاريخاً لولادته على حين نجد الرّواة يختلفون في نسبه وموطنه. يقول فيه القفطي: "واختلفوا في وطنه، فقيل كان من قزوين. ولا يصح ذلك، وإنما قالوّه لأنه كان يتكلم بكلام القزاونة كان من رستاق الزّهراء، من القرية المدعوة كرسف جيانا باذ[1]". ويروي القفطيّ أيضاً أن "أصله من همذان، ورحل إلى قزوين إلى أبي الحسين إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن سلمة بن فخر،... فأقام هناك مدة، ورحل إلى زنجان إلى أبي بكر أحمد بن الحسن بن الخطيب راوية ثعلب، ورحل إلى ميانج[2]" والنّص الذي أورده ياقوت الحموي يكسب أبا الحسين بن فارس نسبتين أخريين: هما "الزّهراوي" و"الأستاذ خرزي"، غير نسبته المشهورة "الرّازي" إلى مدينة "الرّيّ" قصبة بلاد الجبل. حيث قال:" وجدت على نسخة قديمة بكتاب المجمل، من تصنيف ابن فارس ما صورته: تأليف الشّيخ أبي الحسين، أحمد بن فارس، ابن زكريا الزّهراوي، الأستاذ خرزي، واختلفوا في وطنه، فقيل: كان من رستاق الزّهراء، من القرية المعروفة بكرسفة وجيانا باذ، وقد حضرت القريتين مراراً، ولا خلاف أنه قروي. حدثني والدّي محمد بن أحمد، وكان من جملة حاضري مجالسّه، قال: أتاه آت فسأله عن وطنه، فقال: كرسف[3]" ولعل في كثرة اضطراب الرّوايات في نسبته تنقل أبو الحسين في بلاد شتى، ما

[1]- جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 129.

[2]- المرجع نفسه، ص 130.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 04.

يدعو إلى هذا الخلاف في معرفة وطنه الأول. فهو كما نرى قد تنقل في جملة من البلاد ساعياً للعلم، شأنَ طلاب العلم في ذلك الزّمان، فاكتسب بذلك جماعة من الأنساب.

ب- شيوخه وتلاميذه: كان والدّ أبي الحسين فقيهاً شافعياً لغوياً، وقد أخذ عنه ابن فارس فقه الشّافعي، وروى عنه في كتبه، ومن شيوخه أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب وهذه الأستاذية تفسر لنا السّر في أن ابن فارس كان نحوياً على طريقة الكوفيين وأبو الحسن علي بن إبراهيم القطان وقد أكثر ابن فارس من الرّواية عنه في كتابه "الصّاحبي"، وابو عبد اللّه أحمد بن طاهر المنجم وفيه يقول ابن فارس: "ما رأيت مثل أبي عبد اللّه ابن طاهر، ولا رأى هو مثل نفسه"، وعلي بن عبد العزيز المكي، وابو عبيد، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطّبراني. وأما تلاميذ ابن فارس فكثيرون، وكان من أشهرهم بديع الزّمان الهمذاني، وأبو طالب بن فخر الدّولة البويهي، والصّاحب إسماعيل بن عباد، ومن تلاميذه أيضاً علي بن القاسم المقري، وقد قرأ عليه كتابه (أوجز السّير لخير البشر) المطبوع في الجزائر.

ت- وفاته[1]: لم يختلف المؤرخون في أن ابن فارس قد قضى نحبه في مدينة الرّي أو المحمدية، وأنه دُفن بها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني. ولكنهم يختلفون في تاريخ وفاته على أقوال خمسة: فقيل توفي سنة (360هـ) كما نقل ياقوت عن الحميدي وعقب على ذلك بأنه قول لا اعتبار به. وقيل كانت وفاته سنة (369هـ) ذكر ذلك ابن الجوزي في المنتظم ونقله عنه ياقوت. وعَدَّه ابن الأثير أيضاً في وفيات سنة 369هـ. وذكر ابن خلّكان أنه توفي سنة (375هـ) بالمحمدية. وقيل إنه توفي سنة (390هـ) ذكر ذلك ابن خلكان أيضاً، وابن كثير في أحد قوليه في كتابه البداية والنّهاية، وكذا اليافعي في مرآة الجنان، وصاحب شذرات الذّهب. وأصح الأقوال وأولاها بالصّواب أن وفاته كانت سنة (395هـ) كما ذكر القفطي في إنباه الرّواة، وكما نقل

[1]- ابن فارس، في مقدمة المقاييس، تحقيق عبد السلام هارون.

السّيوطي عن الذّهبي في بغية الوّعاة، قال: "وهو أصح ما قيل في وفاته". وذكره أيضاً في هذه السّنة ابن تَغْرِي بِرْدِي في النّجوم الزّاهرة وابن كثير في البداية والنّهاية. وهو الذي استظهره ياقوت، إذ وجد هذا التّاريخ على نسخة قديمة من كتاب المجمل. وروى أكثر من ترجم له أنه قال قبل وفاته بيومين:

يا ربّ إنَّ ذنوبي قد أحطتَ بها علماً وبي وبإعلاني وإسراري

أنـــا المـــوحِّد لكني المقرُّ بها فهب ذنوبي لتوحيدي وإقراري

ث- **مؤلفاته**[1]: وله من التّصانيف كتاب (المجمل) وكتاب (متخير الألفاظ) وكتاب (فقه اللّغة) وكتاب (غريب إعراب القرآن) وكتاب (تفسير أسماء النّبي عليه السّلام) وكتاب (مقدمة نحو كتاب دارات العرب) كتاب (حلية الفقهاء) وكتاب (الفرق) و(مقدمة في الفرائض) و(ذخائر الكلمات) و(شرح رسالة الزّهري إلى عبد الملك بن مروان) و(كتاب الحجر) و(سيرة النّبي صلى اللّه عليه وسلم) وكتاب (اللّيل والنّهار) وكتاب (العم والخال) وكتاب (أصول الفقه) وكتاب (أخلاق النّبي صلى اللّه عليه وسلم) و(الصّاحبي) صنفه لخزانة الصّاحب و(جامع التّأويل في تفسير القرآن) أربع مجلدات. وكتاب (الشّيات والحلى) وكتاب (خلق الإنسان) وكتاب (الحماسة المحدثة) وكتاب (مقاييس اللّغة) وهو جليل لم يصنف مثله و(كفاية المتعلمين في اختلاف النّحويين)

2- التّعريف بمعجم مقاييس اللّغة: قال ياقوت: "كتاب مقاييس اللّغة، وهو كتاب جليل لم يصنف مثله"[2]، ويقول الشّيخ عبد السّلام هارون: "ولعله من أواخر الكتب التي ألّفها، فلذلك لم يظفر بالشّهرة التي ظفر بها غيره"[3]. ويقول أيضا "لا يختلف اثنان بعد النّظر فيه، أنه فذ في بابه، وأنه مفخرة من مفاخر التّأليف العربيّ، ولا إخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضّرب من التّأليف. ولقد أضفى ابن فارس عليه من جمال العبارة وحسن الذّوق

[1]- ابن فارس، الصّاحبي، ص 06-07. وفي مقدمة المقاييس.

[2] - القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1ص94.

[3] - ابن فارس، مقاييس اللّغة، مقدمة مقاييس اللّغة عبد السلام هارون، ص39.

وروح الأديب، ما يبعد به عن جفوة المؤلفات اللّغويّة وعنف ممارستها. فأنت تستطيع أن تتخذ من هذا الكتاب متاعا لك إذ تبغي المتاع، وسندا حين تطلب التّحقق والوّثوق. والكتاب بعد كلّ أولئك، يضم في أعطافه وثناياه ما يهب القارئ ملكة التّفهّم لهذه اللّغة الكريمة والظّهور على أسرارها"[1]. وفي معجم (المقاييس) يُرجع ابن فارس مفردات كلّ مادّة إلى معنى أو معان تشترك فيها هذه المفردات. وابن فارس لا يعتمد اطراد القياس في جميع مواد اللّغة، بل هو ينبه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس، كما أنه يذهب إلى أن الكلمات الدّالة على الأصوات وكثيرا من أسماء البلدان ليس مما يجري عليه القياس، ويفطن إلى الإبدال فطنة عجيبة، فلا يجعل للمواد ذات الإبدال معنى جديدا، بل يردها إلى ما أبدلت منه .ويقول الشّيخ عبد السّلام هارون: "على أن ابن فارس في كتابه هذا قد بلغ الغاية في الحذق باللّغة، وتكنه أسرارها، وفهم أصولها؛ إذ يردُّ مفردات كلّ مادّة من مواد اللّغة إلى أصولها المعنوية المشتركة فلا يكاد يخطئه التّوفيق، وقد انفرد من بين اللّغويّين بهذا التّأليف، لم يسبقه أحد ولم يخلفه أحد"[2].

3- منهج ابن فارس في معجمه: ينطوي معجم مقاييس اللّغة، على ثلاثة محاور رئيسة، تشكّل وفقها نظامه العام أوّلها فكرة الأصول التي انبثق منها، ونبنت عنها أبواب الكتاب، وثانيها فكرة النّحت، أو نظريّة الأصول الثّلاثيّة، التي انبثقت عنها نظريّة النّحت لما زاد على ثلاثة أحرف أصول، وثالثّها فكرة النّظام الدّائري الذي ضبط به توزيع المفردات وضمنت له حصر المفردات اللّغة على غرار تقليبات الخليل.

أ- معنى المقاييس: تعني المقاييس عند ابن فارس: المعنى المشترك لمجموع صيغ الأصل الوّاحد، والمنظور الاشتقاقيّ لمعاني الالفاظ عند ابن فارس قائم على أساس أنّ معنى الجذر اللّغويّ هو ذلك الجزء المشترك من المعنى بين المشتقّات المختلفة، مضافا إليه معنى الصّياغات الصّرفيّة وإضافات جديدة مختلفة بسبب التطوّر الدّلاليّ. فالمقاييس هي علّة

[1] – المرجع نفسه، ص 45.

[2] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، مقدمة مقاييس اللّغة لعبد السلام هارون، ص 23.

تكاثر وتوالدّ المفردات، أمّ الأصول فهي معاني الجذور التي تتناسل منها المفردات. وهو ما عناه ابن فارس حين قال: "أجمع أهل اللّغة –إلا من شذ عنهم– أن للّغة العرب قياساً وأن العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض"[1]،، وأيّد هذا القول في المقاييس بقوله:" إِنَّ للّغة الْعَرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَةً، وَأُصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ. وَقَدْ أَلَّفَ النّاسُ فِي جَوَامِعِ اللّغة مَا أَلَّفُوا، وَلَمْ يُعْرِبُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ مِقْيَاسٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَايِيسِ، وَلَا أَصْلٍ مِنَ الْأُصُولِ."[2]، أي تخصيص مدخل معنوي لكلّ اشتقاق هي بلا شك من الأمور التي تعكس وعي ابن فارس بالخصائص الدّلاليّة الأصليّة، التي تنصّ على "أنّ كلّ جذر لغوي يمثّل أرومة لها مقابل معنوي تحمله، أو تحمل جزء منه سائر الفروع.

ب– معنى الأصول: عمد ابن فارس إلى المادّة اللّغويّة ذات الحروف المشتركة فصنّفها حسب رابطة المعنى المشترك وسمى كلّ طائفة أصلا، وقد عدّ الأصل الوّاحد مشتقا بعضه من بعض، ثمّ أخذ مادّة الأصل الوّاحد فصنّفها أصلا وفرعا جاعلا الكلمة القديمة أصلا والمشتقّة منها فرعا، والكلمة في دلالتّها الأولى أصلا وفي دلالتّها التّالية فرعا، والكلمة في استعمالها الحقيقي أصلا وفي استعمالها المجازي فرعا، وهكذا. فمنهجه قائم على تتبع أصل الدّلالة المعجميّة وحركاتها وتفريعاتها في المشتقّات المختلفة، ولذا نراه يفتتح كلّ مادّة بذكر أصولها المعنويّة بعد حروف الجذر، ثمّ يتبع تلك الفروع، التي تفسَّر في ضوء الدّلالة الأصليّة، وفي حال تعدد الأصول يصبح كلّ أصل مدخلا جديدا، تعقبه فروع من المفردات ويغلب أن يختتم مادّته بالشّواذ، أو ما يبعده عن الأصل. وهنا يظهر الهدف الحقيقي من تأليف هذا المعجم، وهو كشف المعاني الأصليّة المشتركة في جميع صيغ المادّة، وهذا ما أطلق عليه ابن فارس **بالمقاييس**.

جـ– فكرة النّظام الدّائري: من بين المعاجم التي وضعت في اللّغة انفرد ابن فارس في معجميه (المجمل) و(المقاييس) بطريقة خاصة تنسب إليه وحده، يقول الشّيخ عبد السّلام

[1] – ابن فارس، الصّاحبي، ص35.

[2] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 3.

هارون: "جرى ابن فارس على طريقة فذّة بين مؤلفي المعجم، في وضع معجميه: المجمل والمقاييس؛ فهو لم يرتب موادهما على أوائل الحروف وتقليباتها كما صنع ابن دريد في الجمهرة، ولم يطردها على أبواب أواخر الكلمات كما ابتدع الجوهري في الصّحاح، وكما فعل ابن منظور والفيروزابادي في معجميهما، ولم ينسقها على أوائل الحروف فقط كما صنع الزّمخشري في أساس البلاغة، والفيومي في المصباح المنير، ولكنه سلك طريقا خاصّا به لم يفطن إليه أحد من العلماء ولا نبه عليه"[1]. وفي هذا النّظام الجديد يقول الشّيخ عبد السّلام هارون: "وكنت قد ظننت أنه لم يلتزم نظاما في إيراد المواد على أوائل الحروف، وأنه ساقها في أبوابها هملا على غير نظام، ولكن بتتبع المجمل والمقاييس ألفيته يلتزم النّظام الدّقيق التّالي:

1- قسم مواد اللّغة أوّلا إلى كتب، تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء.

2 – قسم كلّ كتاب إلى أبواب ثلاثة أولها باب الثّنائيّ المضاعف والمطابق، وثانيها أبواب الثّلاثيّ الأصول من المواد، وثالثّها باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلي.

3 – والأمر الدّقيق في هذا التّقسيم أن كلّ قسم من القسمين الأوّلين قد التّزم فيه ترتيب خاص هو ألا يبدأ بعد الحرف الأوّل إلا بالذي يليه، ولذا جاء باب المضاعف في كتاب الهمزة، وباب الثّلاثيّ مما أوله همزة وباء مرتبا ترتيبا طبيعيا على نسق حروف الهجاء"[2].

[1] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ص 42.

[2] – المرجع نفسه، ص 42.

الفصل الثانيّ:
جهود ابن فارس في تأثيل الثنائيّ والثلاثيّ

الفصل الثّاني: جهود ابن فارس في تأثيل الثّنائيّ والثّلاثيّ: يعدّ ابن فارس من اللّغويّين الأوائل الذين اهتمّوا بإيجاد صلة بين المدلولات المختلفة للجذر اللّغويّ الوّاحد ومحاولة إرجاعها إلى أصولها وتوضيح هذه الصّلة ما استطاع إلى ذلك سبيلا وإن لم تخلُ المعجمات السّابقة مثل العين والجمهرة من مثل هذه الإشارات ولكن بصورة متفرقة فرديّة. حتّى جاء أحمد بن فارس ليدفع بها إلى القمة، ويبني معجما متكاملا يبحث في هذه الظّاهرة الدّلاليّة، التي لفتت انتباهه، واستطاع أن يقدم لنا معجما يجمع شتات هذه الظّاهرة، ويبين طرق انتقال المعنى، وكان عملا دلاليّا فريدا من نوعه استطاع أن يخترق به الأزمان والامكنة، وأن يغزو به عقول معاصريه وأفئدتهم، والباحث المتمعن في هذا المعجم، ويسقط عليه النّظريات الحديثة، يجد أن ابن فارس أشار إليها في معجمه وبسط فيها القول، وكان يجمع المدلولات المختلفة المتقاربة والمتباعدة ويبيّن طرق انتقال المعنى ومراحله فإن شذّ مدلول للجذر لا ينطبق على مقاييسه التي استنبطها بإمعان النّظر أقر بشذوذه أو أقر بأنّه لا يعرّف أصله. على أنّ ابن فارس في كتابه (المقاييس) قد بلغ الغاية في الحذق باللّغة، وتكنُّه أسرارها، وفهم أصولها؛ إذ يردُّ مفرداتِ كلّ مادة من مواد اللّغة إلى أصولها المعنوية المشتركة فلا يكاد يخطئه التّوفيق. وقد انفرد من بين اللّغويّين بهذا التّأليف، لم يسبقه أحدٌ ولم يخلُفْه أحد. هو يعدّ ابن دريد (ت321هـ)؛ صاحبَ الفضل في الإيحاء له بهذه الفكرة؛ إذ حاول ابن دريد في كتاب (الاشتقاق) أن يرد أسماء قبائل العرب وعمائرها، وأفخاذها وبطونها وأسماء ساداتها وتُنيانها، وشعرائها وفرسانها وحكامها، إلى أصول لغويّة اشتُقَّت منها هذه الأسماء. إذ كان ابن فارس يتأسّى بابن دريد في حياته العلمية والأدبية والتّأليفية، وهو بلا ريب قد اطَّلع على هذه الإشارة من ابن دريد، فحاول أن يقوم بما عجز عنه، فألَّف كتابه المقاييسَ، إذ يقول: "إنَّ للّغة العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرّع منها فروع. وقد ألَّف النّاسُ في جوامع اللّغة ما ألَّفوا، ولم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول. والذي أوْمَأْنا إليه بابٌ من العلم جليلٌ، وله خطرٌ عظيمٌ. وقد صدَّرْنا

كلّ فصل بأصله الذي يتفرّع منه مسائلُه، حتّى تكونَ الجملةُ الموجَزةُ شاملةً للتَّفصيل ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيباً عن الباب المبسوطِ بأوجزِ لفظٍ وأقربِه"[1]. ويبدو لنا أن السّبب في إعراض من ألّف في المعجمات العربيّة عن البحث عن الدّلالة الأصليّة الذي يرجع الكل إليها هو أنّ ذكر اللّفظ وبيان موارد استعمالاته أيسر وأسهل، بخلاف الفحص عن المعنى الجامع وتفريع ألفاظ منه.

أولا: المعنى والمفردة: يمكن القول إنّ الكلمة المفردة أهم الوّحدات الدّلاليّة "لأنّها تكون أهم مستوى أساس للوحدات الدّلاليّة حتّى عدها بعضهم الوّحدة الدّلاليّة الصّغرى"[2]. وإنّ دلالة المفردة تختلف باختلاف السّياق الذي ترد فيه، وإنّ معناها ليس ثابتا بل "تدل على أكثر من معنى وهي مفردة، ولكنها إذا وضعت في مقال يفهم في ضوء مقام، انتفى هذا التّعدد عن معناها، ولم يعد بها في السّياق إلاّ معنى واحد، لأنّ الكلام لابد أن يحمل من القرائن المقالية اللّفظية، والمقامية الحالية ما يعين معنى واحدا لكل كلمة" [3]. ويرى بعض السّياقيين أنّه لا معنى للكلمة المفردة من غير أن تكون داخل السّياق، وفي هذا يقول راسل : "الاستعمال يأتي أولا وحينئذ يتقطر المعنى"[4]. وعلى الرّغم من أنّه "لا يمكن فهم أية كلمة على نحو تام، بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصّلة بها، والتي تحدد معناها"[5]. ولكن هذا لا يمنع من القول : "إنّ في كلّ كلمة **نواة صلبة من المعنى، ثابتة . نسبيا** . ويمكن تكييفها بالنّص ضمن حدود معينة"[6]. وهذا مخطط توضيحي لتمركز المعنى الأصلي والدّلالات الهامشيّة في الجذر اللّغويّ للمفردة:

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص03.

[2]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5. القاهرة: 1998م، عالم الكتب للنشر والتّوزيع، ص 33.

[3]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 39.

[4]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 72.

[5]– جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب ط1. بغداد: 1987م، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 83.

[6]– علي زوين، منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، ط1. بغداد:1986م، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 94-95.

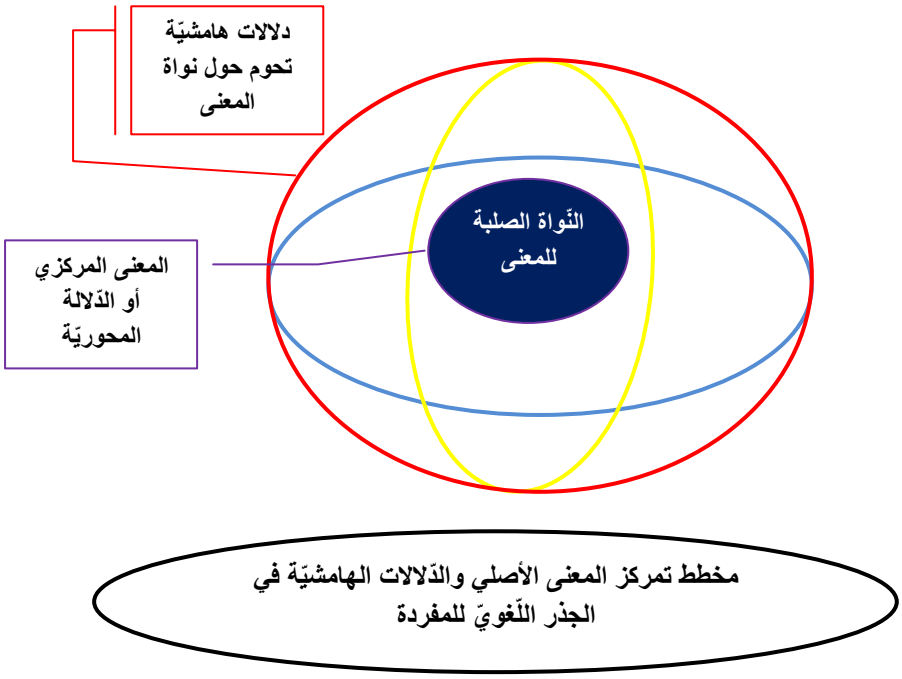

وبهذا القول لا نلغي المعنى الأساسيّ للكلمة المفردة، ولا نقلل من أهمية السّياق في إعطاء الكلمة أثرها على وفق نظمها بين الكلمات الأخرى. فالكلمات من غير السّياق تبدو أشبه بشيء ميت أو هياكل خامدة والسّياق هو الذي يعيد للكلمات حياتها والتّركيب هو وسيلة السّياق. وتبقى الكلمة تعطي طاقة فنية حين يحويها تركيب تتأثر فيه ويؤثر فيها وإنّ تأثير الكلمة الوّاحدة يتفاوت حسب الكلمات الأخرى التي ترد هذه الكلمة بينها، والكلمة المفردة التي يلتبس معناها وهي بمفردها يتحدد معناها حينما ترد في سياق ملائم، وهذه هي الحال دائما، فتأثير أي عنصر واحد يعتمد على العناصر الأخرى التي توجد معه.

ولعل السّياق هو القادر على إظهار المعنى الذي تمتلكه اللّفظة، إذ تتعدد مجالات الكلمة الوّاحدة والسّياق هو الذي يعين حدود هذه اللّفظة في أي موقف معين، اعتمادا على السّياق الذي ترد فيه إذ تتعدد الدّلالات بتعدد السّياقات، ومن هنا ظهرت ظواهر لغويّة كثيرة منها التّرادف والمشترك والتّضاد والتي تعدّ من مظاهر التطوّر الدّلاليّ للألفاظ العربيّة، لا يمكن تعيين المعنى فيها إلاّ من خلال السّياق يقول فندريس "إنّنا نكون ضحايا الانخداع إذا قلنا إنّ للكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد إذ لا يطفو في الشّعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعينه سياق النّص أما المعاني

الأخرى فتمحى وتتبدد ولا توجد إطلاقا"[1]. فالسّياق هو الذي يخلص الكلمات من المعاني المتراكمة في ذهن الإنسان وهو الذي يفسر لنا فيما إذا كانت الكلمة تحتمل معنى واحدا أو معاني متعددة.

ثانيا: المعنى الأصليّ وأنواع المعاني في المفردة: من المباحث اللّغويّة التي أثارها الدّرس الدّلاليّ، بناء على العلاقات التي تجمع الدّال بمدلوله، مبحث أقسام الدّلالة وأنواع المعنى. فإذا كان تحديد معنى الكلمة يتم بالرّجوع إلى المعجم اللّغويّ، فإن ذلك لا يمكن أن ينسحب على جميع الكلمات التي ترد مفردة أو في السّياق، ولذلك ميز اللّغويّون بين معان كثيرة[2]. وتقسيم المعنى في علم الدّلالة يخضع لمبدأ عام ملخصه "إنّ القيمة الدّلاليّة للوحدة المعجميّة لا يمكن اعتبارها دلالة قارة، إنّما يخضع تحديد تلك القيمة لمجموع استعمالات هذه الصّيغة في السّياقات المختلفة، ولقد قسم العلماء الدّلالات اعتمادا على معايير أخرى ترتكز على الإدراك لطبيعة العلاقة بين قطبي الفعل الدّلاليّ، وهو لا يخرج عن ثلاث: اعتبار العرف، أو اعتبار الطّبيعة أو اعتبار العقل، وعلى ذلك فالدّلالة إما عرفية أو طبيعية أو عقلية"[3]. والحق أنّ أنواع المعاني التي تتضمنها الكلمات لم تخفَ على العلماء العرب القدامى فإذا انتقلنا إلى ابن جني (392هـ) وجدناه يتناول معظم هذه المعاني دون تبويب لها أو ذكر لتلك المصطلحات ولا يعيب عدم ذكر المصطلحات إثبات الحقائق العلمية والتّنبه لها، لأنّ المصطلحات لا تستقر إلاّ بعد حين.

ومن المهم أن نقول: إنّه يتعذر علينا الفصل الدّقيق بين هذه الأنواع المختلفة والدّلالات المتنوعة من المعاني عند الاستعمال، وإن استطعنا تمييزها عند النّظر فقد يصعب

---

[1]- جوزيف فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: 1950م، مكتبة الانجلو المصرية، ص 228.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 36-37-38-39، ومنقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التّراث العربي، دمشق:2001م، اتحاد الكتاب العرب، ص 68-69.

[3]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 36-37-38-39.

ذلك الفصل الدّقيق عند التّطبيق فهذه الأنواع متعاضدة فيما بينها لتعطي أكمل معنى يمكن أن يفهم من اللّفظ في المواقف الكلامية المختلفة.

وإذا ما اردنا أن نعرف معنى أي كلمة من كلمات لغة ما قد لا يكفي الرّجوع إلى المعجم والإطلاع على ما دون فيه من معانيها، قد يكفي هذا لتعرف معاني بعض الكلمات لكنه قطعا لا يكفي في الكلمات جميعها، معنى هذا أن الكلمة لها أنواع من المعنى لم يتفق العلماء على حصرها لكنهم قد حددوا أهم تلك الأنواع.

- المعنى الأصلي أو الأساسيّ أو الأوّليّ[1]: ويمكن تعريفه بأنّه المعنى المتصل بالوّحدة المعجميّة حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد منفردة ويشكل هذا المعنى العامل الرّئيس للاتصال اللّغويّ، وعن طريقه تتمكن اللّغة من تحقيق وظيفتها الأساسيّة في التّفاهم ونقل الأفكار ويمكننا عادة تشخيص معنى واحد للكلمة، ونعده أكثر مركزية من المعاني الأخرى للكلمة نفسها، وهذا المعنى يمثل أقل ما يمكن من القدر المشترك في أذهان مستعملي اللّغة ويتسم هذا المعنى بالثّبات والشّمول، وهو ما يسعى المعجمي إلى تسجيله في معجمه محددا وشارحا له

- المعنى الهامشي[2]: فقد تشير الكلمة إلى معنى ما زائدا على المعنى الأساسيّ ومصاحبا له دائما، ليس لهذا المعنى صفة الشّمول أو الثّبوت، **وهو قابل للتغيير تبعا للثّقافة والزّمن والخبرة**، اذ تعمل هذه العناصر الثّلاثة على تقويته وادامته، من هنا لم يكن هذا المعنى شاملا للأفراد الذين يستعملون اللّغة كلهم، فقد يختلف عدد منهم عن إدراك هذه المعاني وهو قدر من المعنى يشكل ظلالا للمعنى المركزيّ يختلف مقدار فهمه وامتلاكه باختلاف الأفراد وتجاربهم وامزجتهم ومأثورهم اللّغويّ.

[1]– جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، ص 24– وص87. محمد حماسة عبد الطّيف، النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، ط1. القاهرة: 2000م، مطبعة المدينة، ص 52–53.

[2]– يُنظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، الفصل الرابع: أنواع المعنى.

- المعنى الأسلوبي: تكشف الكلمات أحيانا من خلال دلالاتها عن الطّبقة الاجتماعيّة لمستعمل الكلمة، أو تكشف عن منطقته الجغرافية، أو تخصصه أو علاقة المتكلم بالمستمع إذ هناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين هذه العناصر ودلالة الكلمات التي يستعملها أفراد هذه الطّبقة أو تلك.

- المعنى النّفسي: قد تتكون لدى مستعمل ما للّغة عوامل نفسية تلقي بظلالها على مفردات معنية، فتصبح المفردة تشير إلى بعض تلك الاسقاطات النّفسية لهذا المتكلم أو ذلك، هذه الدّلالات فرديّة ذاتية مقيدة ولا تتميز بالعموم والانتشار، وقد تطفو هذه الدّلالات النّفسية في لغة بعض الأدباء أو الشّعراء أو المتكلمين العاديين بشكل بارز وواضح.

- المعنى الايحائي[1]: تمتلك بعض المفردات مقدرة خاصة على الإيحاء لما تتسم به من شفافية، ويبدو أن الإيحاء يصاحب عموم الألفاظ فـ دلالة أي لفظ من الألفاظ على معناه المحدد له ترتبط فيما يوحيه هذا اللّفظ في الأذهان من انصراف وتبادر إلى مشخصاته الخارجية إن كان عينا أو ما يرمز إليه في التّصور الذّهني إن كان معنى بحيث يكسبه هذا وذلك عند التّطبيق الخارجي الذي لا يلتبس بمفهوم آخر في الإدراك حتّى يعود رمزا له.

إنّ المعنى الأصليّ لجذر ما، هو المعنى الذي يتحقق تحققاً علمياً في كلّ الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر. يعني أنَّ هذا المعنى يتحقق في كلّ استعمالات هذا الجذر، قال ابن فارس في (هف): "الهاء والفاء أصل صحيح يدلّ على خِفَّةٍ وسُرعةٍ في سَير وصَوت"[2]، فلو قلنا إنّ الدّلالة الأصليّة للجذر (هف) هي: خِفَّة وسُرعة في سَير وصَوت معنى هذا أنّ هذا المعنى متحقق في كلّ استعمالات هذا الجذر، فمثلا يقال:

- الهَفيف: سُرْعة السّير فمعنى الخفة والسّرعة في السّير واضحة؛

[1]– يُنظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، الفصل الرابع: أنواع المعنى.

[2]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: هف.

- الرّيحُ الهَفَّافة: الخفيفة الهبوب فمعنى الخفة والسّرعة في سير الرّيح واضحة؛
- قميصٌ هَفْهافٌ: رقيق سمّي بذلك لخفَّته؛
- الشّهْد الهِفُّ: الرّقيق القليل العسل، سمّي بذلك لخفَّت؛
- اليهفُوف: الأحمق سمي بذلك لخِفَّةِ عقله؛

وهذا مخطط توضيحي مخطط تمركز المعنى الأصلي والدّلالات الهامشيّة في الجذر (هف).

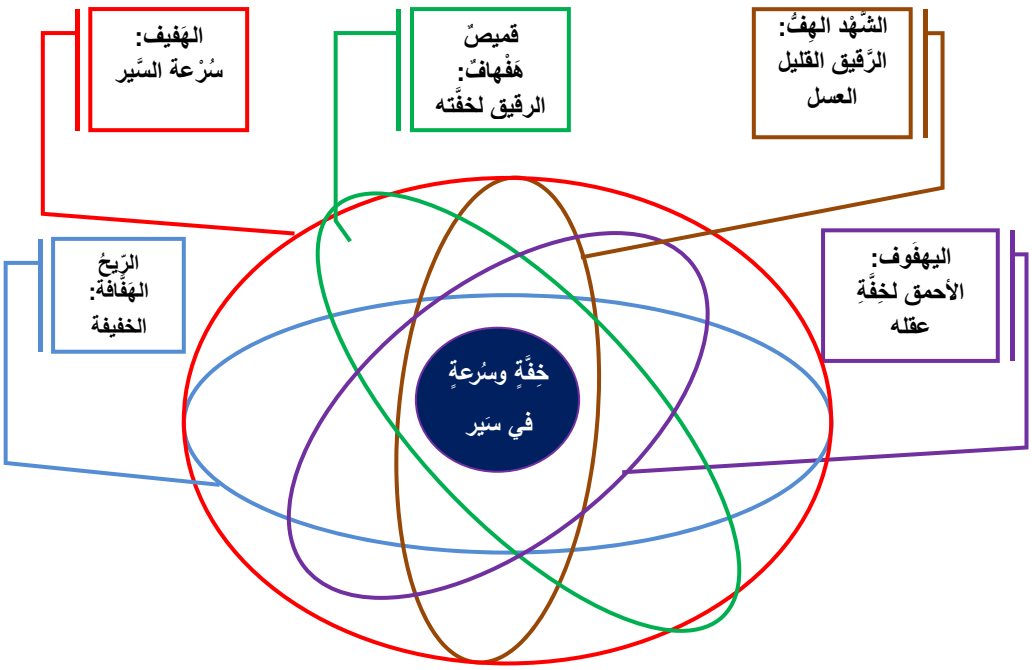

مخطط تمركز المعنى الأصلي والدّلالات الهامشيّة في الجذر (هف).

ولو قلنا إنّ الدّلالة الأصليّة للجذر عقم هي غموضٍ وضيق وشِدّة قال ابن فارس: العين والقاف والميم أصلٌ واحد يدلّ على غموضٍ وضيق وشِدّة[1]؛ معنى هذا أنّ هذا المعنى متحقق في كلّ استعمالات هذا الجذر. فمثلا يقال:

- المُعاقِم: المُخاصِم، والوّجه فيه أنّه يضيّق على صاحبه بالكلام؛
- حَرْبٌ عَقام وعُقَام: لا يَلوِي فيها أحدٌ على أحد لشِدّتها وضيقها على أهلها وغموضها؛
- وداءٌ عَقُاَمٌ: لا يُبرَأ منه لغموضه وشدته وضيقه على صاحبه؛
- ورجل عَقام، وهو الضّيّقُ الخُلُق لما فيه من غموض وشدة وضيق؛
- وعقلٌ عقيم، للذي لا يُجدي على صاحبه شيئًا لما فيه من غموض؛
- الاعتقام: الحفر في جوانب البئر وإنّما قيل لذلك اعتقامٌ لأنَّه في الجانب وذلك دليل الضّيقِ الذي ذكرناه.

وكذلك لو قلنا إنّ الدّلالة الأصليّة للجذر عمد هي الاستقامة في الشّيء، منتصبًا أو ممتدا[2]، قال ابن فارس في عمد: "العين والميم والدّال أصلٌ كبير، فروعه كثيرة ترجع إلى معنًى، وهو الاستقامة في الشّيء، منتصبًا أو ممتدّا، وكذلك في الرّأي وإرادةِ الشّيء"[3]. معنى هذا أنّ هذا المعنى متحقق في كلّ استعمالات هذا الجذر. فمثلا يقال :

- عَمَدْتُ فلانًا وأنا أعْمِدُه عَمْدًا، إذا قَصدتَ إليه والاستقامة في ذلك واضحة؛
- والعَمْد: نقيض الخطأ في القتل وغيره، وإنّما سمي ذلك عمدًا لاستواءِ إرادتك إيَّاه؛
- عَمَدْت الشّيء: أسندتُه؛ والشّيء الذي يسند إليه عِماد وهي جنس من الاستقامة في الشّيء؛

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: عقم.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: عمد.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: عمد.

- وعَمُود الأمر: قِوَامه الذي لا يستقيم إلاّ به وهو الاستقامة الموجودة في ذلك الامر؛

- يقال إنَّ عمودَا البَطْن: الظّهر والصّلب، وإنّما قيل عَمودَا البطنِ لأنّ كلّ واحدٍ منهما معتمِد على الآخر في الاستقامة؛

ومن الوّاضح، بعد ما عرضنا من أمثلة للمعنى الأصليّ، نجد أن هذا المعنى يتميز بما يلي:

– انه يمكن أن يستخرج مِنْ كلّ استعمالات الجذر – أو من أكثرها – استخراجا يمكن أن يلمح صور هذا المعنى في سياقات الاستعمال لذلك الجذر.

– ان المعنى الأصليّ قد لا يكون مصرحا بها في المعجمات اللّغويّة كلها فهو من نسج اللّغويّ الفذ القادر على ايجاد تلك الصّلة الجامعة بين المعاني.

– إنّ هذا المعنى يمكن أن نجده متحققا بصورة مباشرة في الجذر اللّغويّ واستعمالاته، وكذلك يمكن أن نلمحه بصورة تحتاج إلى تأمل واعمال فكر فيه في بعض الاحيان.

لا شك في انّ مجموع الخطوات العلميّة التي يسلكها الباحث للوصول إلى حقيقة معينة تعد ركيزة العمل، وهذه الخطوات العلميّة المنظمة في البحث توجدها التّجربة المستمرة والتّفكير العقلي، في سبيل الوّصول إلى ما ينبغي أنّ يكون وقد سلك ابن فارس منهجا في رسم ملامح الدّلالة الأصليّة في معجم مقاييس اللّغة يمكن توضيحه على الشّكل الاتي:

لقد استند أحمد بن فارس وغيره من اللّغويّين والمعجميين العرب القدامى إلى نظريّة دلالية مفادها أن كلّ جذر، ثنائيا كان أو ثلاثيا، يحمل معنى أصليا عاما وأحيانا أكثر من معنى أصلي عام واحد ولكن لم تتجاوز أصول ابن فارس التي حددها لمواده اللّغويّة السّتة[1] وأقترح أن تسمى هذه الظّاهرة بالدّلالة الأصليّة للجذر اللّغويّ أو الاشتراك الجذري، تمييزا لها

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: صفر.

عن ظاهرة الاشتراك اللّفظي، إن لم تكن سميت بهذا الاسم من قبل. ويتجلى المعنى الأصليّ للجذر في جميع الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر. وإضافة إلى ذلك، فإنّ كلّ لفظ من تلك الألفاظ له معنى خاص به. فضلا عن ذلك، فإنّ كلّ لفظ يصاغ على وزن معين من أوزان الصّرف العربيّ، والوّزن ذاته يحمل معنى خاصا به. وهكذا يتكون معنى اللّفظ من حاصل الجمع الدّلاليّ، لا الحسابي، للمعاني الثّلاثة. وبعبارة أخرى:

معنى اللّفظ = المعنى الأصليّ للجذر + المعنى الصّرفي + المعنى الخاص للّفظ.

ولنضرب مثلا على تجليات المعنى الأصليّ للجذر في مشتقاته بالجذر عبر. فالمعنى الأصليّ لهذا الجذر يفيد النّفوذ والمضيّ في الشّيء. قال ابن فارس عبر "العين والباء والرّاء أصلٌ صحيح واحدٌ يدلّ على النّفوذ والمضيّ في الشّيء"[1]

- يقال: عَبَرت النّهرَ عُبُورًا، وعَبْر النّهر: شَطُّه؛
- وناقةٌ عُبْرُ أسفارٍ: لا يزال يُسافَرُ عليها؛
- والمَعْبَر: شطّ نهرٍ هُيّء للعُبور؛
- والمِعْبَر: سفينة يُعبَر عليها النّهر؛
- ورجل عابرُ سبيلٍ، أي مارّ؛
- وعَبْرَة الدّمع: جَرْيُه لأنَّ الدّمع يعبُرُ، أي ينفُذ ويَجري.

ونجد هذا المعنى في الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر مثل:

-عبور: الانتقال من ناحية إلى أخرى مثل عبور النّهر أو الجسر؛

-عبرة : الدّمعة التي تنتقل من العين إلى الخد أما إذا ترقرقت الدّمعة في العين لم تجتازها فهي لسيت بعبرة؛

-عبير: الرّائحة التي تفوح فتنتقل من مصدرها إلى المتلقي؛

-تعبير: الفكرة التي تنتقل من ذهن المتكلم إلى لسانه وتخرج على شكل كلام؛

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: عبر.

-عبرة: الخبرة أو الاعتبار الذي ينتقل من تجربة فرد إلى فرد آخر.

فالمعنى الأصليّ للجذر عبر وهي النّفوذ والمضيّ في الشّيء تتجلى في الألفاظ المذكورة.

وقد اعتمد ابن فارس في جميع كتابه منهجا واحدا في جميع مدلولات اللّفظة الوّاحدة المتفرّقة من شواهدها بضمها بعضها إلى بعض وجعل ما تقارب منها أصلا واحدا بفروع وما تناثر منها أصولا مختلفة فهو لم يجمع كلّ الكلمات في معجم (مقاييس اللّغة) فالمعجم ليس معجما احصائيا لمفردات اللّغة كما قد يتوهم بعضهم بل هو معجم يعنى بتأصيل الألفاظ وتأصيل دّلاتها بالدّرجة الأساس وبتتبع ظواهرها.

فهو يذكر جذر ما مثل أحّ فيقول عنه "للهمزة والحاء أصلٌ واحد، وهو حكاية السّعال وما أشبهه من عطَشٍ وغيظٍ، وكلُّه قريبٌ بعضه من بعض"[1]. فكأنّه قد أحسَّ أنّ حكاية صوت السّعال تشبه حكاية صوت العطش أو المغتاظ وهي إضافة إلى ذلك تنتمي إلى حقل الأصوات، وكذلك الجذر كفر الذي يقول عنه "الكاف والفاء والرّاء أصلٌ صحيحٌ يدلّ على معنىً واحد، وهو السّتْر والتّغطية. يقال لمن غطّى دِرعَه بثوبٍ: قد كَفَر دِرعَه، والمُكَفّر: الرّجل المتغطّي بسلاحه... يقال: إنَّ الكافر: مَغِيب الشّمس، ويقال: بل الكافر: البحر، ... والنّهر العظيم كافر، تشبيهٌ بالبحر، ويقال للزَّارع كافر، لأنَّه يُغطّى الحبَّ بتُراب الأرض... ورَمادٌ مكفور: سَفَت الرّيحُ التّرابَ عليه حتّى غطَّتْه، والكُفْر: ضِدّ الإيمان، سمّي لأنّه تَغْطِيَةُ الحقّ، وكذلك كُفْران النّعمة: جُحودها وسَترُها؛ والكافور: كِمُّ العِنَب قبل أن يُنوّر، وسمّي كافورًا لأنّه كفَر الوّلِيع، أي غطّاه، ..."[2]. وقد يأتي ابن فارس إلى جذر كثير المدلولات متقاربها فيجمع بين المدلولات بطريقة التطوّر الدّلاليّ، بلطف الصّنعة ويسرها من غير أن يجعل القارئ يمله أو يشعر بذلك التّعسف المقيت مثل الجذر حجر قال ابن فارس: "الحاء والجيم والرّاء أصلٌ واحد مطَّرد، وهو المنْع والإحاطة على الشّيء: فالحَجْر حَجْر الإنسان

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: أحّ.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: كفر.

وقد تكسر حاؤه. ويقال حَجَر الحاكمُ على السّفيه حَجْراً، وذلك منْعُه إيَّاه من التّصرُّف في ماله؛ والعَقْل يسمَّى حِجْراً لأنّه يمنع من إتيان ما لا ينبغي، كما سُمّي عَقْلاً تشبيهاً بالعِقال قال اللّه تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: 5]. وَحَجْرٌ: قصَبة اليمامة. وَالحَجَر معروف وأحسب أن الباب كله محمول عليه ومأخوذ منه لشدته وصلابته"[1]

ويمكن أن نجد أحمد بن فارس قد بيّن المعنى الأصليّ في معجم مقاييس اللّغة في مسائل مهمة منها أسباب تعدد المعنى الأصليّ للجذر اللّغويّ الوّاحد إذ وجدنا أنّ الدّلالة الأصليّة قد تتعدد عند أحمد بن فارس تبعا لتعدد الأصول أو أنّ الأصل الوّاحد قد يكون له عدة دلالات أصليّة وعند ملاحظة هذا التّعدد نجده يرجع إلى الأسباب التي قد تكون أسباب عامة ترجع للتطوّر الدّلاليّ وأسبابه التي ترجع إلى الاستعمال والحاجة[2]، وأسباب خاصة ترجع إلى تباين في الحقل الدّلاليّ لكل أصل من الأصول، فعد كلّ جذر دل على أكثر من معنى وكانت المعاني مترابطة أو بينهما علاقة عده أصلا واحدا فيما فرق بين مدلولات لجذر واحد التي لا يجمعها حقل دلالي واحد وليس بينهما اية صلة فجعلها أصولا متباينة فإذا أتى بعد ذلك شاهد يعطي مدلولا غريبا لا ينطبق على قياسه ابدى دهشته وربما اتهم قائله. من ذلك ما قاله في الجذر أزب "الهمزة والزّاء والباء أصلان: القِصَر والدّقّة ونحوهما والأصل الآخر النّشاط والصّخَب في بَغْي"[3]. وواضح من تفريق أحمد بن فارس للمدلولين أنّهما لا ينتميان إلى حقل دلالي واحد فالأول منها حسي والثّاني معنوي ولا توجد أية علاقة بين المدلولين ولا يمكن الجمع بينهما بدلالة أصليّة تضمهما. وكذلك ما قاله في الجذر بهش شاذ يرى أنّ له أصلين يدلّ احدهما على شِبْه الفَرَح، والآخر جِنْسٌ من الشّجَر[4]. فالأول منهما معنوي والثّاني حسي ولا توجد اية علاقة بين المدلولين ولا يمكن الجمع بينهما بدلالة

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: حجر.

[2]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 134، وأحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 237 –242.

[3]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: أزب.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: بهش.

أصليّة تضمهما. لذلك عمد إلى إعطاء كلّ أصل دلالة أصليّة خاصة به تنطلق مع ما يجمعه من معان لها وعلى هذه الشّاكلة كثير من الأصول التي عد لها أكل من أصل. ومنها ما جعل لها ثلاثة أصول أو أكثر متباينة من ذلك الجذر بهل "الباء والهاء واللّام أصول ثلاثة: أحدهما التّخلية، والثّاني جِنْسٌ من الدّعاء، والثّالث قِلَّةٌ في الماء"[1]. وكذلك في الجذر بضع "الباء والضّاد والعين أصولٌ ثلاثة: الأوّل الطّائفة من الشّيء عضواً أو غيرَه والثّاني بُقْعة، والثّالث أن يشفى شيء بكلامٍ أو غيره"[2].واضح من الأمثلة أنّ بين هذه المدلولات اختلاف وانعدام في العلاقة كان سببا في جعلها أصولا ثلاثة وكأنّ أحمد بن فارس كان يتلمس الحقول الدّلاليّة التي تنتمي إليها الأصول.

وعندما يأتي إلى جذر ذي أصول متباعدة يأنس بينها تقاربا قليلا في المعنى يجعله يذكر امكانية الجمع بينهما بالمعنى الأصليّ من ذلك الجذر أجر "الهمزة والجيم والرّاء أصلان يمكن الجمعُ بينهما بالمعنى، فالأول الكِراء على العمل، والثّاني جَبْر العظم الكَسِير. فأمَّا الكِراء فالأَجْرَ والأُجْرة، وكان الخليل يقول: الأجر جزاء العمل، والفعل أَجَرَ يَأْجُرُ أَجْراً والمفعول مأجور. والأجير: المستأجَر، والإجارة: ما أعطيتَ مِنْ أجرٍ في عمل... وأمَّا جَبْر العظم فيقال منه أُجِرَتْ يدهُ، وناسٌ يقولون أَجَرَتْ يَدَه. فهذان الأصلان، والمعنى الجامع بينهما أنَّ أجْرَة العامِلِ كأنّها شيءٌ يُجْبر به حالُه فيما لحِقه من كَدَ فيما عمله..."[3]. فقد جمع ابن فارس بذوقه اللّغويّ بين مدلولين بجعل جبر العظم معنى حقيقيا والكراء على العمل معنى مجازيا منتقلا إليه لعلاقة المشابهة بينهما في حين يشغلان حيزا واحدا في حسه اللّغويّ. فعلاقة المدلولات بعضها مع بعض تؤثر بعلاقة الدّلالات التي ترمز إليها، فالدّلالات المتقاربة أو التي ترتبط فيما بينها بعلاقة ما تشكل ذريعة لإعطائها معنى أصليّا يرجع الكل إليه.

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: بهل.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: بضع.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: أجر.

وكان يجمع المدلولات المختلفة المتقاربة والمتباعدة ويبين طرق انتقال المعنى ومراحله فإن شذ مدلول للجذر لا ينطبق على مقاييسه التي استنبطها بإمعان النّظر أقر بشذوذه أو أقر بأنّه لا يعرّف أصله، وسماها ابن فارس الكلمات الشّاذة عن الأصل والمقصود بها هو عدم اتفاق معانيها مع الدّلالة الأصليّة التي حددها للجذر اللّغويّ، اما الذي سوغ وجودها ضمن هذه المادّة فهو اتفاقها معها من جهة اللّفظ حسب، وكانت الألفاظ الشّاذة عن الأصل قليلة مقارنة بالألفاظ المنقاسة، واعتاد ابن فارس ايرادها غالبا في نهاية المادّة اللّغويّة، من ذلك قوله في دبر "الدّالُ وَالْبَاءُ وَالرّاءُ. أَصْلُ هَذَا الْبَابِ أَنَّ جُلَّهُ فِي قِيَاسٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ آخِرُ الشّيْءِ وَخَلْفُهُ خِلَافُ قُبُلِهِ. وَتَشِذُّ عَنْهُ كَلِمَاتٌ يَسِيرَةٌ نَذْكُرُهَا."[1] وإقرار ابن فارس بأنه شاذ لا يعرّف أصله هو إقرار يوجهه الدّارسون المحدثون على أنّ كثيرا من مراحل تطوّر اللّغة مجهولة لدينا فربما تم هذا الانتقال خلال مراحل كثيرة فُقد بعضها وتباعدت المدلولات بحيث تعذر على أحمد بن فارس إيجاد الصّلة الجامعة بينها.

ثالثّا: الدّلالة الأصليّة والاشتقاق الصّغير: يُعدُّ موضوع الاشتقاق من أغزر الموضوعات اهتماما وأوفرها رعاية في نطاق البحث اللّغويّ؛ إذ لا يكاد يخلو مدون تخصصي في اللّغة من مبحث تحت عنوان الاشتقاق ذلك بانه من أكبر الحيثيات القياسية التي تمد اللّغة بجملة مفردات لا يجد المتكلم إليها سبيلا بسواه، حيث يعتمر المعنى المطلوب بشكل دقيق ومنضبط في اللّفظ المشتَق الذي ينتقيه المُستعمل، وهذا كله لابد من أن يجري على وفق حدود قياسية خاصة؛ إذ "ليس الاشتقاق بمنأى عن القياس بل بينهما وشيجة وثيقة فصلة الاشتقاق إلى القياس كصلة النّظريّة إلى التّطبيق والمنطق إلى الوّاقع العملي فلا وجود للاشتقاق بلا قياس "تُبنى عليه هذه العمليّة ليصير مقبولا معترفا به لدى علماء اللّغة؛ إذ الاشتقاق "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصليّة وهيئة تركيب لها ليدل بالثّانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة"[2].

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: دبر.

[2]– السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 275.

وإذا كان الاشتقاق يعدّ الحيثية الأوسع نطاقا في مجال التّداول اللّغويّ فمن البداهة أن يضطلع فيه ابن جني مصنفا إياه على صنفين بعد أن شاع قبله لدى العلماء والعامة بصنف واحد وهو الاشتقاق الصّغير، على حين أنّ ابن جني كان أعمق نظرا من سابقيه، حيث كان يرى أنّ الاشتقاق على ضربين؛ إذ يقول "إن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير"[1] فنلحظ أن لفظة عندي في النّص تؤشر على أن الاشتقاق عند غيره ليس على هذين الصّنفين، وقد أكد هذا في مطلع كلامه عن الاشتقاق الأكبر صراحة بقوله "هذا موضع لم يُسَمِّه أحد من اصحابنا، غير إنّ أبا علي – رحمه اللّه– كان يستعين به ويخلد إليه مع اعوار الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يُسَمِّه، وإنّما كان يعتادُه عند الضّرورة ويستريح إليه، ويتعلَّل به، وإنّما هذا التّقليب لنا نحن"[2]، فنجده ينسب تأصيل مفهوم الاشتقاق الأكبر لنفسه، وإنّه أول من خاض فيه تفصيلا وتنظيرا فلم يسبقه إليه احد ولم يؤثر عن غيره سوى أنّ أبا علي الفارسي كان يستأنس به ويستعين به عند الحاجة وهذا يوحي أنّ أبا علي لم يكن يعده ركنا من أركان الاشتقاق حتّى إنّه لم يُسَمِّهِ البتة، فهو في تقديره ثانوي القيمة لا يلتجأ إليه إلاّ عند الضّرورات كما هو تعبير ابن جني وهذا يأخذ بأيدينا إلى الإيمان بريادة ابن جني في مجال التّأسيس لمفهوم الاشتقاق الأكبر(التّأثيل) فالسّابقون عليه لم يتطرقوا إلى هذا الصّنف الاشتقاقيّ.

لعلَّ العودة بتأمل إلى نصِّ ابن جني في حديثه عن الاشتقاق الصّغير تكشف لنا لمحة ضمنيّة تُشير إلى سمة المفردات في نشأتها الأولى، يقول هي أّن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فنستشف من تعبيره بلفظة الأصل أنّها تُمَثِّلُ اللّبنة الأولى لعملية الاشتقاق أو المادّة الأوّليّة الخام له، مما يقودنا إلى التّفكير في أصل النّشأة الأولى للّغة إذ لم تنشأ اللّغة إلاّ على هيأة مفردات أصول، ومهما يكن من أمر نظريات نشأة اللّغة، فإنها جميعاً تقف عند حدود المفردات الأولى، ولا يختلف علماء اللّغة في أنّ التّركيب اللّغويّ من تلك

[1]– ابن جنّي الخصائص، ج2، ص 135.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص 135.

المفردات هو من فِعْلِ الإنسانِ حصراً، فنجد "أنّ واضع اللّغة لم يضع الجُمل كما وضع المفردات؛ بل ترك الجُمل إلى اختيار المتكلم يبيّن ذلك لك أنّ حال الجُمل لو كان حال المفردات لكان استعمال الجُمل وفهم معانيها متوقّفاً على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك ولوجب على أهل اللّغة أن يتتبعوا الجُمل ويودِعُوها كتُبَهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، إنّنا لا نسلّم أنّ أفادت المركب لمدلولاته تتوقّف على العلم بكونه موضوعاً له؛ بل على العلم بأنّ الألفاظ المفردة موضوعة للمعاني المفردة حتّى إذا تُليت المعاني المفردة عُلِمت مفرداتُ المعاني منها"[1] مما تقدم نفهم أنّ المفردات الأصل هي أول ما وضِعَت للمعاني فكل مفردة تدل على معنى ولا يسعنا فهم معنى التّركيب اللّغويّ وبلوغ مدلولاته من دون معرفة سابقه بمعنى كلّ مفردة تَكَوَّن منها التّركيب، فدل ذلك على أسبقية المفردات على التّراكيب. إذ إن مفردات الأسرة اللّفظية تشترك في معنى عام واحد يخصص في كلّ مفردة طبقا لمعنى وزنها الصّرفي. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعنى العام للأسرة اللّفظية ليس مطابقا تماما للمعنى الأصليّ للجذر، الذي سبق الحديث عنه. فالمعنى الأخير يمكن أن تقتسمه أكثر من أسرة لفظية واحدة، وإنّ الجذر يمكن أن يكون له أكثر من معنى أصلي واحد. فالمعنى العام للأسرة اللّفظية يظهر في مفرداتها بصورة أقوى وأوضح من تجلي المعنى الأصليّ للجذر في الأسر اللّفظية المشتقة منه. ولنضرب مثلا للفرق بين المعنى الأصليّ للجذر، والمعنى العام للأسرة اللّفظية، والمعنى الوّزني أو الصّرفي للمفردة أو اللّفظ، بكلمة اعتبر:

المعنى الأصليّ للجذر: الاختيار أو الانتقال من شخص إلى آخر؛

المعنى العام للأسرة اللّفظية: الاتعاظ؛

المعنى الصّرفي للّفظ : فعل ماض مفرد مذكر؛

ويكون معنى الكلمة اعتبر حاصل الجمع الدّلاليّ للمعاني الثّلاثة المدرجة أعلاه.

[1]– السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 36.

لقد كان المعجميون الرّواد يدركون تماما الخاصة الاشتقاقيّة للّغة العربيّة وفائدة المعنى الأصليّ للجذر، والمعنى الصّرفي للّفظ بوصفها أدوات مهمة في تزويد مستعمل المعجم بالمعلومات الدّلاليّة. ولهذا فقد استغلوا هذه الأدوات استغلالا مكثفا في معجماتهم. وهذا ما يفسر لنا السّبب في عدم ذكرهم جميع مفردات الأسرة اللّفظية في مداخل تلك المعاجم.

وأحسب أنّ الدّكتور عبد السّلام محمد هارون وغيره جانب الصّواب عندما عدّوا معنى المقاييس: عند أحمد بن فارس في معجمه هي ما يسميه بعض اللّغويّين "الاشتقاق الكبير"، الذي يرجع مفردات كلّ مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات[1] وكذلك نجد عمر الدّقاق يقول "إن فكرة المقاييس التي أطلقها ابن فارس عنوانا لمعجمه كانت تشغل ذهنه وهو يعني بالمقاييس: الاشتقاق الكبير، الذي يرجع مفردات كلّ مادة إلى معنى أو معان تشترك فيها هذه المفردات"[2] ويتضح من قوله هذا إنّه يردد ما قاله عبد السّلام محمد هارون، أما إميل يعقوب فقد اشار إلى أنّ فكرة الأصول التي اتبعها ابن فارس يسميها اللّغويّون الاشتقاق الأكبر فقال "كانت غاية ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة كشف السّتار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادّة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس ويسميها اللّغويّون الاشتقاق الأكبر"[3]

والحق أنّ بين الاشتقاق الكبير والمعنى الأصليّ بونا بعيدا، وأنّ ابن فارس لم يبحث في الاشتقاق الأكبر، بل إنّه في المقاييس لم يجعله من أصول الألفاظ التي حدث فيها الاشتقاق الأكبر، وكل ما في الأمر أنّ ابن فارس توسع في الاشتقاق الصّغير، فالمشتق عند النّحويين أربعة أنواع : اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبهة وافعل التّفضيل، ويضيف عليه الصّرفيون اسم الزّمان واسم المكان واسم الآلة أما اللّغويّون فالاشتقاق عندهم أعم، فهم

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 39.

[2]– عمر الدّقاق، مصادر التّراث العربي، ط5. حلب: 1977م، منشورات جامعة حلب، ص 193.

[3]– إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغويّة بداءتها وتطورها، ص85.

يشتقون من اسماء الأعيان ويرون بعض الجوامد مشتقة كالخيل من الخيلاء [1] ونظرة إلى أيّة مادة من مواده تعزز ما قلناه بوجه لا يقبل الشّك. ومهما يكن من أمر يمكن أن نعدّ نظريّة المعنى الأصليّ للجذر نظريّة متينة لها تطبيقاتها في المعجم العربيّ.

وإذا كانت نظريّة المعنى الأساسيّ المشترك لتقليبات الجذر الوّاحد أو نظريّة الاشتقاق الكبير، كما يسميها ابن جني لم تلق صدى كبيرا في مصنفات المعجميين العرب، فإن نظريّة المعنى الأصليّ للجذر حققت نجاحا باهرا، ووجدت لها تطبيقات عملية في عدد من المعاجم في طليعتها معجم (مقاييس اللّغة) الذي صنفه ابن فارس. فكل مدخل في هذا المعجم يبدأ بالمعنى الأصلي للجذر، قبل أن تسرد الكلمات المشتقة منه ومعانيها. ولنضرب مثلا على ذلك بالمدخلين (سجل) قال ابن فارس: "السّين والجيم واللّام أصل واحد يدلّ على انصبابِ شيءٍ بعد امتلائه. من ذلك السّجْل، وهو الدّلو العظيمة، ويقال سَجَلْت الماءَ فانسجَلَ، وذلك إذا صبَبْتَه، ويقال للضَّرْع الممتلئ سَجْل؛ والمساجَلة: المفاخرة، والأصل في الدّلاء إذا تساجَلَ الرّجلان، وذلك تنازعُهما، يريد كلّ واحدٍ منهما غلبةَ صاحبه. ومن ذلك الشّيء المُسْجَل، وهو المبذول لكلِّ أحد، كأنّه قد صُبّ صبًّا؛ ... ويقال للكتاب السّجِلّ فمن السّجْل..."[2] والمدخل بسط قال بن فارس: "الباء والسّين والطّاء أصلٌ واحدٌ، وهو امتدِادُ الشّيء في عِرَض أو غير عِرَض. فالبِساط ما يُبْسط وَالبَسَاط الأرض، وهي البسيطة، يقال مكان بَسِيطٌ وبَساط؛ ...ويَدُ فلانٍ بِسْطٌ، إذا كان مِنْفَاقاً. وَالبَسْطَة في كلّ شيءٍ السّعَة، وهو بَسِيط الجسْمِ والباعِ والعِلْم؛ قال اللّه تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة 247] ومن هذا الأصل وإليه يرجع قولُهم النّاقة التي خُلِّيت هي ووَلَدَها لا تُمنَع منه: بُسْط"[3] وغيرها من المداخل يعمد ابن فارس إلى ذكر الأصل ومعناه.

---

[1]– خديجة عبد الرزاق الحديثي، ابنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1. بغداد: 1965، مطبعة النّهضة، ص 246–247.

[2]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: سجل.

[3]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: بسط.

وربما يكون للألفاظ المتجمعة تحت مادة لغويّة واحدة حسب اشتقاقها أصلا معنويا واحدا طالما أنّها اشتقت من جهة اللّفظ من أصل لغوي واحد، فما الذي جعل ابن فارس يضع لكثير من المواد أكثر من أصل معنوي واحد. وأظنّ السّبب في ذلك هو "البعد الزّمني والحقب الطّويلة التي تقلبت فيها العربيّة حتّى زمان تدوينها على ايدي ابن فارس وغيره جعل الرّابطة بين معاني مفردات المادّة الوّاحدة تبدو لنا وكأنّها غير موجودة وهذا هو السّر الحقيقي وراء مذهب ابن فارس في أصوله"[1].

رابعا: كيفية الاستدلال على الدّلالة الأصليّة (التّأثيليّة) في معجم مقاييس اللّغة:

بنى ابن فارس استنباط الدّلالة الأصليّة للجذور الدّلاليّة من خلال مبدأين مهمين هما الأصل والقياس.

الأصل: ذكر أحمد بن فارس للدّلالة الأصليّة مصطلح الأصل ليدل عليه ويعبر عنها ولو تتبعنا ابن فارس في مقاييس اللّغة لوجدناه يذكر أنّ للجذر أصل أو أصول تدل على معانيه المستعملة في اللّغة والأصول في مجملها غير متناسبة من حيث التّنظيم والتّرتيب والحديث عنها، اذ لم ياعتمد ابن فارس على معيار محدد لتقديم أصل على آخر ولو اعتمد على معيار أهمية الأصل أو كثرة معانيه لكان أولى وأجدر. ويبدو أنّ ذلك يعود إلى:

1- طبيعة المادّة المعجميّة أملت عليه الايجاز تارة والاطناب أخرى.

2- أنّ الأصول التي أوجز الحديث عنها، هي تلك الأصول التي ينظمها ترتيب المداخل في معجمه.

يبدو لنا أنّ الأصل الذي ذكره أحمد بن فارس يوازي الدّلالة الأصليّة وكأنها هي إذ يستنبط ويستدل على تلك الدّلالة من خلال الأصل من ذلك في الجذر (عهد) قال ابن فارس "العين والهاء والدّال أصلُ هذا الباب عندنا دالٌّ على معنًى واحد، وقد أومأ إليه الخليل: قال: أصله الاحتفاظُ بالشّيء وإحداثُ العهدِ به، والذي ذكره من الاحتفاظ هو المعنى الذي يرجع

[1]- رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللّغة، ط2. مصر:1980م، دار الجيل، ص 296.

إليه فُروع الباب... فمن ذلك قولهم: عَهِد الرّجلُ يَعْهَدُ عَهْدًا، وهو من الوّصيَّة، وإنّما سمِّيت بذلك لأنّ العهدَ مما ينبغي الاحتفاظُ به..."[1]. وكذلك (خصل) قال ابن فارس: "الخاء والصّاد واللّام أصلٌ واحدٌ يدلّ على القَطْعِ والقِطعةِ من الشّيء، ثم يُحْمَل عليهما تشبيهاً ومجازاً. فالخَصْل القَطع، وسيفِ مِخْصَل: قطَّاع، وَالخُصْلة من الشّعْر معروفة، وَالخَصِيلة: كلّ لحمةٍ فيها عَصَبٌ، هذا هو الأصل. وممّا حُمِل عليه الخُصَل: أطراف الشّجرِ المتدلّيةُ. ومن هذا الباب الخَصْل في الرّهان، وذلك أن تُحْرِزَه، والذي يحرزُه طائفةٌ من الشّيء؛ ثمَّ قيل: في فلانٍ خَصْلةٌ حَسَنَةٌ وسيّئة، والأصل ما ذكرناه"[2].

القياس: قال ابن فارس في كتابه الصّاحبي "أجمع أهل اللّغة إلاّ من شذ منهم، أن للّغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض وأنّ اسم الجن مشتق من الاجتنان"[3] والنّاظر إلى هذا القول يرى إنّ كلمة المقاييس في معجمه تناضر الاشتقاق الصّغير الذي يرجع مفردات كلّ مادة إلى معنى واحد أو معان متقاربة، وهو لا يقول باطراد القياس في جميع اللّغة، بل ينبه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس. ويذهب ابن فارس في استنباط الدّلالة الأصليّة من خلال ذلك القياس، من ذلك أنّه يحتاج إلى صياغة المعنى الأصليّ من خلال القياس الذي يذكره من ذلك قوله في الجذر بطل "الباء والطّاء واللّام أصلٌ واحد، وهو ذَهاب الشّيء وقِلَّة مُكثه ولُبْثه. يقال بَطَلَ الشّيءُ يَبطُلُ بُطْلاً وبُطُولاً وسُمِّي الشّيطانُ الباطلَ لأنّه لا حقيقةَ لأفعاله، وكلُّ شيءٍ منه فلا مَرْجُوعَ له ولا مُعَوَّل عليه. وَالبَطَل الشّجاع. قال أصحاب هذا القياس: سُمِّي بذلك لأنّه يُعرّض نَفْسَهُ للمَتَالف"[4]. ومن ذلك في الجذر دبس قال ابن فارس "الدّال والباء والسّين أصلٌ يدلّ على عُصارةٍ في لونٍ ليس بناصع. من ذلك الدّبْسُ، وهو الصّقْر، وَالدّبْسيُّ: طائرٌ، لأنّه بذلك اللّون، وجِئتَ بأُمورٍ

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: عهد.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: خصل.

[3]– ابن فارس، الصّاحبي، ص 35.

[4]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: بطل.

دُبْسٍ، إذا جاء بها غيرَ واضحة؛ قال بعضُ أهل العلم: أَدْبَسَتِ الأرضُ فهي مُدْبِسَةٌ، إذا رُئِيَ فيها أوّلُ سواد النّبت. فأمّا الكثْرة فهي الدّبْسُ، وهو استعارةٌ، كما يقال لها الدّهْماء والسّواد فقد عاد إلى ذلك القياس"[1]. وكذلك قوله في سفه قال ابن فارس "السّين والفاء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلّ على خفّة وسخافة، وهو قياس مطَّرد: فالسّفَه: ضدّ الحِلْم. يقال ثوب سفيه أي رديء النّسج، ويقال تَسفَّهَت الرّيحُ، إذا مالتّ، ... وذكر ناسٌ أنّ السّفَه أن يُكثِر الإنسانُ من شُرب الماء فلا يَروَى، وهذا إن صحَّ قهو قريبٌ من ذاك القياس"[2].

خامسا: مصادر تعيين ابن فارس للدّلالات الأصليّة في معجمه: اعتمد ابن فارس في استنباط الدّلالات الأصليّة على حسه اللّغويّ السّليم وفكره الفذ وهذا ليس ببعيد عن عالم لغوي مثله ولذلك يمكن القول إنّ مصادر استنباط الدّلالات الأصليّة عند ابن فارس هي :

1- حسه اللّغويّ وعقله الفذ في مقدرته على استنباط المعنى.

2- العلماء الذين نقل عنهم في كتابة معجمه فضلا عن علماء اخرين لم يكن لهم حضور في مصادره الخمسة التي بنى معجمه عليهم.. من ذلك ما صاغه من مدلولات هو بنفسه دون اللّجوء إلى غيره.

يقول في معنى هزّ "الهاء والزّاء أصلٌ يدلّ على اضطرابٍ في شيء وحركة. وَهَزَزْتُ القناةَ فاهْتَزَّتْ، وَاهتَزَّ النّباتُ، وَهَزَّتْه الرّيح؛ وَهزَّ الحادي الإبلَ بحُدائِهِ وَاهتزَّتْ هي في سيرها، وَهَزِيزُ الرّيح: حرَكتُها وصوتُها. ومن الباب الهَزَاهِزُ: الفِتَن يَهْتَزُّ فيها النّاس، وسيفٌ هَزهازٌ وَهُزْهُزٌ: صافٍ حسنُ الاهتزاز؛ وماء هُزَهِزٌ: اهتزَّ في جَرَيانه، والكوكَب في نقضاضه يهتَزُّ، وَالهُزَهِزُ: الرّجُل الخفيف. والقياسُ في كلّ ذلك واحد"[3] يكشف لنا النّص أنّ ابن فارس استنبط الدّلالة الأصليّة من خلال استقراء معاني الجذر من غير الاستعانة بأحد من العلماء سوى فكره اللّغويّ. وهناك أمثلة كثيرة تدل على مقدرة ابن فارس في استنباط الدّلالة الأصليّة

[1]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: دبس.

[2]- المرجع نفسه، مادّة: سفه.

[3]- المرجع نفسه، مادّة: هزّ.

والبحث عن المعنى الجامع بين معاني الجذر اللّغويّ واعطائها معنى يمكن أن يصلح على جميع مدلولات الجذر اللّغويّ بإعمال الفكر وحس اللّغة.

العلماء الذين اعتمد عليهم ابن فارس في استنباط الدّلالة الأصليّة: اعتمد ابن فارس في استنباط الدّلالة الأصليّة في مقاييس اللّغة على كثير من العلماء وما نقله عنهم يعد المادّة الأساسيّة لمعجمه وكان من الصّعب التّعرض لهم جميعا بالدّرس، وسننتخب مجموعة منهم ونشير إلى الآخرين♣ أخذ عنهم ابن فارس لفظة أو أكثر محاولا الاستفادة منها في إعطاء الدّلالة الأصليّة للجذور اللّغويّة التي وضعها في معجمه وتبنى تلك الفكرة في ايجاد المعنى الجامع لتلك الألفاظ في الجذر اللّغويّ الوّاحد.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ): صاغ أحمد بن فارس المعنى الأصليّ للجذر علق من كلام الخليل، قال ابن فارس "العين واللّام والقاف أصلٌ كبير صحيح يرجع إلى معنًى واحد، وهو أن يناط الشّيء بالشّيء العالي، ثم يتَّسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه... قال الخليل: العَلَق أن يَنشب الشّيء بالشّيء..."[1] واضح من النّص أنّ ابن فارس نظر إلى قول الخليل وصاغ منه الدّلالة الأصليّة للجذر اللّغويّ. أثف قال ابن فارس "الهمزة والثّاء والفاء يدلّ على التّجمُّع والثّبات. قال الخليل: تقول تأثَّفت بالمكان تأثُّفاً أي أقمتُ به، وأثَفَ القومُ يَأْثِفونَ أثْفاً إذا استأخروا وتخلَّفوا. وتأثَّف القوم اجتمعوا"[2]. وهناك أمثلة كثيرة اعتمد عليها ابن فارس على الخليل في استنباط الدّلالة الأصليّة للجذور اللّغويّة♠

الاصمعي210هـ: أخذ أحمد بن فارس عن الاصمعي ألفاظه في إعطاء معنى جامع للجذر اللّغويّ حفض قال ابن فارس "الحاء والفاء والضّاد أصلٌ واحد، وهو يدلّ على سقوط الشّيء وحُفُوفِه. فالحَفَض مَتاع البيت؛ ولذلك سمّي البعير الذي يحمله حَفَضاً، والقياسُ ما

♣ – أخذ ابن فارس الدّلالة الأصليّة للجذور اللّغويّة من كثير من العلماء نذكر منهم خلف الاحمر والكسائي، والفراء، وأبو عبيدة، وأبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يحيى ثعلب، وغيرهم.

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: علق.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: أثف.

♠ – المرجع نفسه، مادّة: (أخذ– أري– أمر– بخع– برك– بصع– بعج– زرع– شغب وغيرها).

ذكرناه، ... قال الأصمعيُّ: حفضتُ الشّيء وَحَفَّضْتُه، بالتّخفيف والتّشديد، إذا ألقيتَه"[1] وكذلك في الجذر اللّغويّ درج قال ابن فارس "الدّال والرّاء والجيم أصلٌ واحد يدلّ على مُضِيّ الشّيءِ والمُضيّ في الشّيء. من ذلك قولُهم دَرَجَ الشّيءُ إذا مَضَى لسبيله، ورجَع فُلانٌ أدراجه، إذا رجعَ في الطّريق الذي جاء منه، وَدَرَج الصّبيُّ، إذا مَشَى مِشْيته؛ قال الأصمعيّ: دَرَجَ الرّجُلُ، إذا مَضَى ولم يُخْلِفْ نَسْلاً. وَمَدَارج الأكمَة: الطّرق المعترِضة فيها"[2] وكذلك في الجذر اللّغويّ رتج قال ابن فارس "الرّاء والتّاء والجيم أصلٌ واحد، وهو يدلّ على إغلاقٍ وضِيق. من ذلك أُرْتِجَ على فُلانٍ في منطقه، وذلك إذا انغلق عليه الكلامُ، .... قال الأصمعيّ: أرْتَجَتِ النّاقة، إذا أَغلقت رحمَها على الماء، وَأرْتَجَت الدّجاجة، إذا امتلأ بطنُها بيضاً، ويقال إنّ المَرَاتج الطّرقُ الضّيّقة، وَالرّتائج: الصّخور المتراصِفة "[3]. وهناك أمثلة كثيرة اعتمد فيها ابن فارس على الاصمعي♣.

ابن دريد (ت321هـ): اعتمد ابن فارس على ابن دريد كثيرا في استنباط الدّلالة الأصليّة للألفاظ من ذلك احّ قال ابن فارس "للهمزة والحاء أصلٌ واحد، وهو حكاية السّعال وما أشبهه من عطَشٍ وغيظٍ وكلُّه قريبٌ بعضه من بعض..... قال ابن دريد: سمعتُ لفلان أُحاحاً وأَحيحاً، إذا توجَّعَ من غيظٍ أو حُزن" [4]. وكذلك جحد قال ابن فارس "الجيم والحاء والدّال أصلٌ يدلّ على قِلّة الخير: يُقال عامٌ جَحِدٌ قليل المطر، ورجل جَحِدٌ فقير، وقد جَحِدَ وأَجْحَدَ. قال ابنُ دُريد: وَالجَحْد من كلّ شيءٍ القِلّة"[5] وكذلك ردح قال ابن فارس "الرّاء والدّال والحاء أصَّل فيه ابنُ دُريدٍ أصلاً. قال: أصله تراكُمُ الشّيءِ بعضِه على بعض، ثم قال: كتيبة

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: حفض.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: درج.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: رتج.

♣ – المرجع نفسه، مادّة: (حم– وعض– وعتق– وعسم– وخج– وغيرها).

[4]– المرجع نفسه، مادّة: أح.

[5]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: جحد.

رَدَاحٌ: كثيرة الفُرسان، وقال أيضا: يقال أصل الرّدَاحِ الشّجرةُ العظيمة الوّاسعة"[1]. وغيرها من المواضع♦

ابن السّكيت (ت244هـ): اعتمد عليه ابن فارس في استنباط الدّلالة الأصليّة للجذور اللّغويّة من ذلك رفض قال ابن فارس الرّاء والفاء والضّاد أصلٌ واحد، وهو التّرك، ثم يشتقّ منه. يقال رَفَضْتُ الشّيءَ: تركته، هذا هو الأصل، . .. قال ابن السّكيت: راعٍ رُفضَةٌ قُبَضَة، للذي يقبض الإبلَ ويجمعها، فإذا صار إلى الموضع الذي تحبُّه وتهواه رفَضَها فتركها ترعَى حيث شاءت تذهب وتجيء"[2]. وكذلك عزّ قال ابن فارس "العين والزّاء أصلٌ صحيح واحد، يدلّ على شّدةٍ وقوَّةٍ وما ضاهاهما من غلبةٍ وقَهر. ... قال ابن السّكّيت: مطر عِزٌّ أي شديد، قال: ويقال هذا سيلٌ عِزٌّ، وهو السّيل الغالب"[3]. وكذلك نجع قال ابن فارس "النّون والجيم والعين أصلٌ صحيح يدلّ على منفعةِ طعامٍ أو دواءٍ في الجِسم، ثمّ يُتوسَّع فيه فيقاس عليه. ونَجَع الطّعامُ: هَنأَ آكِلَه، وماءٌ نَجوعٌ كنَمِيرٍ، وهو النّامي في الجِسم؛ قال ابن السّكّيت: نَجَع فيه الدّواء، ونَجَع في الدّابة العَلف"[4]. وغيرها من المواضع•

سادسا: أبرز سمات الدّلالة الأصليّة في معجم مقاييس اللّغة: الحق إنّ ابن فارس حاول في معجم مقاييس اللّغة اعطاء الجذور اللّغويّة معناها الأصليّ ما وسعه ذلك والمتأمل في المعجم يجد أنّ نسبة98% من الألفاظ قد حظيت من ابن فارس بدلالة أصليّة وترك تلك الألفاظ التي قد يكون جذرها غير أصيل أو قليل في الاستعمال أو تفتقر إلى القياس وسيأتي الحديث عنها. والمتتبع للدّلالات الأصليّة التي ذكرها ابن فارس للجذور اللّغويّة يجدها تمتاز بسمات أهمّها:

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: ردح.

♦ – المرجع نفسه، مادّة: (خشع– وشجع– وصرب– وعفر– وفرش وغيرها).

[2]– المرجع نفسه، مادّة: رفض.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: عزّ.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: نجع.

• – المرجع نفسه، مادّة: (عقب– وعقد– وقب– ومحش– ورهن– وغيرها).

الدّقة والمتانة والإحكام في الصّياغة:.صاغ ابن فارس الدّلالة الأصليّة لكثير من الجذور اللّغويّة صياغة محكمة متينة تدل على فكر لغوي سليم، وتنطلق من عقلية فذة في معالجة النّصوص والألفاظ واستقراء المدخل اللّغويّ بكامله واعطاء المعنى الجامع له. والمتتبع للدّلالة الأصليّة في المعجم يجد ذلك واضحا في ما يعطيه ابن فارس للجذور اللّغويّة، وهذه الدّقة نجدها واضحة عندما يذكر الدّلالة الأصليّة للجذر بكلمتين أو ثلاثة كلمات متتالية أو أكثر، من ذلك حديثه عن الجذر (قضي) قال ابن فارس "القاف والضّاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلّ على إحكام أمرٍ وإتقانِه وإنفاذه لجهته، قال اللّه تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت12] أي أحكَمَ خَلْقَهنّ..."[1] وقوله في الجذر حقّ "الحاء والقاف أصلٌ واحد، وهو يدلّ على إحكام الشّيءِ وصحّته: فالحقُّ نقيضُ الباطل، ثم يرجع كلّ فرعٍ إليه بجَودة الاستخراج وحُسْن التّلفيق . ويقال حَقَّ الشّيءُ وجَبَ. .."[2] وقوله في الجذر سوي "السّين والوّاو والياء أصلٌ يدلّ على استقامةٍ واعتدال بين شيئين. يقال هذا لا يساوي كذا، أي لا يعادله، وفلانٌ وفلانٌ على سَوِيّةٍ من هذا الأمر، أي سواءٍ؛ ومكان سُوًى، أي مَعْلَمٌ، قد عَلِم القومُ الدّخولَ فيه والخروج منه، ويقال أسْوى الرّجلُ، إذا كان خَلَفُه وولدُه سَوِيًّا"[3]. وقوله في الجذر هزّ "الهاء والزّاء أصلٌ يدلّ على اضطرابٍ في شيء وحركة. وَهَزَزْتُ القناةَ فاهْتَزَّتْ، وَاهتَزَّ النّباتُ، وَهَزَّتْه الرّيح؛ وَهزَّ الحادي الإبلَ بحُدائِهِ وَاهتزَّتْ هي في سيرها، وَهَزِيزُ الرّيح: حرَكتُها وصوتُها"[4]. وقوله في الجذر مخض "الميم والخاء والضّاد أصلٌ صحيح يدلّ على اضطرابِ شيء في وِعائه مائعٍ، ثم يستعار. ومَخَضْت اللّبَن أمخُضه مَخْضا، والمَخْض: هدر البَعير، وهو على التّشبيه، كأنّه يمخض في شِقْشِقته شيئًا؛ والماخِض: الحامل إذا ضَرَبها الطّلْق، وهذا أيضا على معنى التّشبيه، كأنَّ الذي في جوفها

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: قضي.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: حقّ.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: سوي.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: هزّ.

شيءٌ مائع يتمخَّض..."[1] وقوله في الجذر خجّ "الخاء والجيم أصلٌ يدلّ على اضطرابٍ وخفّةٍ في غير استواء: فيقال ريحٌ خَجُوجٌ، وهي التي تلتَوِي في هُبوبها، وكان الأصمعيُّ يقول: الخَجُوج الشّديدة المَرّ. ويقال إنّ الخجْخجة الانقِباض والاستحياء، وقالوا: خَجْخَجَ الرّجُل، إذا لم يُبْدِ ما في نفسه..."[2]، وقوله في الجذر صرع "الصّاد والرّاء والعين أصلٌ واحد يدلّ على سقوطِ شيء إلى الأرض عن مراس اثنين، ثم يُحمَل على ذلك ويشتقُّ منه. من ذلك صرَعْتُ الرّجلَ صرْعًا، وصارعتُه مصارَعَة، ورجلٌ صَرِيع، والصّريع من الأغصان: ما تَهدَّلَ وسقط إلى الأرض، والجمع صُرُع، وإذا جُعِلَتْ من ذلك السّاقط قَوْسٌ فهي صَرِيع"[3] وقوله في الجذر غضب "الغين والضّاد والباء أصلٌ صحيح يدلّ على شدَّة وقُوّة. يقال: إنَّ الغَضْبة: الصّخرة الصّلبة، قالوا: ومنه اشتُقَّ الغَضَب، لأنَّه اشتدادُ السّخط، يقال: غَضِب يَغْضَبُ غَضَبًا وهو غضبانُ وغَضُوب؛ ويقال: غَضِبْتُ لفلانٍ، إذا كان حيًّا، وغضبت به، إذا كان ميتًا"[4] وغيرها من الدّلالات التي لا تخرج عما قلناه.

صياغة تخرج قليلا عن المعنى المباشر للجذر: مما لا شك فيه أنّ بعض الدّلالات الأصليّة قد تكون قريبة من المعنى الأوّليّ المباشر للجذور اللّغويّة لكن ابن فارس تعدى ذلك بقليل متجاوزا المعنى إلى معنى آخر يمت إليه بصلة ويتعداه قليلا وقد شكلت هذه الصّياغة نسبة في معجم مقاييس اللّغة، من مجمل ما أعطاه من الدّلالات الأصليّة للجذور اللّغويّة. من ذلك قوله في الجذر مسك "الميم والسّين والكاف أصلٌ واحد صحيح يدلّ على حَبْس الشّيء أو تَحبُّسِه. والبَخِيل مُمسِكٌ، والإمساك: البُخْل، وكذا المَسَاك والمِسَاك والمَسِيك: البخيلُ أيضا، ورجل مُسَكةٌ، إذا كان لا يَعلَق بشيء فيتخلَّص منه؛ والمَسَك: السّوار من الذّبْل، لاستمساكِهِ باليدِ، الوّاحدةُ مَسَكة.."[5] وقوله في الجذر نهض "النّون والهاء والضّاد

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: مخض.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: خجّ.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: صرع.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: غضب.

[5]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: مسك.

أصلٌ يدلّ على حركةٍ في عُلُوّ، ونَهَض من مكانه: قام، وما لَهُ ناهِضَةٌ، أي قومٌ ينهضون في أمره ويقومون به، ويقولون: ناهضةُ الرّجلِ: بنو أبيه الذي يَغضَبون له؛ ونَهَضَ النّبْتُ: استوَى، والنّاهض: الطّائر الذي وَفَرَ جناحاهُ وتهيَّأ للنُّهُوضِ والطّيَران..."[1] وقوله في الجذرمدّ "الْمِيمُ وَالدّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يدلّ عَلَى جَرِّ شَيْءٍ فِي طُولٍ، وَاتِّصَالِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فِي اسْتِطَالَةٍ. تَقُولُ: مَدَدْتُ الشّيْءَ أَمُدُّهُ مَدًّا. وَمَدَّ النّهْرُ وَمَدَّهُ نَهْرٌ آخَرُ، أَيْ زَادَ فِيهِ وَوَاصَلَهُ فَأَطَالَ مُدَّتَهُ"[2]. وقوله في الجذر ورع "الوّاو والرّاء والعين أصلٌ صحيح يدلّ على الكفّ والانقباض. منه الوَرَع: العِفَّة، وهي الكَفّ عما لا ينبغي، ورجلٌ وَرِعٌ، وَالوَرَع: الرّجُل الْجَبان وَوَرُع يَوْرُعُ وُرْعًا، إذا كان جباناً؛ وَورَّعته: كَفَفته..."[3]. وقوله في الجذر همر "الهاء والميم والرّاء أصلٌ يدلّ على صَبّ وانصباب، وَهَمَرَ دمْعه، وَهَمَرَ الدّمعُ وَانْهَمَر: سالَ؛ وفلانٌ يُهامِر الشّيء، إذا أخذه جَرْفاً، وَهَمَرَ في كلامِهِ: أكثرَ، وهو مِهمارٌ، أي كثير الكلام، وَهَمَر له من مالِه، كأنَّه صَبّه له صَبًّا"[4]. وقوله في الجذر خلج "الخاء واللّام والجيم أصلٌ واحد يدلّ على لَيّ وفَتْلٍ وقِلّةِ استقامة. فمن ذلك الخليجُ وهو ماء يَمِيل مَيْلَةً عن مُعْظَم الماءِ فيستقرُّ وَخليجا النّهر أو البحر: جناحاه، وفلان يتخلَّج في مِشيته إذا كان يتمايَلُ. ومن ذلك قولهم: خَلَجَنِي عن الأمر، أي شَغَلَنِي، لأنَّه إذا شغله عنه فقد مال به عنه؛ وَالمخلوجة: الطّعنة التي ليست بمستوِية"[5]. وقوله في الجذر سيع "السّين والياء والعين أصلٌ يدلّ على جريانِ الشّيء. فالسّيْع: الماء الجاري على وجْه الأرض، يقال ساع وانساع، وانساع الجَمَد: ذاب؛ والسّيَاع: ما يُطيَّن به الحائط، ويقال إنَّ السّيَاع الشّحمة تُطلَى بها المزادة، وقد سَيَّعَت المرأةُ مَزادتَها"[6]. وغيرها من المواضع التي لا تخرج عن هذه السّمة.

---

[1]– المرجع نفسه، مادّة: نهض.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: مدّ.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: ورع.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: همر.

[5]– المرجع نفسه، مادّة: خلج.

[6]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: سيع.

صياغة تُلازم المعنى المباشر ولا تتعداه:.هناك جذور تمتعت بقدرة عالية من المعنى مما لم يستطع معها ابن فارس في ايجاد معنى أصليّ لها، لذلك وضع لها من معناها وما يلازمها من معنى دلالة أصليّة معبرة عن مدلولاتها اللّغويّة. وقد شكلت هذه الصّياغة نسبة قليلة في معجم مقاييس اللّغة من مجمل ما أعطاه من الدّلالات الأصليّة للجذور اللّغويّة الأخرى.

من ذلك قوله في الجذر عدن "العين والدّال والنّون أصلٌ صحيح يدلّ على الإقامة. قال الخليل: العَدْن: إقامة الإبل في الحمض خاصّة، تقول: عَدَنَت الإبل تَعْدِن عَدْنًا؛ والأصل الذي ذكره الخليل هو أصلُ الباب، ثمَّ قيس به كلّ مُقامٍ، فقيل جنةُ عَدْنٍ، أي إقامة"[1]. وقوله في الجذر سد "السّين والدّال أصلٌ واحد، وهو يدلّ على ردم شيء ومُلأَمته. من ذلك سددت الثّلمة سدًّا، وكلُّ حاجزٍ بين الشّيئين سَدٌّ. ومن ذلك السّديد، ذُو السّداد، أي الاستقامة، كأنّه لا ثُلْمة فيه"[2] وقوله في الجذر عذق "العين والذّال والقاف أصلٌ واحد يدلّ على امتدادٍ في شيء وتعلق شيء بشيء. من ذلك العِذْق: عِذْق النّخلة، وهو شمراخ من شماريخها، والعَذْق: النّخلة، بفتح العين. وذلك كله من الأشياء المتعلّقة بعضُها ببعض"[3] وقوله في الجذر ضلّ "الضّاد واللّام أصلٌ صحيح يدلّ على معنىً واحد، وهو ضَياع الشّيء وذهابُه في غير حَقّه. يقال ضَلَّ يَضِلّ وَيَضَلُّ، لغتان، وكلُّ جائرٍ عن القصد ضَالٌّ؛ والضّلاَل والضّلاَلَة بمعنى، ورجلٌ ضِلّيل ومُضَلَّل، إذا كان صاحبَ ضَلاَلٍ وباطل. وممَّا يدلّ على أنَّ أصل الضّلاَل ما ذكرناه، قولهُم أُضِلَّ الميّتُ، إذا دُفِنَ"[4] وقوله في الجذر قرم "القاف والرّاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلّ على حزّ أو قطعٍ في شيء. من ذلك القَرْم: قَرْم أنفِ البعير، وهو قطعُ جُليدةٍ منه للسّمة والعلامةِ، وتلك القُطَيعة القُرامة..."[5] وقوله في الجذر ردم

---

[1]– المرجع نفسه، مادّة: عدن.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: سد.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: عذق.

[4]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: ضلّ.

[5]– المرجع نفسه، مادّة: قرم.

"الرّاء والدّال والميم أصلٌ واحدٌ يدلّ على سَدّ ثُلْمة. يقال رَدَمْت البابَ والثّلْمة، وَالرّدْم: مصدرٌ وَالرّدْم اسم، والثّوب المُرَدَّم هو الخَلْق المُرَقَّع..."[1] وغيرها من المواضع التي لا تتعدى هذه السّمة.

سابعا: موقف ابن فارس من الجذور التي ليس لها معنى أصليّا: بدا موقف ابن فارس من تلك الجذور يتسم بطابع خاص فمرة يذكر أنّ تلك الجذور غير أصليّة ليست بأصل وأخرى يذكر أنّها قليلة الاستعمال ومرة اخرى يرى أنّها تفتقر إلى القياس.

من ذلك حديثه عن الجذور التي نعتها بأنّها ليست بأصل يقول ابن فارس سخت "السّين والخاء والتّاء ليس أصلاً، وما أحسَب الكلام الذي فيه من محض اللّغة. يقولون للشيء الصّلب سَخْتٌ وسِخْتيتٌ ثم يقولون أمرٌ مِسْخاتٌّ إذا ضعُف وذهب، وهذان مختلفانِ ولذلك قلْنا إنَّ البابَ في نفسه ليس بأصل"[2] وكذلك قوله في شقص "الشّين والقاف والصّاد ليس بأصل يتفرع منه أو يُقاس عليه، وفيه كلمات. فالشّقْصُ طائفةٌ من شيء، والمِشْقَص: سهمٌ فيه نصلٌ عريض، ويقولون، إنّ كان صحيحاً، إنَّ الشّقيص في نعت الفرس: الفارِهُ الجَواد"[3] وكذلك قوله في علف "العين واللّام والفاء ليس بأصل كثير، إنّما هو العَلَف: تقول: عَلفْت الدّابة، ويقال للغنم التي تُعْلَفُ: عَلُوفة، والعُلَّف: ثمر الطّلْح"[4]. وفي حديثه عن الأصول التي ذكرها بأنّها قليلة الاستعمال، يقول في رمأ "أمّا الرّاء والميم والهمزة فأصلٌ برأسه غير الأول وهو قليل. يقال رَمَأَت الإبل تَرْمأُ رُموءًا وَرَمْأً: أقامت في الكلأ والعُشْب وَرمأ فلانٌ في بني فلانٍ: أقام؛ ويقال أرمأت الأخبارُ: أشكَلَتْ، وَمُرَمَّآت الأخبار، أي أباطيلُها"[5].

---

[1]– المرجع نفسه، مادّة: ردم.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: سخت.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: شقص.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: علف.

[5]– ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة: رمأ.

وحديثه عن الأصول التي ذكرها بأنّها تفتقر إلى القياس من ذلك قوله خرض "الخاء والرّاء والضّاد: زعم ناسٌ أنّ الخرِيضَ الجاريةُ الحديثة السّنّ الحسنة، وهذا ممّا لا يعتمد على مثله، ولا قياسَ له"[1]. وكذلك قوله في طمش "الطّاء والميم والشّين لا قياسَ له، ولولا انّه في الشّعر لكان من المشكوك فيه، لأنّه لا يُشبِه كلامَ العرب؛ على أنّهم يقولون: ما أدري أيُّ الطّمْشِ هو؟ أيْ أيُّ النّاس والخلْق هو"[2] وكذلك قوله في زنج "الزّاء والنّون والجيم ليس بشيءٍ، على أنّهم يقولون الزّنَجَ: العطش، ولا قياس لذلك"[3]. وكذلك قوله في زتّ "الزّاء والتّاء كلمةٌ لا قياس لها: يقال زَتَتُّ العروسَ، إذا زيَّنتَها"[4]. وكذلك قوله في ضكع "الضّاد والكاف والعين فيه كلمة لا قياسَ لها: يقال رجل ضَوْكَعةٌ، إذا كان كثيرَ اللّحم ثقيلاً"[5]. يبدو أنّ هذه الجذور ليست من الألفاظ التي يكثر فيها الاستعمال وليست لها من الدّلالات التي يمكن للمتأمل فيها أنّ يجمعها تحت لواء المعنى الأصليّ الذي كرس جهده لأجله لذلك راح يسوغ عدم ذكر المعنى الجامع بين المعاني التي يمكن أن تخرج عن هذه الجذور بمسوغات عدم انطباق هذه الجذور على مبادئ نظريّته التي تقوم على الأصل والقياس.

خلاصة: جمع ابن فارس المدلولات المتفرّقة للجذر اللّغويّ الوّاحد في الثّنائيّ والثّلاثيّ، فعد المدلولات التي بينها صلة أصلا واحدا واختار له معنى أصليّا يجمعها والمعنى الذي ينتج عن اللّفظ للوهلة الأولى هو المعنى المركزيّ أو الأوّليّ أو المباشر وباقي المدلولات معان هامشية له وربما أسماها فروعا للجذر، فيما عد المدلولات المتباعدة التي لا يلمح بينها أية صلة أصولا مختلفة. وكما بدا واضحا من اهتمام ابن فارس بالمعنى الأصليّ ليتابع من خلاله التطوّر الدّلاليّ للألفاظ إذ يتابع انتقال المعنى من الواقع الحسي إلى الواقع

[1]– المرجع نفسه، مادّة: خرص.

[2]– المرجع نفسه، مادّة: طمش.

[3]– المرجع نفسه، مادّة: زنج.

[4]– المرجع نفسه، مادّة: زت.

[5]– المرجع نفسه، مادّة: ضكع.

المعنوي المجرد وكثيرا ما نجده يشير إلى ذلك في عباراته (يُحمل عليه) هذا (تشبيه له) (مجاز له) وغيرها من الألفاظ التي نجدها في جذور المادّة اللّغويّة ومداخلها.

حاول ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة إعطاء الجذور اللّغويّة معناها الأصليّ ما وسعه ذلك والمتأمل في المعجم يجد أنّ نسبة كبيرة من الألفاظ قد حظيت من ابن فارس بدلالة أصليّة وترك تلك الألفاظ التي قد يكون جذرها غير أصيل أو قليل في الاستعمال أو تفتقر إلى القياس.

ابرز سمات الدّلالة الأصليّة في معجم مقاييس اللّغة أنّها تمتاز الدّقة والمتانة والإحكام والضّبط في صياغتها الذي قل نظيره في باقي المعجمات وهذه سمة شغلت حيّزا كبيرا من المعنى الأصليّ للجذور اللّغويّة في معجم مقاييس اللّغة.

الفصل الثالث:

جهود ابن فارس في تأثيل الجذور الرُّباعيّة والخماسيّة.

الفصل الثّالث: جهود ابن فارس في تأثيل الجذور الرّباعيّة والخماسيّة: لا يكاد بحث يتناول موضوع الاشتقّاق، أو النّحت في العربيّة، يخلو من إشارة إلى عمل ابن فارس في تأثيل الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة. فقد لخّص هذا اللّغويّ رأيه في تلك المسألة بقوله: "وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزّائدةَ على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت"[1]. أما سائر ما تبقّى من تلك الكلمات فهو أقلُّها على ما يفهم من كلامه فقد وزعه بين مزيد اشتُقّ من الثّلاثيّ بزيادة حرف أو أكثر فيه وموضوعٍ رآه وجِد هكذا على هيئته رباعياً أو خُماسياً منذ ولادته على السّنة العرب. ويمكننا استقراء ما جمعه من الكلمات الزّائدة على ثلاثة أحرف في معجمه (مقاييس اللّغة) لتبيين مواطن الضّعف فيما أطلقه من أحكامٍ على هذه الكلمات والإقرار في الآن نفسِه بسبقه إلى فكرة كان يمكن أن تشكّل فتحاً في مجال البحث الاشتقاقيّ والتّأثيل اللّغويّ لو أنّ القدماءَ والمحدثين أعاروها من العناية ما تستحق.

أولا: حروف ما زاد على ثلاثة بين الأصالة والزّيادة: شغلت مسألة أصالة الحروف في الكلمات التي تزيد أحرفها على ثلاثة اهتمام اللّغويّين قدماء ومحدثين. وقد استقر رأي البصريين على أنّ الرّباعيّ والخماسي جنسان مباينان للثلاثي، في حين خالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن ما زاد على ثلاثة فإن كان رباعياً ففيه حرف زائد، وإن كان خماسياً ففيه حرفان زائدان[2]. وقد فصل الدّرس التّاريخيّ المقارن القول في هذا الخلاف عندما انتصر لرأي الكوفيين، إذ انتهى إلى أن الأصل في كلمات العربيّة وأخواتها السّاميات مبني على ثلاثة أحرف، وفي هذا يقول المستشرق أرنست رينان (A. Rinan): "نحن نعلم أن أصول جميع الأفعال في اللّغات السّاميّة في أوضاعها الحالية ثلاثية الأحرف أما العدد القليل من الأصول الرّباعيّة التي نجدها في العربيّة والعبرية والسّريانية، فليست أصولاً حقيقية، أنّها صيغ مشتقّة أو مركّبة تعودنا أن نعدها صيغاً أصليّة غير مركبة"[3]. إن ما قرره جمهور

[1] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 210.

[2] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 631.

[3] – أحمد عبد المجيد هريدي، نشوء الفعل الرّياعي في اللغة العربيّة، القاهرة: 1988م، مكتبة الزهراء، ص 60.

النّحاة من البصريين في هذه المسألة منظور فيه؛ لأن كثيراً من الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة الجذورِ يمكن ردها إلى أصولها الثّلاثيّة التي ترتبط اشكلاً ودلالةً. أما ابن فارس– الذي قيل إنه كان كوفي المذهب– فقد تحرر من رأي البصريين والكوفيين جميعاً، وخرج في رأيه على ما قرروه بعد أن أعمل فكره فيما زاد على ثلاثة، فانتهى إلى أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام **منحوت ومزيد وموضوع**. وهذا جدول يظهر أعداد الكلمات وكيف توزعت بين الأقسام المذكورة:

العدد الكلي للكلمات الرّياعية والخماسيّة في معجم (مقاييس اللّغة) 603 كلمة						
المنحوت 135 كلمة		المزيد 244 كلمة	الموضوع 204 كلمة	ما تردد في أصله 13 كلمة		
من كلمتين 126 كلمة	من ثلاث كلمات 09 كلمات			بين الزّيادة والوّضع 07 كلمات	بين الزّيادة والنّحت	بين النّحت والوّضع	ما صرّح بأنّه دخيل[1] 07 كلمات

وسنتناول في لاحق من البحث الأقسام الثّلاثة بالنّقد والمراجعة، لنسلط ضوءاً على بعض الهَنات التي شابت منهجه في تأثيل ما زاد على ثلاثة. على أننا لا نقدم على هذا الأمر إلا بعد أن نقرَّ لابن فارس بالشّجاعة العلميّة، فقد تزوّد بروح المغامرة عندما غلب

[1] – أما الكلمات التّي لم يشر أو لم يتنبه إلى أنها دخيلة فعددها (78) توزعت عنده بين الأقسام الثلاثة. وسنذكر تلك الكلمات في كل قسم على حدة.

على يقينه الاشتراك الدّلاليّ والشّكلي بين الرّباعيّات أو الخماسيات وأصولها الثّلاثيّة، فتنكّب الطّرق المنقادة التي درج النّحاة أن يسلكوها في علاج تلك الصّيغ، ليرتقي مرتقًى صعباً عندما رمى جانباً تلك القواعد التي الزّموها أنفسهم والدّارسين، وكأنه أراد أن يؤسس لمنهجٍ جديد في التّحليل الاشتقاقيّ والصّرفي لصيغ الكلمات، منهجٍ يبتعد عن المعيارية في فرض القاعدة ابتداءً والانطلاق منها بمنطق استدلالي.

ومن أجل أن نضع صنيع ابن فارس في سياقه الفكري، ونقدره حق قدره، أجد لزاماً علينا أن نعرض لطرف من تلك القواعد التي كانت توجه آراء اللّغويّين زمن إنشاء (مقاييس اللّغة). فقد استقرّ رأي جمهور النّحاة على أن الرّباعيّ والخماسي نوعان مستقلان عن الثّلاثيّ، مباينان له فكلٌّ منها قسم قائم بذاته، والأصل عندهم هو أصالة الحروف فيهما، فلا يحكم لحرف في أحدهما بالزّيادة إلا إذا ثبت دليل عليها، وهذا الدّليل خاضع لقواعد وضعوها تميز بين الزّائد والأصلي من حروف الكلمات. وقد فصل النّحاة القول في هذه المسألة بما يغني عن إعادته[1] إلا أننا نذكر منها هنا أن زيادة الحرف عندهم لا تخرج عن عشرة أحرف المجموعة في (سالتّمونيها) إلاَّ إذا كانت للإلحاق في مثل (جلبب) الملحق بـ (دحرج) أو للتضعيف كما في (كبّر). فمهما وجدت من حرف خارج على هذه العشرة فاحكم له بالأصالة بتةً[2]. أما الزّيادة فتعرف بأدلّة هي[3]:

– **الاشتقّاق:** وهو أقوى الأدلّة، ويعني أن يثبت اتصال دلاليٌّ قريب أو بعيد بين الكلمة الرّباعيّة أوالخماسيّة التي تشتمل على حرف من (سالتّمونيها) وأخرى ثلاثية خلْوٍ منه كما في(الدّلامص: (الدّرع البراقة اللّينة) فهي من(دلَصت الدّرع) أي (لانت) فالميم زائدة[4].

---

[1] – الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، تح: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت: 1982، دار الكتب العلمية، ج1، ص 47 وما بعدها. ج2، ص 320 وما بعدها.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 235 وما بعدها.

[3] – الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص 323 وما بعدها.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 247 و325.

– **عدم النّظير:** ويعني ألّا يؤدي الحكم بأصالة الحرف في الكلمة إلى خروجها عن الأوزان المحددة والمعروفة، بأن تزيد بناءً في أبنية الرّباعيّ أو الخماسيّ. ولذلك عدوا النّون زائدة في كَنَهْبَل: من (أشجار البادية)؛ إذ لا نظير لهذه الصّيغة في أوزان الخماسي[1].

– **غلبة الزّيادة:** وهي خاصة بما لاحظوه من اطّراد زيادة الحرف من (سالتّمونيها) في مواضع معينة من الكلمات، فقد ثبت عندهم بدليل الاشتقّاق كثرة زيادة النّون عندما تكون ثالثّةً ساكنةً يليها حرفان أو أكثر، كما في (شرنبث: الغليظ الكفّين والرّجلين)[2]. فإن وردت علينا كلمة هذه حال النّون فيها، ولم يسعف الاشتقّاق في الحكم بزيادتها، قطعنا بالزّيادة إلحاقاً للفردا المجهول حالُه بالأعم الأغلب.

– **التّرجيح عند التّعارض:** وهذا دليل نحتكم إليه عندما تتعارض الأدلّة الثّلاثة السّابقة فالقياس يحكم بأصالة الميم في (هرماس: من أسماء الأسد) لأنّها إذا لم تكن أولاً فهي أصل عندهم، ولكن الاشتقّاق يثبت زيادتا، في أصل الكلمة (هرس) ووزنها (فعمال). تلك هي القواعد العامة التي حرص معظم اللّغويّين على التّقيّد بها في موضوع زيادة الحروف. فإذا خرج عليهم لغوي مثل أحمد بن يحيى ليقول: إنّ الباء في (زغْدب) زائدة، وإنّ الكلمة مأخوذة من (زغَد البعير في هديره) عاجل ابن جني إلى تخطئته وحمل عليه بأقسى العبارات، فجعل قوله "هذا كلاماً تمجه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير"[3]؛ إذ كيف يجرؤ على القول بزيادة الباء وقد علم أنّها ليست من حروف الزّيادة، فابن جني وكثيرون غيره لا يقنعهم ذاك الاتصال الاشتقاقيّ الشّكلي الدّلاليّ بين (البغثر) و(البغث) مثلاً للحكم بزيادة الرّاء، لا لشيءٍ إلّا لأنّ الأولين حصروا حروف الزّيادة في (سالتّمونيها). ولعلّ ما يثير العجب أنّ ابن جني نفسه يعول كلّ التّعويل على الدّلالة عندما ينتصر لرأي الخليل وأبي الحسن الأخفش اللّذين ذهبا إلى أنّ الهاء في (الهبلع: الكثير الأكل) زائدة، لأنّها من (البلع)

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 322.

[2] – الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج 1، ص 63

[3] – ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 51.

خلافاً لسيبويه الذي أنكر زيادة الهاء فيها وذلك لقلّة زيادة الهاء بعامة، فيقول ابن جني: "ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادا... بأساً ألا ترى أنّ الدّلالة إذا قامت على الشّيء فسبيله أن يقضى به، ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإنّ سبيلك إذا صحت لك الدّلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدّلالة بضد مذهبه...ولعمري إنّ كثرة النّظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقسه"[1]. ولا يعيب هذا الكلام في رأيي، إلّا أنه لا يشمل حرفاً خارجاً عن تلك العشرة المذكورة. فالاشتقّاق إذا شهد بشيء عمل به، ولا التّفات إلى قلّة زيادة الحرف ولذلك قدموا دليل الاشتقّاق في تمييز الزّائد من الأصلي على الغلبة وعدم النّظير وكون الأصل أصالة الحروف.

- كيف خالف ابن فارس قواعد النّحاة؟ ولننظر ما حظّ تلك القواعد من الحضور في عمل ابن فارس التأثيليّ؟ لا أشكّ، أنّ عقل ابن فارسٍ كان أُشرِب كلّ تلك المسائل بجزئياتها الدّقيقة وتفريعاتها المرهقة، ولكن يبدو أنه- وهو كوفيّ المذهب- لم تلْزمه هذه القواعد، فهو لا يتردد في ربط الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة بأصولها الثّلاثيّة مادام قد رأى هو نفسه أنّ الاشتقّاق يشهد لذلك، سواءٌ أكان الاتصال المعنوي بين الكلمات واضحاً ومحقّقاً مثل (بعير صلْخد: صلب) واللّام زائدة، وإنما هو من: صخد والصّخرة صيخود: شديدة صلبة[2]. أم ضعيفاً وبعيداً يحوج إلى الملاطفة كيما يعقده ولو بأوهى سبب، بل ربما لوى أعناق المعاني وصرفها عن وجهها ليستقيم في ظنه هذا الاتصال. كما فعل في تأثيله لـ (الغطرسة: التّكبر) حيث جعل الرّاء زائدة، أخذه من (الغطس) قال: "كأنه يغلب الإنسان ويقهره حتّى كأنه غطَسه أي غطّسه"، وهو قبل هذا كلّه وبعده لا يلتفت إلى ما تواضع عليه النّحاة من القواعد المذكورة وغيرها. والأمثلة الآتية تثبت ذلك:

---

[1] - عثمان أبو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب، ط1. بيروت: 2000م، دار الكتب العلمية، ج2، ص 222.

[2] - ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج3، ص 350، وابن منظور، لسان العرب، مادّة: (صخب).

1- الحروف التي صرح بزيادتها وهي ليست من (سالتّمونيها) عددها ستة عشر حرفاً وهي: (ب- ج- ح- خ- د- ذ- ر- ز- ش- ض- ط- ع- غ- ف- ق- ك) ومن الأمثلة في هذا الجدول:

الكلمة	معناها	الحرف المزيد	الأصل المزيد	الكلمة	معناها	الحرف المزيد	الأصل المزيد
بحظَل	قفز	ب	حظل	طَرفَش (طرفشت عينه)	أظلمت	ش	طرف
تجَرجم	تقبض	ج	رجم	العفْضاج	السّمين الرّخو	ض	عفج
الحَوأب	الوّادي الوّاسع	ح	وأَب	الفرشاط	الوّاسع	ط	فرش
تدربس	تقدم	د	ربس	الدّعلَجة	التّردد	ع	دلج
البرزخ	الحائل بين الشّيئين	خ	برز	دغْفق (دغْفق الماءَ)	صبه	غ	دفق
الشّرذمة	القليل من النّاس	ذ	شرم	صلفع (صلْفع رأسه)	حلقه	ف	صلع

الهَزرقة	**ر**	**أسوأ الضّحك**	**هزِق**	**شبرق (شبرق اللّحم)**	**قطّعه**	**ق**	**شبر**
الزّغْرب	**الماء الكثير**	**ز**	**غَرب**	**الصّملك**	**الشّديد القوة**	**ك**	**صمل**

2- حُكم النّحاة بزيادة النّون إذا كانت ثالثةً ساكنة وبعدها حرفان أو أكثر، لكن ابن فارس لا يرى ذلك في الكلمات الآتية فقد زعمها موضوعة وضعاً:

(جلَنفع - مجلنظي -حزنبل خبنداة- زبنتر- سبنتى- سبنداه- ضفَندد- قَلَنفَس- هبنقَع).

3- أجمع النّحاة على أنّ بعض الأفعال من مزيد الرّباعيّ أو مزيد الثّلاثيّ، وعدها ابن فارس وجدت كذا في أصل الوّضع، وكأنه إذ لم يقع على الرّباعيّ أو الثّلاثيّ الذي اشتقّت منه ظن أنّها وضعت بصيغتها تلك[1]: الرّباعيّ المزيد[2].

أ)- **(اِفْعَلَلَّ)**: (اتلأب- اجلخم- اسمهر- اذلعب- اسبكر- اضمحلّ- اضبأك- اضفأد- اطرخم - اقمعد- افذعلّ). ويدخل في هذا جميع المشتقّات الجارية على الفعل وهي عنده موضوعة:

(مجلعب - مجلخد- مسمهر- مسجهر - مسلحب).

ب)- **(اِفْعَنْلَلَ)**: (اقْرنبع- اسحنفر).

[1] - ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج4، ص 431.

[2] - الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج، ص 113

ج)- (**اِفْعَنْلَلَ**)[1]: الثّلاثيّ الملحق بالخماسي بزيادة حرفين (احبنطى - اسحنكك- اسرندى - اغرندى).

4- أجمع النّحاة على أنّ تكرار الحرف في كلمة تزيد حروفها عن ثلاثة دليل على زيادته إذا لم يفصل بين المتماثلين حرف أصلي[2]، ولكن ابن فارس لا يُلقي بالاً لهذه القاعدة ولا يشير إلى زيادة أحد المتماثلين في: (خنفقيق-خنذيذ-خنشليل-هلبسيس).

5- لا خلاف بين الجمهور في أنّ الياء لا تكون مع ثلاثة إلّا زائدة، ولكن ابن فارس يجعل الكلمات الآتية موضوعة، والصّحيح، عندهم، أنّها ملحقة بالرّباعيّ (دحرج) بزيادة الياء[3]: (خيفَس، خيعل عيهرة).، (وكذلك لا تكون الوّاو أصليّة أبداً إن وجدت مع ثلاثة أصول أو أكثر إذا لم تكن أول الكلمة[4]. في حين يراها ابن فارس أصليّة في: (حزور- حبوكر- خنزوان - سرومط - شوقَب - سوذَق - هركَولة) وكأنه لمّا لم يجد الكلمة مستعملة من غير ياء أو واو حكم بأصالتّها فيها. وقد علمنا أنّ ما جهل اشتقّاقه يحمل على ما علم فيه ذلك، إلحاقاً للفردا هول حالُه بالأعم الأغلب، فعدم نقل (زنب) عن العرب - مثلاً- لا يعني أنّ الياء في (زينب) أصليّة فيها[5].

6- يمنع الجمهور زيادة حرفين أول الكلمة إن لم تكن جارية على فعلها، كما في (منفعل) مثلاً[6]. لكن ابن فارس ذهب إلى زيادة العين والنّون معاً في (عنجرد) قال: هي المرأة السّليطة الجريئة، والعين في ذلك زائدة، وإنما هو من تجردها للخصومة وقلّة حيائها فقد ربطها بـ (جرد) لأنه لمح ارتباطاً دلاليّا معها.

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج4، ص 286 و287.

[2] - الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 16.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج4، ص 236- وص 148. الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص 374.

[4] - الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج 2، ص 375.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص 54.

[6] - سيبويه، الكتاب، ج4، ص 309.

تلك بعض الأوجه التي خرج فيها ابن فارس عن سلطة قواعد الجمهور من النّحاة.

ثانيا: منهج ابن فارس في تأثيل للجذور الرّباعيّة والخماسيّة:

1-**المنحوت:** وفيه يقول: "اعلم أنّ للرّباعيّ والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النّظر الدّقيق وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ"[1]. ومن أمثلة هذا القسم عنده:(جعفله: صرعه) منحوت من (جفله) و(جعفه) وكلاهما بمعنى (صرعه وضرب به الأرض). ومنها ما جعله منحوتاً من ثلاث كلمات مثل (العصلَبِي: الشّديد الباقي) فهي عنده من (عصب) و(صلب) و(عصل)♣ وكلّها تدلّ على قوة الشّيء.

2- المزيد: وفيه يقول: "ومن هذا الباب ما يجيء على الرّباعيّ وهو من الثّلاثيّ... لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة"[2]. ومن أمثلته على هذا القسم مما زيد فيه حرف واحد (عنقود) فهي من (عقد) زيدت فيها النّون. ومما زيد فيه حرفان (القَصنصع: القصير) فهي من (قصع) وزيد فيها النّون والصّاد.

3- الموضوع: وفيه يقول: "والضّرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس"[3] ومن أمثلته (الُفرعل: ولد الضّبع).و(القياس) عند ابن فارس يعني ارتداد الكلمة إلى أصلٍ محدد تقاس عليه أو ترجع إليه في شكلها ودلالتّها معاً، ولو تباعدت تلك الدّلالة عن دلالة الأصل فأحوجت إلى المصانعة في ردها إليه بحيث يمكن أن يحكم أنّها مشتقّة منه سواءٌ أكان ذلك الأصل كلمة واحدة أم كلمتين أم ثلاثاً. تلك هي الأقسام التي وزع عليها ابن فارس ما زاد على ثلاثة من الكلمات. ويُذكر هنا أنّ بعضاً من تلك الكلمات أشكل عليه

---

[1] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج 1، ص 328-329.

♣ – سنكتفي في هذا الفصل بذكر أمثلة ابن فارسٍ في المتن حيث يكون جذر المادّة: بين قوسين من غير الإحالة على محلّها في معجم (مقاييس اللّغة) حتّى نخفف من الحواشي السفليّة الكثيرة.

[2] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 331.

[3] – المرجع نفسه، ص 329.

أمره، فتردد في نسبته إلى النّحت أو الزّيادة أو الوّضع، ومن ذلك: (الجَندل: الحجر) حيث يقول: " فممكن أن يكون نونه زائدة، ويكون من (الجدل) وهو صلابة في الشّيء... ويجوز أن يكون منحوتاً من هذا ومن (الجَند) وهي أرض صلبة". ومن ذلك أيضاً (الزّمخر: الكثير الملتف من الشّجر) فقد جعله موضوعاً ثم استدرك فقال: "وممكن أن تكون الميم فيه زائدة ويكون من زخر النّبات". أما ما تردد فيه بين النّحت والوّضع فكلمّة واحدّة هي (الدّلْقم: النّاقة التيُ أكلت أسنانها من الكبر) فقد جعلها مع الموضوع وضعاً ثم أردف: ويحتمل أن تكون هذه منحوتة من (دقمت فاه إذا كسرته) ومن (دلق، إذا خرج، كأن لسأنّها يندلق).

ثالثّا: نقد أحكام ابن فارس في أصل الجذور الرّباعيّة والخماسيّة:

1- في النّحت: إنّ أقدم إشارة إلى النّحت اصطلاحاً لغوياً جاءتنا من إمام العربيّة الخليل بن أحمد، فقد ذكره في سياق كلامه على امتناع ائتلاف صوتين حلقيين في الكلمة إلّا أن يشتق فعل من جمعٍ بين كلمتين، مثل (حي على) قال: " فهذه كلمة جمعت من (حي) ومن (على) وتقول منه: (حيعلَ حيعلةً)... أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقّوا فعلاً... فهذا من النّحت"[1]. وقد ظلّت أمثلة النّحت قليلة قبل وضع ابن فارس لمقاييسه، لا تكاد تتجاوز السّتين كلمةً نحت معظمها لاختصار أسماء الأعلام ولاسيما القبائل، عند النّسبة إليها كما في (عبدري) المنحوتة من (عبد الدّار) أو لحكاية العبارات الإسلامية المالوّفة من مثل (بسمل) (قال: بسم اللّه)[2]. ولكن ابن فارس جاء فوسع ما كان قبله ضيقاً عندما قال: "اعلم أنّ للرّباعيّ والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النّظر الدّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: (حيعل الرّجل) إذا قال: (حي

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص 60 و 61.

[2] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 393.

على). ومن الشّيء الذي كان متفق عليه قولهم: (عبشمي) وقوله: (وتضحك مني شيخة (عبشمية)"[1]

وقد علمنا أنّ مذهب ابن فارس ذاك كان فكرة ابتدعها فخرج بها على ما أجمع عليه اللّغويّون. ولعلّ ذلك كان سبباً في نكوصهم عن تبنيه والاحتفال به واعتماده فيما ألّفوا من كتب في ظواهر اللّغة، وكأنهم لمّا تسامعوا بمذهبه أنكروه جملةً. حتّى جاء عصر النّهضة العربيّة، ووجد القائمون على أمر اللّغة أنفسهم أمام سيل من أسماء المخترعات والمصطلحات الأجنبية التي تحتاج إلى مقابلات لها في العربيّة فجعلوا يبحثون عن وسائل لتوليد مفردات يطلقوا على ما يستجد في عصرهم، وكان النّحت إحدى تلك الوّسائل، ولن تجد كالنّحت ظاهرةً لغويّة اختلف في أمرها دارسو اللّغة المحدثون، وانقسموا فيها شيعاً وأحزاباً، كلّ حزبٍ بما لديهم قنعون[2]، فمنهم من دعا إلى فتح الباب في العربيّة لتوليد الكلمات على طريقة النّحت، وهو ما يسميه بعضهم (بالاشتقّاق الكّبار) ولاسيما في ترجمة المصطلحات العلمية. ومنهم من رأى أنّ في العربيّة مندوحةً عن اللّجوء إليه بما غنيت به من صيغ صرفية تمدها بحاجتها من توليد الكلمات بطريقة الاشتقّاق الصّغير أو العام، وهؤلاء يرون النّحت سماعياً يوقف فيه عند القليل مما نقل عن القدماء، وهو أمثلّة لا تتجاوز بضع عشرات عدداً مثل: (حمدل- عبشمي...). أما أولئك فيرونه قياسياً، عُمدتهم في ذلك صاحب المقاييس الذي أكثر من أمثلة النّحت في مقاييسه، والكثرة تبيح القياس بإجماع. بل إنّ بعضهم اجتهد في استنباط قواعد من الأمثلة المنقولة عن النّحت يلتزم بها الاشتقاقيّون عند اللّجوء إليه. وبين هؤلاء وأولئك فريق وسط يقيد الإقدام على النّحت بإلحاح الحاجة إليه. ولكلّ فريق في مذهبه أسباب ومسوغات. على أننا نستطيع أن نجزم بأنّ من احتج لجواز

[1] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج 1، ص 328، 329.

[2] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 406 وما بعدها. ومصطفى جواد، المباحث اللّغويّة في العراق، ط2. بغداد: 1965م مطبعة العاني، ص 88.

النّحت قياساً على الأمثلة الكثيرة التي ساقها ابن فارس، لم يتدبر تلك الأمثلة جيداً. فقد وجدنا بالتّقصي المتأني أنّ معظم أمثلة ابن فارس تلك لم تنشأ بطريق النّحت، وإنما بطريق المخالفة الصّوتيّة بإبدال أحد المتماثلين في الثّلاثيّ المضعف صوتاً آخر مخالفاً لهما، كما في (فرشح: باعد ما بين قدميه) فقد زعمها ابن فارس منحوتةً من (فشح) و(فرش) والصّحيح الذي تؤكّده قوانين التّغيّرات الصّوتيّة في الكلمات هو أنّها من (فشح) أبدلت إحدى الشّينين (راءً) للتخلّص من الجهد الزّائد الذي يقتضيه إنتاج الصّوت المضعف[1]. أضف إلى ذلك أنّ ابن فارس غفَل عن أثر عاملي الإبدال والقلب المكانيّ في كثيرٍ من الأمثلة، مما أداه إلى أن ينسب الكلمة إلى النّحت في مكان، وما اشتقّ منها بإبدالٍ أو قلب إلى الوّضع أو الزّيادة في مكان آخر. ومن ذلك:

1- اسمهد: السّنام، إذ حسن وامتلأ، وهذا منحوت من (مهد) و(سهد).

2- المسمغد: الوّارم. وقد جعله موضوعاً. جاء في اللّسان: " اسمهد سنامه: عظم" و"المسمغد: المنتفخ والوّارم، واسمغد الرّجل: امتلأ غضباً، والمسمغد: المتكبر المنتفخ غضباً". والذي صح عندي أنّ الكلمتين كلتيهما من أصلٍ واحد هو (سمد). ففي اللّسان: المسمئد: الوّارم. واسمأد: ورِم، وقيل: ورم غضباً، واسمد واسماد واسمأد من الغضب. وقد وضح رمضان عبد التّواب افعهلّ/افعللّ) ونص افعألّ كيف تطوّر مثل هذه الكلمات وفق الصّورة الآتية: (افعالّ على(اسمأد)و(اسمغد)و(اسمهد) في أمثلته[2]. فابن فارس هنا لم يتنبه إلى مكان الإبدال، فجعل إحدى الكلمتين منحوتةً والأخرى موضوعة. وأوضح من ذلك كلّه وأدعى إلى الحكم على تخبط الرّجل في بعض أحكامه ما يأتي:

1- الجَمعرة: الأرض الغليظة، فهذا من(الجمع) ومن (الجمر).

---

[1] – وقد كان سيبويه أشار إلى هذه الظّاهرة حين قال: "اعلم أن التّضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد" الكتاب، ج 4، ص 414. وقد ضرب أمثلة على تلك الظّاهرة في باب آخر هو (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التّضعيف) ج 4، ص 424.

[2] – رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللّغة، ص 193 وما بعدها.

2- الجمعرة: الأرض ذات الحجارة، وهذا من (الجمرات) ومن (المعر).

فالظّاهر أنه سها عندما نحت الكلمة نفسها من أصول مختلفة. على أني لا أرى العين في (جمعر) إلا بدلاً من الهاء في (جمهر) فالجمهور: الأرض المشرفة على ما حولها، والرّمل الكثير المتراكم.وجمهرت الشّيء: جمعته. وقد أرجع ابن فارس هذه الأخيرة إلى النّحت من(جمر) و(جهر) ولعلّه مصيب في هذا، (لأنّ (جمر الشّيء: جمعه) و(الجَهر: العلو والجهراء: الرّابية السّهلة العريضة[1]. أما القلب المكاني الذي فاته ملاحظته في كلمات عدة فمن أمثلته:

1- اقْفَعلّت يده: تقبضت، وهذا مما زيدت فيه اللّام، وهو من تقفّع الشّيء.

2- القلفع: ما يبس من الطّين على الأرض، منحوتة من ثلاث كلمات: (قفع) و(قلع) و(قلف).

وجاء في اللّسان:

1- قَفْعل: الاقفعلال: تشنج الأصابع والكف من برد أو داءٍ، وفي لغة أخرى (اقلعف).

2- قلفع: القَلْفَع: الطّين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقّق واللّام زائدة.

3- قفع: قفّع البرد أصابعه: أيبسها وقبضها. فالكلمات جميعها ترجع إلى أصل واحد هو (قَفَع) ثم أبدلت الفاء الأولى في (قفّع) لاماً للمخالفة الصّوتيّة، ثم أصاب حروفها قلب مكانيٌّ، لكن ابن فارس لم يتنبه إلى ذلك حين جعل (اقفعلّ) مزيدة، و(القَلفع) منحوتة. وهذه أزواج أخرى أمثلةً على عدم ملاحظته أثر عامل الإبدال، أو القلب المكاني، أو كليهما في التّغيير الصّوتي للكلمة: (بحثَر/ تبعثَر) (مسمقر/ اصمقر) (المسلَهِب/ المسلَحب) (العفْضاج

[1] – ولعلّه مصيب في هذا، لأنّ (جمر الشيء: جمعه) و(الجَهر: العلو والجهراء: الرابية السهلة العريضة).وذهب عبد الرحمن دركزللي إلى أن (الجمعرة) من: اجمار← اجمأر← اجمعر. وهو وجه حسن يُنظر أطروحته: النّحت في اللّغة العربيّة،. ص 219

/ العفْلَق) (العشنق / العشنط) (الخَرفَجُة / الخَبرنج) (مزلَعب / الذّعلبُة) (السّحبل / المسلَحب) (عركَس / عكْمس/ اعلَنكَس) (العكْبرة/ الجَرعب) (الغذْمرة / الهَذْرمة).

هذا الجدول يضم عدداً من الكلمات التي أمكننا ردها إلى أصول ثلاثية من خلال معجمي لسان العرب والجمهرة[1]:

الكلمة	في اللّسان والجمهرة	الأصل عند ابن فارس	الأصل الثّلاثيّ الصّحيح
تجرمز: ذهب.	ذهب ونكص	(تجرم): قطع.(جرز): قطع. (رمز): اضطرب وتحرك.	(جمز) في الأرض: ذهب و أسرع هارباً.
الحمارس: الرّجل الشّديد.	الشّديد الجريء، الشّجاع	(حمس): الحميس: الشّديد (مرس): المتمرس بالشّيء	(حمس): اشتد. المتحمس: الشّديد الحماسة الشّجاعة
الخَنثَر: الشّيء الخسيس يبقى من متاع القوم في الدّار إذا تحملوا	المعنى نفسه	(خنث): الخنث المسترخي المتكسر. (خثر): أقام ولم يكد يبرح	(خثر): خثارة الشّيء: بقيته. والخثار: ما يبقى

[1] – إنما اعتمدنا على هذين المعجمين في مقابلة مواد ابن فارس مع ما جاء فيهما لأنّ اللسان هو من أوعب المعجمات وأصحها، أما الجمهرة لابن دريد (ت321هـ) فمن حيث هو من أقدمها وأحد مصادر ابن فارس الخمسة التّي استقى مادّة: مقاييسه منها.

			على المائدة.
الدّلْقم: النّاقة التي أكلت أسنانها من الكبر.	المعنى نفسه	(دقَمت فاه): كسرته (دلق): خرج كأن لسأنّها يندلق	(دقم): دقمه ودمقه: كسر أسنانه. الدّقم: المكسور أسنانه.
الزّهلوق: الخفيف.	المعنى نفسه.	(زلق): لم يثبت في مقامه (زهق): سبق وتقدم.	(زهق) الفرس والرّاحلة سبق وتقدم فرس ذات أزاهيق: أي جري سريع.
دغْمرت الحديث: خلطته. المعنى	المعنى نفسه.	(دغم): أدغمت الحرف في الحرف أخفيته. (دغر): دخل على الشّيء.	(دغر): الدّغر: الخلط.
العنابل: الوّتر الغليظ.	المعنى نفسه.	(عنب): الثّمر المعروف. (العبل): أصل يدلّ على ضخم.	(عبل): العبل: الضّخم من كلّ شيء.
الفَلْقم: الوّاسع.	المعنى نفسه	(الفلق): الفتح	(فقم) الشّيء:

		(لقم): أكل. كأنه من سعته يلقم الأشياء.	اتسع.
الكردوس: الخيل العظيمة.	المعنى نفسه.	(كرد): طرد. (كدس) و (كرس)	(كدس): تكدست الخيل: اجتمعت وركب بعضها بعضاً.
الهلْقام: الضّخم الوّاسع البطن.	الضّخم الطّويل الوّاسع الأشداق. هلقم ابتعله. الهلقم: المتبلّع	(هقم): البحر الهيقم: الوّاسع. (لقم): الشّيء من لَقْمِ الشّيء.	(هقم): الهقم: الرّجل الكثير الأكل قم الطّعام: لقمهُ لقماً عظاماً. بحر هيقم وهقم: واسع.
البُرجد– بزمخ– جردب– الجرفاس– الجَلْفَزيز– الدّلَهمس الضّبطْر– العصفر– الفَرزدقة– الُفرهد– القَفَندر.			دخيلة من الفارسية

وقد كنا ذكرنا أن عدد الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة التي حشدها ابن فارس في مقاييسه هو (603) كلمات، وأنه قطع بأن مئة وخمساً وثلاثين (135) منها منحوتة، أمكن أن نقول إن ما زاد على الثّلاثيّ أقلّه منحوت لا أكثره، وهذا، أنّ مذهب ابن فارس في النّحت، ليس بمستنكرٍ على الجملة كما ذهب إليه بعض الباحثين، فمن تعجل الأمور أن

نسم صنيعه بالفساد والخطَل من غير تروّ وتدقيق♠، فقد بلغ عدد الكلمات التي سلّمت له بصحة نحتها مما ذكر (26) بل إنّ بعض ما صنفه مع المزيد والموضوع يمكن أن نرده إلى النّحت على ما سنرى. وقد يقوي ما قلناه أنّ ما جاء في المقاييس مما زاد على ثلاثة يكاد يعادل ربع الكلمات التي وردت في لسان العرب فقط♣، وغني عن البيان أنْ ليس ما يمنع أن يكون بعض ما أغفل ذكره ابن فارس في مقاييسه قد وُلد أيضاً بطريق النّحت، وإن كان الفصل في هذه المسألة يحتاج إلى بحث خاص به. أما معيارنا في الحكم على الكلمة بأنّها منحوتة من أصلين فهو في تقارب الكلمات الثّلاث من حيث الشّكل والدّلالة، خلافاً لما اشترطه بعض الباحثين من أن يحمل أصلا الكلمة المنحوتة معنيين مختلفين لتجمع هذه الأخيرة بينهما، نحو (دمعز) التي جمعت بين (دام) و(عز).

وبالقياس على ما حده هؤلاء لا تعد كلمة مثل (الجذْمور: أصل السّعفة) منحوتةً من (الجَذْم) و(الجذَر)؛ لأنّها جميعاً بمعنى واحد هو (أصل الشّيء)[1]. والمفارقة هنا أنّ ابن فارس يرى أنّ هذه الكلمة من أدلّ الدّليل على صحة مذهبه في النّحت، وهو الصّحيح عندي؛ إذ إنّ ما شرطه هؤلاء قد تصلح مراعاته عندما يبحث المشتغلون في أمور التّرجمة وصنع المصطلحات عن كلمة عربيّة يطلقوا على مسمى حادث أو مصطلح علمي طارئ، أما في اللّغة الطّبيعيّة، أعني: تلك التي تجري على السّنة النّاس ويصرفون بها شؤون حياتهم من غير تفكير في قواعدها، فالأمر مختلف، فكثيراً ما يقع تداخل بين الصّور السّمعية للكلمات في ذهن المتكلّم يريد أن ينتج كلمة ما فإذا به ينطق بلفظ هجين بتأثير كلمة أخرى

♠ – كما فعل كل من عبد الله العلالي في كتابه مقدمة لدرس لغة العرب، ط2، بيروت، لبنان: دار الجديد،. 1997، ص 230. وعلي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللّغة، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنّشر، ص 207. ومصطفى جواد في المباحث اللّغويّة في العراق، ص 89.

♣ – نقل الأستاذ مزيد نعيم أن عدد الجذور الرباعية في لسان العرب هو (2458) أما الخماسية فهو (187) وهذا يعني أن نسبة ما ذكره ابن فارس من تلك الجذور في مقاييسه لا تتجاوز (26.5%) من الجذور العربيّة الواردة في اللسان. مزيد نعيم، المرجع السّابق، ص 147.

[1] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 404. وصبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص 269.

مشاكلة زاحمت الكلمة المنشودة، كما اتفق لبعض أساتذة الفلسفة عندما استعمل في مقالٍ له اللّفظ (يعبه) وهو يريد (يعبأ) ولكن تداخل هذا الأخير مع الفعل (يأبه) ولّد لفظاً غريباً عن المعجم العربيّ، فلو أنّ مثل هذا اللّفظ عرض لأحد علماء العربيّة إبان جمع اللّغة من الأعراب في البوادي لما ترددوا في تدوينه ليدخل المعجم مع أخويه المرادفين له. وقد فسر ستيفن أولمن هذه الظّاهرة عند كلامه على النّحت قائلاً: "ربما لا يستطيع المتكلّم أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، ربما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلاً تاماً والنّتيجة الطّبيعيّة لمثل هذه الزّلة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمةً واحدة عن طريق المزج بينهما"[1]. ومما يعزز وقوع مثل هذه الزّلّات في العربيّة على وجه الخصوص أنّ كثيراً من كلماتها الثّلاثيّة يشكّل أسراً تشترك أفرادها في صوتين وتختلف في الثّالث مع دلالتّها على معان متقاربة جداً، كما في ((جز- جزأ-جزر- جزع - جزل- جزم) التي تدلّ على القطع*. فالصّورة الصّوتيّة المعبرة عن الصّور الذّهنية تحتوي على أجزاء متداخلة، مما أدى إلى تداخل الأفعال المتقاربة في المعنى وفي الصّوت فتتشكّل عن هذا التّداخل أفعال رباعية مثل ((دحرج) من (دحر) و(درج) و(زحلف) من (زحل) و(زحف).

في ضوء هذا التّفسير يمكن أن نقبل بعض ما جعله ابن فارس منحوتاً، فهو لا يدعو إلى تبني النّحت وسيلةً في توليد الكلمات، فإن هو إلّا واصف أو مؤول لما حصل في يده مما زاد على ثلاثة. فإنْ نحن لم نسلّم بهذا التّفسير، فكيف لأحد أن يدلّنا على الطّريقة التي ولدت بها كلمة مثل (بعثَق)؟ كيف ولا قانونَ صوتياً يصلح مفسراً لولادة هذه الكلمة من (بثَق) وحدها أو من (بعق) وحدها. إذ إنّ الأصل في التّخلص من التّضعيف بقصد تقليل

[1] – أولمن، ستيفن، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، ط12. القاهرة: دت، دار غريب، ص 164.

* – جعل بعض الباحثين في مثل هذه الظّاهرة في العربيّة دليلاً على أنّ مفرداتها كانت في بدء نشوئها ثنائية الحروف تحاكي أصوات الطّبيعة، ثمّ زيد فيها حرف ثالث نوع من الدّلالة الأصلية، وهو ما يسمى عندهم بـ (الثّنائية التّاريخيّة). يُنظر شرحاً لهذه الظّاهرة في صبحي الصالح، المصدر السّابق، ص 147 وما بعدها.

الجهد يكون بإبدال أحد المتماثلين صوتاً سهلاً هو أحد أصوات المجموعة (ي. و. ر. ن. ل .م). فلِمَ اختار العربيّ الأول العين مكان الثّاء الأولى في (بثّق) والعين من أحوج الأصوات إلى الجهد العضلي في إنتاجه؟ نعم، إنه تداخل الثّلاثيّين (بعق) و(بثق) هو المسؤول عن نشوء هذه الكلمة.

ومثلها (الهمرجة: الاختلاط...وهمرجت عليه الخبر همرجةً: خلطته). فقد رآها ابن فارس منحوتةً

من (همج) و(هرج) و(مرج) ولا أظنه إلا مصيباً في ذلك؛ ففي اللّسان: " (همج) الهَمج من النّاس هم الأخلاط، وكل شيء ترك بعضه يموج في بعض فهو هامج. و(هرج): الهَرج: الاختلاط... هرج النّاس هرجاً: اختلطوا. و(مرج): مرج الأمر: التّبس واختلط وأمر مريج: مختلط"[1]. وهناك طريقّة أخرى يمكن أن تكون بعض المنحوتات قد نشأت عنها، فقد يجد المرء نفسه أمام شيءٍ ما يظن أنّ لفظاً واحداً لا ينهض بوصفه أو الدّلالة عليه، فيعمد إلى استطراف كلمة من مزيج اثنتين قاصداً بذلك إظهار براعته اللّغويّة ألا يمكن أن نحمل على هذه الطّريقة ولادة (الهدلق: المسترخي) التي أرجعها صاحب المقاييس إلى (هدل) و(دلق)؟ ففي اللّسان: (هدلق): بعير هدلق: واسع الأشداق... والهدلق: النّاقة الطّويلة المشفر. و(دلق): اندلق بطنه: استرخى وخرج متقدماً... ودلق البعير شفْشفَته: أخرجها فاندلقت. (هدل): هدل الشّيءَ: أرخاه... والهَدل: استرخاء المشفر الأسفل...وهدل البعير: طال مشفره... وقد دلت شفته أي: استرخت. ومثلها (البِرقش): وهو طائر. منحوتة عنده من (رقش) و(البرش) وفي اللّسان: (بِرقش): طائر متلون صغير: أعلى ريشه أغبر، وأوسطه أحمر، وأسفله أسود. (برش): البرش: لون مختلف: نقطٌة حمراءُ، وأخرى سوداء أو غبراء أو نحو ذلك. والأبرش: الذي فيه الوّان وخلْط. (رقش): الرّقش كالنّقش: لون فيه كدرٌة و سواد ونح وهما. وحية رقشاء: فيها نقَط سوداء وبياض. فكأني بالعربيّ الذي اشتقّ هاتين الكلمتين

[1] – ابن منظور، لسان العرب، المواد همج– هرج –مرج.

قد نظر إلى مدلول كلّ منهما، فأحس بقصور الدّالّ عليه عن الوّفاء بحقّه من الوّصف منفرداً فأدمج ذلك الدّالَّ في آخر، وفي ظنه أما معاً أقدر على الإحاطة بأجزاء الصّورة. ومثَّله في ذلك كمثل الرّسام يخلط اللّونين البسيطين ليصنع من مزاجهما لوناً ثالثاً يراه أقدر على التّعبير ونقل الأفكار التي تتزاحم في خاطره. وفي هذا العمل جنس من الإبداع من الاثنين. ولعلّ في نشوء الكلمات بتينك الطّريقتين تفسيراً لما ذهب إليه عبد اللّه العلايلي ومحمد المبارك من أن النّحت ظاهرّة ترجع إلى طفولة اللّغة[1]، بعد كلّ ما ذكرنا لا يبقى وجه لما وصم به بعض الباحثين مذهب ابن فارس في النّحت بأنه ضرب من العبث اللّغويّ لا مسوغَ له من حيث إنه ادعى وقوعه في ألفاظ مستقلة، في حين اشترط هؤلاء في النّحت المقبول أن يكون في كلمتين متعاقبتين في الاستعمال الكلامي الفعلي، وما ذكرناه يدفع دعواهم تلك؛ إذ إن الكلمة لا تعيش منعزلة أبداً، وإن بدت في سياق الكلام كذلك؛ فالكلمات تتسم خارج الخطاب بشيء مشترك وتترابط في الذّاكرة مشكلة مجموعات تسودها علاقات مختلفة، فكلمّة ما أياً تكن تستدعي كلماتُ أخر تنبثق في الذّهن لا شعورياً، والجامع لهذه الكلمات هو علاقات ترابطية تجعلها صيغاً منطوقة بالقوة لا بالفعل.

2- في الزّيادة: يمهد ابن فارس لكلامه في الرّباعيّات والخماسيات ببيان مذهبه فيها - كما رأينا- ويقسمها إلى ضربين اثنين: أحدهما المنحوت، والآخر الموضوع. ثمّ يفاجئك عندما يستهلّ التّمثيل للمنحوت بكلمة تنتمي إلى ضربٍ ثالثٌ هو المزيد فيه عندما يقول: "ومما جاء منحوتاً... البلعوم... وغير مشكلٍ أنّ (هذا مأخوذ من بلع، إلّا أنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة"[2]

ولكن مثل هذا التّرخص في استعمال المصطلح أشكل حقّاً على بعض الباحثين الذين فهموا أنّ المنحوت عند ابن فارس يشمل ما أصله كلمتان أو أكثر، وكذلك ما زيد فيه حرف

[1] - عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص 234. ومحمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص للغة العربيّة، ص 125.

[2] - ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 329

أو أكثر. بل إنّ هذا النّهج لبس على الرّاحل صبحي الصّالح مسالكَه فجعله يفترض أنّ الحرف الزّائد إن هو إلّا بقية من كلمة لم يصرح بها ابن فارس، فالميم في (بلعوم) نابت عن كلمة (طعم) مثلاً، وقد نحتت هذه البقية مع أختها لتشكّل ما زاد على الثّلاثيّ. أما اختيار المتكلّم لهذه الحرف دون غيره من حروفها فراجع- عنده – إلى أنه أكثرها قيمةً تعبيرية في تلك الكلمة المفترضة[1]. وما كان ليذهب إلى ذلك لولا أن رأى مثل هذه العبارة تتكرر في غير موضع من الكتاب، ففي مطلع باب الصّاد يقول صاحب المقاييس: "وأما المنحوت فقولهم (الصّعنب: الصّغير الرّأس) فهذا مما زيدت فيه الباء، وأصله الصّاد والعين والنّون"[2]. ويبدو أنّ ذلك الخلط يمكن أن يدخل في باب الاضطراب في المنهج أو الهنات العارضة التي قد تشوب عرض بعض النّظريات المبتكرة في مرحلة النّشوء، فلا يجوز أن تحملنا على تحوير منهج ابن فارس عن وجهه الذي أراده؛ إذ إنه بعد أن أتى على آخر الكلمات المنحوتة في باب الباء عقد باباً آخر استدرك فيه على ما فاته قائلاً: " وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجِيءُ عَلَى الرّباعيّ وَهُوَ مِنَ الثّلاثيّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكِنَّهُمْ يَزِيدُونَ فِيهِ حَرْفًا لِمَعْنًى يُرِيدُونَهُ مِنْ مُبَالَغَةٍ، كَمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي زُرْقُمٍ وَخَلْبَنٍ. لَكِنَّ هَذِهِ الزّيَادَةَ تَقَعُ أَوَّلًا وَغَيْرَ أَوَّلٍ"[3]. وعلى هذه الخطّة بنى سائر كتابه. وما يجعلنا نهتدي إلى هذا الاستنتاج أنه فَصلَ في كتابه (الصّاحبي) بين ظاهرتي النّحت والزّيادة مبيناً طريقة الاشتقّاق والغرض منه في كلّ منهما. يقول هناك تحت عنوان (باب في زيادات الأسماء): "ومن سُنن العرب الزّيادة فِي حروف الاسم، ويكون ذَلِكَ إما للمبالغة وإما للتشويه والتّقبيح. سَمعت مَن أثِقُ بِهِ قال: تفعل العَرب ذَلِكَ للتشويه، يقولون للبعيد مَا بَيْنَ الطّرفين المفرط الطّول "طِرِمّاح"، وإنما أصله من "الطّرَح" وهو البعيد، لكنه لما

[1] – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص 247 وما بعدها.

[2] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج3، ص 249. ويُنظر تأثيله للمواد الآتية (تجرمز، جرضم جخدب دلمص، دعثور سحبل، هزلاج).

[3] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 343.

أفرط طوله سُمي طرمّاحاً، فشُوّه الاسم لمّا شوهت الصّورة"[1]. أما عن النّحت فيقول في أواخر الكتاب: " باب النّحت: العرب تنحت من كلمتين كلمةً واحدةً، (وهو جنس من الاختصار... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللّغة"[2]. فكلامه يصحح بعضه بعضاً♠، وقد بين أنّ النّحت يكون من كلمتين وأنّ الغرض منه اختصارهما في لفظ واحد، أما الزّيادة فهي توسيع لحجم الكلمة الوّاحدة بغرض المبالغة في دلالتّها، وهو ما أومأ إليه ابن جني في أكثر من موضع في (الخصائص) حيث تكلّم عليه في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[3] وباب (قوة اللّفظ لقوة المعنى)[4]، فخَلَط ابن فارس في استخدام المصطلحين وبدا متردداً في حكمه في بعض المواضع حين كان يذكر الزّيادة، ويحدد الحرف المزيد على أصل ثلاثي أو أصلين، ثمّ ينتهي إلى أنّ الكلمات الرّباعيّة منحوتة من ذينك الأصلين، كما في"تحترش القوم: حشدوا، والتّاء فيه زائدة، وإنما الأصل الحرش والتّحريش ... وفيه أيضاً أن يكون من حتر ... فقد صارح الكلمة إذاً من باب النّحت"[5]. وهذا يعني أنّ ذكْره لأكثر من أصل ثلاثي للكلمة الرّباعيّة يجعلها منحوتةً في عُرفه، مهما تردد مصطلح الزّيادة والحروف الزّائدة في سياق تأثيله لهذه الكلمة.

فإذا نظرنا إلى طريقة معالجة ابن فارس لظاهرة الزّيادة لوجدنا أنه اعتمد على الاشتراك أو التّقارب الدّلاليّ بين المزيد وأصله الثّلاثيّ. وقد رأينا عدم اكتراثه بقواعد الصّرفيين والاشتقاقيّين في زيادة الحروف، وقد أظهر إحصاؤنا لمرات زيادة الحروف في

---

[1] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 102

[2] – المرجع نفسه، ص 263.

♠ – ومع ذلك تجده يقع في ما ظاهره أنه تناقض عندما جعل (الصلْدم) مزيدة بالميم في الصّاحبي، و منحوتة من (الصلد) و(الصدم) في المقاييس. ولعل ذلك من باب التّقويم الذّاتي ومراجعة الباحث لآراء سابقة له.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 152.

[4] – المرجع نفسه، ج 3، ص 246.

[5] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج 2، ص 145.

مقاييس اللّغة أنّ الرّاء حلّت في المرتبة الثّالثة بعد الميم فالنّون...الخ، كما يوضّح الجدول الآتي:

عدد مرات الزّيادة لكلّ من الحروف التي صرح بزيادتها ابن فارس														
م	ن	ر	ل	ب	ع	د	هـ	س	ح.ت.ق	ف.ك	ج.ي	ء.ش.ط.و	خ.ذ.ز.ض.غ
50	45	35	31	22	19	12	9	8	6	5	4	2	1

ولا يضعف هذا التّرتيب أن يكون ابن فارس قد جانب الصّواب في بعض أحكامه، فقد أصاب الرّجل وأخطأ، كما سيوضح الجدول الآتي للكلمات التي لم يوفّق في تحديد الحروف الزّائدة فيها، بل إن تقويمنا لأحكامه أظهر أن الرّاء تتقدم على جميع أخواتها في مرات الزّيادة حتّى أنّها سبقت الميم في ذلك. و قد اهتدينا في هذا التّقويم بأمرين معاً: أولهما التّوافق الدّلاليّ بين المزيد وأصله وهو وحده معتمد ابن فارس في هذه الحالة، وثانيهما ما تقره العوامل الصّوتيّة، ولاسيما المخالفة والإبدال؛ إذ لا يجوز الاعتماد على أحد الأمرين وإهمال الآخر، ولتوضيح منهجنا في تحديد الحروف الزّائدة نضرب ثلاثة الأمثلة الآتية:

العمرس والعمّلس:

عند ابن فارس: (العمرس): الشّرس الخلق القوي: (ع + مرس) إنما هو الشّيء المَرِس أي الشّديد الفتل. و(العمّلس): (عمس+ل) الذّئب الخبيث.

عند ابن منظور: (العمرس) و(العمّلس) واحد، إلّا أنّ العمّلس يقال للذئب.

البركلة والكربلة:

عند ابن فارس: (البركلة): مشي الإنسان في الماء والطّين: (ب+ركَل) وإنما هو من تركّل: إذا ضرب بإحدى رجليه فأدخلها في الأرض عند الحفر. و(الكَربلة): وهي رخاوة في

القدمين، وجاء يمشي مكربلاً، كأنه يمشي في الطّين، وهي منحوتة من (ربل): تدلّ على استرخاء اللّحم، و(كبل) تدلّ على القيد، فكأنه إذا مشى ببطء مقيد مسترخي الرّجل.

عند ابن دريد: الكربلة والبركلة: وهو مشي في طينٍ أو خوض في ماء.

ولا شك أنّ إحدى الصّيغتين مقلوبٌة عن الأخرى، وهنا تمدّنا طريقة المخالفة الصّوتيّة بمعرفة أيّهما الأصل وأيهما الفرع؟ إذ ليس ثمّة قانون يسوغ زيادة الباء في (بركل) في حين أنّ مخالفة الباء المضعفة في (كبل: كبلت الأسير: قيدته) تسوغ ولادة الرّباعيّ (كربل) فهذه هي الصّيغة الأصليّة: كبل كربل بركل ولكن ابن فارس لم يتنبه إلى شيء من هذا، فزعم إحداهما مزيدةً والأخرى منحوتةً. والصّحيح أنّ الكلمتين ولدتا من أصل ثلاثي واحد.

3- في الوّضع: إنّ قسم الكلمات الموضوعة هو أقلّ الثّلاثة حظّاً من اهتمام ابن فارس، فعندما نقرأ ما سرده فيه من كلمات، وننظر في تفسيره لها وتعليقاته، فكأنه قد استنفد كلّ قواه في تأثيله للمنحوت والمزيد، فتراه يتعجل الخروج من قسم الكلمات الموضوعة؛ ليأخذ من جديد في ممارسة ما تفنن فيه من ردّ الثّلاثيّات، وما زاد عليها إلى أصولها التي اشتقّت منها. وإلّا فكيف نفهم أنّه التّقط رابطاً بين (الصّمم) المستفاد من (صلخ) و(الصّمالخ: اللّبن الخاثر المتلبد) فتأول ذلك بقوله: "كأنّ اللّبن إذا خُثر لم يكن له عند صبه صوت" وهو الذي غفَل عن التّقاط تلك العلاقة الدّلاليّة الشّكلية الصّارخة بين الرّباعيّ المزيد (اضمحلّ) وأصله (ضحل) فجعله موضوعاً وضعا. إنّ والتّردد والشّك كان بادياً في عبارات ابن فارس في هذا القسم، فهو يحجِم عما كان يقدم على أمثاله، ويحترز من الحكم في ما درج على أن يقطع في أضرابه، فيقول في كتاب الطّاء: " وَمِمَّا وُضِعَ وَلَا يَكَادُ يَكُونُ لَهُ قِيَاسٌ"[1]، ثمّ يختم هذا الكتاب بقوله: " وَكُلُّ الذي ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا قِيَاسَ لَهُ، وَكَأَنَّ النّفْسَ شَاكَّةٌ فِي صِحَّتِهِ، وَإِنْ كُنَّا سَمِعْنَاهُ. وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالصّوَابِ"[2]. وقد تكرر ذلك منه في أكثر موضع ولعلّه كان إذا وجد

[1] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج3، ص358.

[2] – المرجع نفسه، ج3، ص 359.

الكلمة قابلة للاشتقّاق استأنسها، فإن أبت ذلك نبّه إلى شكّه بصحتها بعبارات مثل: " الخَدرنق: هذا من الكلام الذي لا يعول على مثله ولا وجه للشغل به" و" كرازم: أظن هذا مما ت جوز فيه وأنه ليس من كلام العرب، ومما لا يصلُح قبوله بتةً". ولعلّ منهجه هذا، انعكس على طرق تناول الدّارسين لهذا القسم، فلا تجد عندهم إلا عبارات مقتضبة لمحتواه، وإشارات خاطفة لأقل القليل من أمثلته بما لا يقاس على ما حظي به القسمان الأولان من الاهتمام ليس من حيث المساحة التي أفردوها للكلام على كلّ من الأقسام الثّلاثة فقط، وإنما من حيث التّنقير عن أصول الكلمات فيها والتّحقيق في أحكام ابن فارس ومراجعتها على هدي من الأسس اللّغويّة الدّقيقة، وهو ما حاولناه هنا وإليك أمثلة من ذلك أخذتها من المقاييس وقابلتها مع ماجاء عنها في اللّسان والجمهرة:

- ابن فارس: (الحَفَّلج): الرّجل الأفحج.
- ابن منظور: (الحفّلج) و(الحفالج): الأفْحج وهو الذي في رجله اعوجاج.
- ابن دريد: (الحفّلج): المتباعد الرّكبتين كالفحج، وهو أقبح من الفَحج وشر منه.

والفَحج الذي ذكروه هو تباعد ما بين أوساط السّاقين، أو هو اعوجاج في الرّجلين. وفحج رجليه: فرقهما. ابن سيده: والفحجل: الأفحج، زيدت اللّام فيه، كما قيل: عدد طيس وطيسل أي كثير.

ومثله (الخَفَج: عوج في الرّجل. أبو عمرو: الأخفج: الأعوج الرّجل من الرّجال... وعمود أخفج معوج). أليس عجيباً ألا يذهب ابن فارس إلى زيادة اللّام في (الحفلّج) سواء جعلها من (الخَفَج) مع إبدال الخاء حاء، أو من (الفَحج) مع القلب المكاني ولاسيما أن ما لاحظه ابن دريد من أن (الحفلَج) أقبح من (الفحج) وهو القائل في مقاييسه في سبب زيادة العرب للحروف أعني: التّقبيح والتّهويل والتّشنيع، فقد شوه الاسم لمّا زاد تشوه الصّورة.

الفصل الرّابع:

الاستفادة العصريّة من جهود ابن فارس التّأثيليّة.

الفصل الرّابع: الاستفادة العصريّة من جهود ابن فارس التّأثيليّة: أسهمت جهود ابن فارس في فتح المجال أمام الباحثين في إعادة النّظر في أصول الكلمات. ورأينا كيف كان هذا العصر ميدانا لفرض نظريات لأصل الكلمة العربيّة والكشف والتّعليل لبعض ما حار فيه الأقدمون وإعادة النّظر في بعض ما استقرت عليه علوم اللّغة.

أولا: دور جهود ابن فارس التّأثيليّة في دراسة تاريخ الكلمة العربيّة وتطوّرها:

1- التّطوّر في بناء الكلمة: لا شك أن سنة التّطوّر والنّمو وتّبدل الأحوال لحقت باللّغة كغيرها من جوانب الحياة، واللّغة كما يقول علماء اللّغة كائن حي يعيش وينمو ويتغير ويموت. وللكلمة في اللّغة حياتها الخاصة فتولد وتنمو وتموت، ومقتضيات الأحوال هي التي تخرج القدرة الفطرية من حيز القوة إلى حيز الفعل، فالنّفس البشرية عندها الاستعداد الفطري لإخراج ما لدّيها من ألفاظ بمرور الزّمن وتبدل الأحوال. ويستشعر ابن فارس هذا التّطوّر في جوانب اللّغة وخاصة في تلك الألفاظ التي تولد ثم تشتهر على السّنة جيل من الأجيال ثم يخمل ذكرها فيقول: "وقد كان لذلك كله ناس يعرّفونه. وكذلك يعلمون معنى ما نستغربه اليوم نحن من قولنا عبسور في النّاقة وعيسجور وامرأة ضناني وفرس أشق أمق خبق ذهب هذا كله بذهاب أهله، ولم يبق عندنا إلا الرّسم الذي نراه"[1]. ولا ريب أن الزّيادة في الكلمة نوع من هذا التّطوّر والنّمو. والبحث في أصل هذه الكلمة قبل الزّيادة فيها هو الخوض في تاريخها، والتّحقيق في نسبها وجذورها. ونظرية ابن فارس في أصول الرّباعيّ والخماسي بحث تاريخيّ في أصول الكلمات، سبق بها ابن فارس من خاض هذا الحقل. وعندما بدأ البحث المقارن في اللّغات السّاميّة زاد مجال المقابلة فاتضح مدى التّقارب بين نظرية ابن فارس في أصول الرّباعيّ والخماسي وبين تلك النّتائج والدّراسات الحديثة. ففي تلك الدّراسات المقارنة بين اللّغات السّاميّة ومنها العربيّة، كان لدراسة أصول الألفاظ بحوث متعمقة. ووجد علماء اللّغة أن لكثير من الكلمات السّاميّة أصولا نمت بالزّيادة حسب مقتضى

[1] – ابن فارس، الصّاحبي، ص 39.

الحال ويرى بعض الباحثين أن من خصائص اللّغات السّاميّة كثرة الأصول الثّلاثيّة[1]. وإن من المفيد دراسة اللّغات السّاميّة لأنها تؤدي إلى نتائج مفيدة، ونحن نعلم أن أصول جميع الأفعال من اللّغات السّاميّة في أوضاعها الحالية ثلاثيّة الأحرف. أما العدد القليل من الأصول الرّباعيّة التي نجدها في العربيّة والعبرية والسّريانية فليست أصولا حقيقية، إنها صيغ مشتقة أو مركبة تعودنا أن نعدها صيغا أصلية غير مركبة[2]. ودراسة مراد كامل تؤكد أن منشأ الفعل الرّباعيّ في اللّغات السّاميّة مشترك في قيامها على الثّلاثيّة في الأكثر[3]. إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى أن الدّارسات اللّغويّة السّاميّة أفادت في معرفة التّطوّر التّاريخيّ اللّغويّ للّغة العربيّة، وساعدت في معرفة الحروف الأصليّة من الكلمة، فقد التّمسوا بين صورتها الأصليّة المجردة وصورتها المتطوّرة المزيدة جامعا مشتركا، حتّى إذا وجدوه اقتنعوا بان الزّيادة الصّوتيّة ربما أوحت بفارق معنوي جديد ولكنها غالبا تحتفظ بجوهر المعنى الأصلي القديم.

ونظرية ابن فارس تدور في فلك هذا المعنى وتعتمد عليه في العلاقة بين والرّباعيّ وأصله الثّلاثيّ. والنّتيجة التي توصل إليها ابن فارس أن أكثر الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة ما هي إلا أصول ثلاثيّة، وهي نتيجة لا تخرج عن الإطار العام الذي توصل إليه علم اللّغة الحديث في هذا الحقل. وعند دراسة الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة في نظرية ابن فارس وجدنا أن أغلبها مزيدة، وحتّى تلك المنحوتة قابلة أن يكون قد لحق أغلبها حرف مزيد أو أكثر.

ويرى بعض الباحثين أن طريقة الزّيادة كانت أحد السّبل التي تطوّر فيها اللّفظ الرّباعيّ والخماسي، يقول ابراهيم السّامرائي بناء الرّباعيّ جاء بطرق عدة منها[4]:

---

[1] – ملامح من تاريخ اللّغة العربيّة، ص 14.

[2] – حامد عبد القادر "ثنائيّة الأصول" مجلة مجمع اللّغة العربيّة القاهرة: 1381هـ، العدد 11، ص 120.

[3] – مراد كامل "تربيع الفعل الثلاثي في العربيّة وأخواتها من اللغات السامية" مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: 1393هـ ع31، ص 73.

[4] – ابراهيم السمرّائي "التّركيب والبناء في العربيّة" مجلة المجمع العلمي العراقي. العراق: 1379هـ، مج6، ص 295.

ـ إضافة ميم ذيلا أوكسعا (suffix) كقولنا: حرجم.

ـ الاستفادة من التّنوين كما في ضامن وتضامن والأصل تضامّ.

ـ الاستفادة من فك الإدغام في المضعف والتّعويض من الحرف الأول المضعف حرفا آخر كالنّون مثلا كقوله جندل وهو من جدل، قنطر وهو من قطر.

ـ الاستفادة من الميم صدرا في الفعل(prefix) كقولهم مسخر ومشدق.

ويرى بعض الباحثين أن النّحت أحد الوّسائل التي تولدت منها الكلمة يقول أحدهم" السّبب في نشوء بعض المنحوتات أن المتكلم قد يعسر عليه أن يفصل بين كلمتين، وردتا في ذهنه دفعة واحدة وربما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلا تاما. والنّتيجة الطّبيعيّة لمثل هذه الزّلة، وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق النّحت"[1]

ويرى محمد المبارك "أن الرّباعيّ والخماسي كلاهما يرجع إلى ثلاثيين نحت منهما لفظ واحد، قد يكون حقا ولكنه يعود إلى تاريخ اللّغة ومراحلها الماضية لا إلى مرحلتها الأخيرة المستقرة"[2]. ويقول أنه قد يكون "طريقة مستعملة في عصور اللّغة العربيّة القديمة ومن تلك العصور بقيت هذه الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة المنحوتة"[3]. فما المانع إذ أن تكون تلك الكلمات التي قال عنها ابن فارس أنها منحوتة قد نشأت على هذا الحال، يقول ابن فارس في (جرثومة): (قولهم لقرية النّمل جرثومة. فهذا من كلمتين: من جرم وجثم، كأنه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها) وهو وصف دقيق لحال مسكن النّمل، فلا يستبعد أنه في عصر من عصور العربيّة أدمج اللّفظان الثّلاثيّان (جرم) و(جثم) بسبب الاستخدام المتكرر وبسبب التّقارب في تطابق اللّفظين في الحروف.

---

[1] – رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللّغة، ص 301.

[2] – محمد المبارك، فقه اللّغة، ص 288.

[3] – المرجع نفسه، ص 149.

ونرى أن ابن فارس كان دقيقا عندما لم يعمم نظريته على كلّ رباعي وخماسي، بل قال أن هناك ألفاظا رباعيّة وخماسية وضعت هكذا، وليس لها اشتقاق وسماها الموضوع وضعا. ودراسة الموضوع وضعا من النّاحية التّاريخيّة تجعلنا نبحث في تاريخ هذه الكلمات، فقد يكون بعضها مقترضا من لغات أخرى ومنها ما يكون مولدا نشأ بهذا الوّضع في ظرف تاريخيّ معين. ويذهب بعض الباحثين إلى أن المنحوت قد يكون من كلمات قد نحت من بعضها والبعض الآخر اختُزلت حروفها في حرف يعبر عنها تعبيرا معنويا. وأرى دقة ابن فارس في تمييزه لمنشأ المفردة العربيّة فلقد أشار إلى أن الكلمة المنحوتة (تأخذ بحظ) من كلمتين أو أكثر نحتت منهما، فالكلم عنده مشتق مزيدا ومنحوتا من ثلاثي أو موضوع وضعا. ويمكن أن ندخل أيضا المشتق من ثنائيّ، فالثّنائيّون يعولون على أن ابن فارس كان يعمل بالنّظريّة الثّنائيّة، والبعض يرى أنه سبق غيره ممن أشار إليها من الأقدمين. وعلى ذلك نرى أن ابن فارس قد جمع نظرية متكاملة في نشوء الألفاظ العربيّة، فمنه ما كان أصله ثنائيا فزيد عليه حتّى صار ثلاثيا فرباعيا وخماسيا وهذا على رأي أصحاب النّظريّة الثّنائيّة ومنه ما كان ثلاثيا فزيد عليه ومنه ما وضع هكذا وضعا إما ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا. وأرى أننا بحاجة إلى التّعمق والتّحليل والاستقراء العلمي في الألفاظ المركبة وغيرها ولا شك أننا سنستنتج كلمات نحتت تاريخ اللّغة.

2- حروف الزّيادة: دراسة الأحرف المزيدة في المركبات الرّباعيّة والخماسيّة عند ابن فارس تحتاج إلى دراسة متأنية للاستفادة منها في تاريخ الكلمة. وابن فارس يقول في المركب بإضافة حرف أو حرفين "وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجِيءُ عَلَى الرّباعيّ وَهُوَ مِنَ الثّلاثيّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكِنَّهُمْ يَزِيدُونَ فِيهِ حَرْفًا لِمَعْنًى يُرِيدُونَهُ مِنْ مُبَالَغَةٍ، كَمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي زُرْقُمٍ وَخَلْبَنٍ. لَكِنَّ هَذِهِ الزّيادة تَقَعُ أَوَّلًا وَغَيْرَ أَوَّلٍ"[1]. فالذي يظهر عند ابن فارس أن هذه الأحرف المزيدة ما هي إلا للمبالغة ونحوها كالتّكثير والتّقبيح والتّوبيخ والتّعظيم. على أن هناك مركبات

[1] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1. ص332.

مزيدة يتعسف أن تكون الزّيادة فيها للمبالغة أو التّعظيم أو التّكثير أو التّوبيخ أو التّقبيح والدّراسات اللّغويّة السّاميّة المقارنة تفتح لنا كثيرا مما استغلق علينا فهمه، وكما نعرف أن العربيّة جزء من اللّغات السّاميّة وتحمل كثيرا في طياتها من خصائصها، يقول عبد القادر المغربي "وقد تطوّرت اللّغة بعد انشعابها من الأصل السّامي. وأخذت في صيغ كلمها وتراكيب جملها أشكالا شتى وطرائق قددا. لكن بقي مع ذلك فيها آثار تربطها بأصلها وتربطها إلى علاقتها بالسّاميات أخواتها"[1]. ويلخص المغربي رأيه في الميمات في آخر الألفاظ من مثل (حلقوم وصلدم وشجعم وزرقم وعردم) في إنها ليست في الأصل إلا جموعا وأن هذا الجمع يفيد المبالغة، ففي تسمية الأسد (شجعم) أي أنه من شجاعته صار كأنه عدة شجعان فهو مفرد حقيقة جمع اعتبارا[2]. والميم عند ابن فارس في الرّباعيّ تزاد كسعا أكثر من الأول والوّسط، ونلاحظ أن أغلب المعاني التي زيدت فيها الميم كسعا دلت على المبالغة في الشّيء، يقول مثلا في (البلعوم) "مَجْرَى الطّعَامِ فِي الْحَلْقِ. وَقَدْ يُحْذَفُ فَيُقَالُ بُلْعُمٌ. وَغَيْرُ مُشْكِلٍ أَنَّ هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ بَلِعَ، إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ عَلَيْهِ مَا زِيدَ لِجِنْسٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي مَعْنَاهُ. وَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ تَوْطِئَةٌ لِمَا بَعْدَهُ"[3].

أحسب أن هذه النّظريّة تساعد في كشف جوانب من تاريخ اللّغة العربيّة وتطوّرها كما رأينا سواء في الزّيادة والنّحت، وهي بذلك تسهم في مجال الدّراسات التّاريخيّة اللّغويّة، وتثري البحث في المنهج التّاريخيّ في محاولة جريئة لإزاحة السّتار عن تطوّر وسير اللّغة العربيّة في العصور المختلفة. ويمكن أن تكون هذه النّظريّة لبنة في بناء المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة، كما يقول حلمي خليل "إن فكرة الدّلالات الفرعية أو الأصول والفروع تحمل في طياتها جانبا من مفهوم التّطوّر الدّلاليّ مما يمكن استغلالها في المعجم التّاريخيّ المقارن

[1] – عبد القادر المغربي "أثر اللغات السامية في اللّغة العربيّة" مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مج 8، ص 159.

[2] – المرجع نفسه، ص 164.

[3] – ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص 393.

لمفردات العربيّة وهي ما ينبغي أن يذكر دائما لابن فارس بجوار أمانته العلمية الوّاضحة"[1] والنّاظر في المعجمات القديمة والحديثة أيضا يرى أنها تدور حول البحث عن الفصيح وما يصح من العربيّة، وتتوقّف في مجملها عند عصر الاحتجاج وقد لا يتعدى القرن الثّالث الهجري، ولا تكاد تقدم شيئا عن المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة، وهو معجم يعرّفنا بوضوح ودقة المعنى الدّقيق لأي لفظ في أصل استعماله، ومختلف الدّلالات التي طرأت عليه في جزيرة العرب وبلاد فارس والشّام... إلخ، فهو معجم يرسم لنا بالاعتماد أيضا على الشّواهد والنّصوص تاريخ كلّ لفظ. ولا ريب أن نظرية ابن فارس ستساهم في هذا المعجم، الذي نفتقر إليه افتقارا عظيما.

وأخلص إلى أن نظرية ابن فارس قدمت استقراء لعدد لا بأس به من مفردات اللّغة للعاملين في الدّرس اللّغويّ المقارن الذين يبحثون في أصول وتاريخ الكلمة واعتمد في ذلك على الرّوابط المعنوية وبقي البحث والتّنقيب في كيف تطوّرت تلك الألفاظ وتفسير الكيفية التي التّ إليها من زيادة أو نحت، وهذا ما يسهم فيه علم اللّغة الحديث ويكشف عنه. ولعل سبب القصور والنّقص في نظريات ابن فارس أو ما اعتراها من شوائب يرجع إلى أنه وغيره من الأئمّة الأقدمين لم يستكملوا أدوات البحث اللّغويّ العلمي ومن ذلك النّظر في اللّغات السّاميّة ليستطيعوا أن يقطعوا برأي علمي أصيل.

ثانيا: دور جهود ابن فارس التّأثيليّة في توليد ووضع المصطلحات العلمية: تواجه اللّغة العربيّة مأزقا في مواكبتها للتطوّرات الحضارية فالمنهج الذي اتبع في تحويل اللّغة إلى لغة مقننة كان من الصّرامة بحيث أدى إلى تحجيم اللّغة والتّضييق على قدرتها في مسايرة التّطوّر والتّجديد. فالمواد التي يضمها قاموس (لسان العرب) أو (تاج العروس) وغيره من المعاجم الضّخمة لا تخرج عن دائرة حياة ذلك الأعرابي الذي عاش في الصّحراء. ويعتبر كلّ ما هو كلام قديم من إرث اللّغة علامة على الجودة، أما الكلام الحديث والمعاصر

[1] – حلمي خليل، دراسات في فقه اللّغة والمعاجم، ص 502.

فمحكوم عليه بالتّزييف والرّفض والإنكار. وانطلاقا من هذا الإطار جاءت معاجمنا المعاصرة غالبا لا تمت بصلة إلى زماننا وتكاد تكون ميتة. وفي اعتقادنا أن القوالب التي دوّنها الأئمة الأقدمون أصبحت محصنة لا تقبل الهدم والتّغيير والتّبديل. من هذا القضية لا بد من إعادة النّظر بعين النّقد البنّاء لمواجهة هذا المأزق الذي تمر به اللّغة العربيّة اليوم. ونظرية ابن فارس هي من ذلك العصر الذي سجلت ودونت فيه اللّغة، بل أن ابن فارس استند في دعم نظريته إلى الأئمة الأقدمين ابتداء من الخليل إلى زمنه، فإذا كان كذلك وهذا مما خالف زمانه فيما أجمع عليه أهل اللّغة فما المانع أن نعيد النّظر فيما ورثناه ونحن محتاجون لذلك ولعل نظرية ابن فارس في الزّيادة والنّحت تُسهم في سد ما نحتاج إليه بجانب وسائل أخرى لمواجهة السّيل المتدفق من المصطلحات والتّراكيب العلمية التي غالبا ما تعرّب.

استخدام النّحت في وضع المصطلح العلمي: تجددت حركة الدّعوة إلى وضع المصطلحات خلال القرن السّابق، وجاءت هذه الدّعوات للتجاوب مع التّطوّر الذي شهدته البلاد العربيّة خلال القرن الماضي. وبانفتاح العرب على الحضارة الأوروبية باتت الحاجة ملحة إلى معاجم علمية متخصصة تكون نواة لتعريب العلوم. ولم تكن فكرة وضع المصطلحات وليدة هذه العصر، بل كان هذا دأب العلماء المتقدمين، "وأن المعين الزّاخر من المصطلحات والمقابلات التي حفلت بها كتب هؤلاء العلماء قد واكبت نهضة علمية معجمية حمل لواءها عدد من أسلافنا العلماء أمثال الخوارزمي، وهو شيخ من شيوخ القرن الرّابع الهجري الذي يعد العصر الذّهبي للثقافة الإسلامية والعلوم العربيّة ألم بفروعها وأصولها واتسم بالطّابع الموسوعي، وألف كتابه الشّهير مفتاح العلوم"[1]. والحديث عن صناعة المصطلحات العلمية ليس بجديد، فقد تناولته المجامع العربيّة والدّوريات وباحثون كُثر، بيد أن استخدام النّحت في خلق المصطلح العلمي لم يشهد تطوّرا يُمكّنه من المواكبة

[1] – محمود حافظ "معاجمنا العلمية المتخصصة بين الأصالة والمعاصرة" مجلة مجمع اللّغة العربيّة. القاهرة: ذو القعدة 1415هـ، مج 76، ص 105.

ولعل ذلك يعود للموقف من النّحت تراثيا، فهو كما عرف عنه ليس أصلا من أصول اللّغة ولذا لا يعتد به قياسا. ونحن قد عرفنا أن النّحت وظيفته تقوم على مبدأ الاختصار والاختزال، وهو يختلف عن التّركيب المزجي حيث يقع الخلط بينه وبين النّحت؛ وكثيرا ما يستشهد بكلمات مثل (برمائي ورأسمالي واللّاّإدرية واللّاّمتناهي واللّاّسلكي) التي هي تراكيب مزجية وليست نحتا. ومع ذلك فإن الكثير من الباحثين مارسوا النّحت في ميدان العلم والتّقنية وجربوا أن يطوعوه فيه.

ونرى أننا نواجه مشكلة خطيرة عند نقل العلوم الحديثة إلى العربيّة، وليس أمامنا إلا طريقان: الأول: التّعريب، والثّاني ما يسمى بالمصطلحات الوّصفية وهي المكونة من كلمتين أو أكثر في مقابل المصطلح الغربي، وهي ليست مصطلحات بالمعنى الدّقيق فالمصطلح كلمة واحدة تؤدي معنى محددا، فليس أمامنا إلا أن نعرب أو ننحت حتّى نجاري لغات أروبا. فالنّحت إذا عند بعض الباحثين يمكن الاعتداد به والقياس عليه، بالمؤالفة والتّوظيف المرن لوضع المصطلحات العلمية والتّقنية المنحوتة في اللّغات الرّائدة، وقد اجتهد بعض الباحثين لوضع مصطلحات علمية باستعمال النّحت، وكثير من هؤلاء الباحثين كانوا متخصصين في العلوم العلمية التّطبيقيّة، ولذلك كان اهتمامهم بهذه المسألة أكثر من غيرهم. فصلاح الدّين الكواكبي اجتهد في وضع بعض هذه المصطلحات، فهو بحكم تخصّصه في الكيمياء كان متقبُّلا لهذه الظّاهرة، حيث يقول: "فدفعتني الحاجة الملحة إلى النّحت، مثل ما فعل الغربيون في مصطلحاتهم العلمية، لأني وجدت فيه حلا للمعضلة وتيسيرا لاجتياز العقبات التي تعترض المؤلف والمترجم، وذلك لمرونة وسهولة الاشتقاق والوّصف من الكلمة المنحوتة، وإليكم البرهان في المصطلحات العلمية التي وضعتها نحتا لما يقابلها من الكلمات الإفرنجية وأكثرها مما ألفته الأسماع وشاع استعماله في البيئات العلمية:

1. –خلمهة: تحليل خلّي من (خل وإماهة)

2. –حمضئيل: حامض كحول، من (حمض ومائيل)

3. –حمضئيد: حامض الدّهيد، من (حمض وغوليد) "[1].

وقام عبد اللّه أمين بتجربة النّحت، ووضع عدة مصطلحات منها: مصطلح لـ (فحم السّكر): وهو مثال الكربون النّقي، وقال: يمكن أن ننحت له أسما رباعيا على فعلل، فيكون: (فحمس) وهذه مثل بسمل أو(فسكر) و(فحكر) وهذا على قياس ابن فارس و(فحسك) وهذه مثل عبشمي. و مصطلح كلورور الفضة، ويمكن أن نطلق عليه (كلفض)[2]. ووضع إسماعيل مظهر عددا كبيرا من المصطلحات كان للنحت نصيب في توليد بعضها، وبعض منها كان قريبا من طريقة ابن فارس، فمن ذلك:

1. "الطّرحميات: من الطّير والرّحم.

2. النّمورقي: من النّمو والوّرقة.

3. الجرسد: من جرد وجسد

4. كبهم: من (كبير وبهيمة).

5. كثرجل: من (كثير ورجل).

6. ضوكر: من (ضوء وكرة).

ويلاحظ في الأمثلة السّابقة أن إسماعيل مظهر أخذ بطريقة ابن فارس في النّحت وهو أخذ حرفين من كلّ أصلين ثم دمجهما لتكوين المنحوت.

والمتتبع لهذه الجهود التي قام به هؤلاء الباحثون يجد أن هناك مشكلة قائمة تواجهنا في الاستفادة من ظاهرة النّحت في خلق مصطلحات علمية، وهي قضية التّقعيد ووضع الضّوابط فيظهر أنه لا سبيل إلى إيجاد قواعد للنحت يمكن تطبيق ها في كلّ الحالات وكان لا بد إذا من وضع ضوابط وأسس في محاولة لتفعيل هذه الأداة وتحسين مردودها على

[1] – صلاح الدّين الكواكبي "النّحت والمصطلحات العلمية" مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. دمشق: 1383م، مج 39، ج1، ص 509–507.

[2] – عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 436–440.

المصطلح العربيّ الوّليد، لأن النّحت يحتاج إلى ذوق سليم، وقد يكون ضرره أكبر من نفعه. فنلاحظ أن أغلب المنحوتات لم تكن على الطّريقة التي سار عليها ابن فارس، وإن كان بعض منها قد استعار فكرة أخذ حرفين أو أكثر من الأصول ثم دمجها معا لتكوين المنحوت، أما التّقارب في الحروف بين أصول المنحوت فلم يعتد بها غالبا. وفي رأيي إن إغفال هذا التّقارب في الحروف قد يكون أحد الأسباب التي جعلت أكثر المنحوتات العلمية الموضوعة عسيرة الوّضوح وينفر منها الذّوق السّليم.

خلاصة: إنّ النّحت كالاشتقاق والتّعريب يسهم كلّ منها في الطّور النّشوئي الذي تجتازه اللّغة العربيّة الآن، وما كان من مصطلح أجنبي لا يصلح له التّعريب أو الاشتقاق فقد يصلح له النّحت والحقيقة أن النّحت استمر مثيرا للجدل بين الأخذ والرّد، وكانت المجامع العربيّة ميدانا لاحتدام النّقاش حوله وعدم الاتفاق عليه، فلسان أكبر المجامع العربيّة يكرر القول فيه: ألّا نلجأ إلى النّحت إلا عند الضّرورة وأن تكون الكلمة مستساغة. ونرى أنه كما حُقّ للعربيّ القديم أن ينحت لنفسه (بسمل وحوقل وعبشمي ودمعز) وكما استطاع ابن فارس فعل ذلك وأثبته فلا ضير إذ ننهج نهج سلفنا لاسيما ونحن في أمس الحاجة لذلك.

وأعتقد أن نظرية ابن فارس جملة وتفصيلا تبقى رافدا مهما في صناعة المصطلح العلمي، لاغنى عنها في كلّ الأحوال، فأرى أنه يجب الاستفادة منها في جميع تفاصيلها، ومنها الاستفادة في النّحت من أصلين متطابقين في أكثر الحروف، فهو أدعى للقبول وأنفذ للسمع وآلف للنطق. ونحن على يقين أن نقلة العلوم الحديثة في هذا العصر إذا اتفقت جهودهم ووضعوا تلك الشّروط والضّوابط التي قننها الباحثون في استعمال النّحت، فجعلوا ذلك كله نصب أعينهم خدموا لغتهم أجلّ خدمة، فليست لغتهم باللّغة الجامدة الميتة بل هي اللّغة الحيّة المطواع.

خاتمة

خاتمة: وفي ختام هذا البحث ومن خلال الغوص في تفاصيله نخرج بالنّتائج الآتيّة:

وجود جهود معجميّة جبارة في مجال جمع اللّغة وتصنيفها وتبويبها وتحليلها بإمكاننا الاستفادة منها في بناء المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة؛

إطلاق مصطلح التّأثيل، بدلا من مصطلح التّأصيل الذي يعتبر جزء من مفهوم مصطلح التّأثيل ولها معان عامّة نستخدمها في العديد من الأغراض، أو مصطلح الاشتقاق الذي يتداخل مع الاشتقاق في علم الصّرف، أو مصطلح الإيتيمولوجيا المعرّب عن اليونانيّة القديمة، ونحن نتّبع ملّة المجامع العربيّة في الاقتراض اللّغويّ، حيث لا نلجأ إليه إلا إذا تعذّر وجود مقابل عربيّ أصيل له، وكلمة التّأثيل كما أسلفنا الذّكر، موجودة في تراثنا العربيّ كما رأينا في المعاجم اللّغويّة القديمة، وتلقى قبولا لدى الدّارسين. وإضافة إلى ذلك، أنَّها الكلمة التي تفي الدّقَة في تسمية علم التّأصيل اللّغويّ، لأنَّ الأثلة في المُعجم تعني الأصل ويرى أنَّها تتمتع بطاقة اشتقاقية كبيرة فالأثل؛ بمعنى الأصل اللّغويّ، والأَثَلَة؛ الكلمة الأُم؛ والتّأثيل: التّأصيل اللّغويّ؛

تعريف التّأثيل إجرائيا: هو فرع من فروع اللّسانيات التّاريخيّة والمقارنة، وهو عمليّة تتبع وتقصي أصول الكَلمات، وردّها إلى جِذرها الاشتقاقيّ، واللّغة الأصليّة التي جاءت منها سواء أكانت أصيلة أم دخيلة، والتّحولات الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة التي طرأت عليها عبر الزّمن؛

اعتبار الدّراسات اللّغويّة التي تنتمي إلى حقل البحث عن أصول اللّغة العربيّة مظهرا من مظاهر التّأثيل اللّغويّ عند العرب، وكذلك البحث في الدّخيل و المعرّب ودراسة الاشتقاق الصّرفي والمعجمي.

يعَدُّ معجم (مقاييس اللّغة) لابن فارس الرّازي عملاً متفرداَ في تاريخ الدّرس اللّغويّ عند العرب، إذ يعتبر أضخم عمل تأثيليّ لألفاظ اللّغة العربيّة، عند العرب حتّى العصر الحديث؛

إسهام جهود ابن فارس التّأثيليّة في فتح المجال أمام الباحثين في إعادة النّظر في أصول الكلمات. ورأينا كيف كان هذا العصر ميدانا لفرض نظريات لأصل الكلمة العربيّة والكشف والتّعليل لبعض ما حار فيه الأقدمون وإعادة النّظر في بعض ما استقرت عليه علوم اللّغة؛

تطبيق ابن فارس فكرة التّأثيل اللّغويّ، سواء على الثّلاثيّ من الكلمات أو ما زاد على ثلاثة منها. أما الكلمات الثّلاثيّة فقد اجتهد في ردّ ما اشترك منها بالحروف إلى دلالة واحدة أو ما يسميه هو (الأصل الوّاحد) فإن لم يستقم له ذلك، وزّع المادّة الوّاحدة على أكثر من أصلٍ أو دلالة، إذا بدت له الكلمات التي تشترك بتلك المادّة الثّلاثيّة عصيةً على الاجتماع تحت دلالة واحدة أو أصلٍ واحد جامع. وأما ما زاد على ثلاثة منها فقد خرج في تأثيله له على الخطط التي تعارف عليها اللّغويّون؛ إذ لم يتّبع ملّتهم في تحليل الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة. ولعل ذلك هو السّبب في إهمال القدماء لمذهبه هذا؛

إقرار بعض المحدثين بالرّيادة فيما ذهب إليه في تأثيل ما زاد على ثلاثة وأنّ أكثره منحوت، فدعو إلى جعل النّحت أحد سبل الاشتقّاق في العربيّة المعاصرة؛

ارتكاز ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة، على ثلاثة محاور رئيسة، تشكّل وفقها نظامه العام أوّلها فكرة الأصول التي انبثق منها، ونبنت عنها أبواب الكتاب، وثانيها فكرة النّحت، أو نظرية الأصول الثّلاثيّة، التي انبثقت عنها نظرية النّحت، لما زاد على ثلاثة أحرف أصول، وثالثّها فكرة النّظام الدّائري الذي ظبط به توزيع المفردات وضمنت له حصر المفردات اللّغة؛

تعريف المقاييس عند ابن فارس هو المعنى المشترك لمجموع صيغ الأصل الوّاحد والمنظور الاشتقاقيّ لمعاني الالفاظ عند ابن فارس قائم على أساس أنّ معنى الجذر اللّغويّ هو ذالك الجزء المشترك من المعنى بين المشتقّات المختلفة، مضافا إليه معنى الصّياغات الصّرفيّة، وإضافات جديدة مختلفة بسبب التطوّر الدّلاليّ؛

يهدف ابن فارس من تأليف هذا المعجم، أن يكشف المعاني الأصليّة المشتركة في جميع صيغ المادّة، حسب رابطة المعنى المشترك وسمى كلّ طائفة أصلا، وقد عدّ الأصل الوّاحد مشتقا بعضه من بعض، ثمّ أخذ مادّة الأصل الوّاحد فصنّفها أصلا وفرعا، جاعلا الكلمة القديمة أصلا والمشتقّة منها فرعا والكلمة في دلالتّها الأولى أصلا وفي دلالتّها التّالية فرعا، والكلمة في استعمالها الحقيقي أصلا وفي استعمالها المجازي فرعا، وهكذا؛

جمع ابن فارس المدلولات المتفرقة للجذر اللّغويّ الوّاحد في الثّنائيّ والثّلاثيّ، فعد المدلولات التي بينها صلة أصلا واحدا واختار له معنى أصليّا يجمعها والمعنى الذي ينتج عن اللّفظ للوهلة الأولى هو المعنى المركزي أو الأولي أو المباشر وباقي المدلولات معان هامشية له وربما أسماها فروعا للجذر، فيما عد المدلولات المتباعدة التي لا يلمح بينها أية صلة أصولا مختلفة. وكما بدا واضحا من اهتمام ابن فارس بالمعنى الأصليّ ليتابع من خلاله التطوّر الدّلاليّ للألفاظ إذ يتابع انتقال المعنى من الوّاقع الحسي إلى الوّاقع المعنوي المجرد وكثيرا ما نجده يشير إلى ذلك في عباراته (يُحمل عليه) هذا (تشبيه له) (مجاز له) وغيرها من الألفاظ التي نجدها في جذور المادّة اللّغويّة ومداخلها، وهذا العمل يعدّ من صلب اهتمامات المعجم التّاريخيّ المنشود؛

إهتدى ابن فارس إلى أنّ طريقة الزّيادة كانت أحد السّبل التي تطوّر فيها اللّفظ الرّباعيّ والخماسي، والنّتيجة التي توصل إليها ابن فارس أن أكثر الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة ما هي إلا أصول ثلاثيّة، وهي نتيجة لا تخرج عن الإطار العام الذي توصل إليه علم اللّغة الحديث في هذا الحقل؛

اعتبار نظريّة ابن فارس نظرية متكاملة في نشوء الألفاظ العربيّة، فمنه ما كان أصله ثنائيا فزيد عليه حتّى صار ثلاثيا فرباعيا وخماسيا وهذا على رأي أصحاب النّظريّة الثّنائيّة ومنه ما كان ثلاثيا فزيد عليه، ومنه ما وضع هكذا وضعا إما ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا. وكان رأي ابن فارس الرّازي في أصول الرّباعيّ والخماسي ومحاولة إرجاع أصولهما

إلى الثّلاثيّ محاولة منه غير مسبوقة في فك أسرار تاريخ اللّغة العربيّة وتطوّرها. وفتقت هذه المحاولة الجريئة المبتكرة أذهان الباحثين اللّغويّين المحدثين للبحث في الأصول الثّلاثيّة ومحاولة ردها إلى الثّنائيّة كما ذهب بعض، وبعض آخر إلى الأحاديّة، كما قام فريق بدراسات مستفيضة لفكرة النّحت وتاريخ نشأته وأسباب توليده، كما رأى آخرون إعادة النّظر في مسألة حروف الزّيادة، وكلّ ذلك من مظاهر التّأثيل؛

أحسب أن هذه النّظريّة تساعد في كشف جوانب من تاريخ اللّغة العربيّة وتطوّرها كما رأينا سواء في الزّيادة والنّحت، وهي بذلك تسهم في مجال الدّراسات التّاريخيّة اللّغويّة، وتثري البحث في المنهج التّاريخيّ في محاولة جريئة لإزاحة السّتار عن تطوّر وسير اللّغة العربيّة في العصور المختلفة. ويمكن أن تكون هذه النّظريّة لبنة في بناء المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة، فهو معجم يرسم لنا بالاعتماد أيضا على الشّواهد والنّصوص تاريخ كلّ لفظ. ولا ريب أن نظرية ابن فارس ستسهم في هذا المعجم؛

أخلص إلى أن نظرية ابن فارس قدّمت استقراء لعدد لا بأس به من مفردات اللّغة للعاملين في الدّرس اللّغويّ المقارن الذين يبحثون في أصول وتاريخ الكلمة واعتمد في ذلك على الرّوابط المعنوية وبقي البحث والتّنقيب في كيف تطوّرت تلك الألفاظ وتفسير الكيفية التي التّ إليها من زيادة أو نحت، وهذا ما يسهم فيه علم اللّغة الحديث ويكشف عنه. ولعل سبب القصور والنّقص في نظريات ابن فارس أو ما اعتراها من شوائب يرجع إلى أنه وغيره من الأئمة الأقدمين لم يستكملوا أدوات البحث اللّغويّ العلمي ومن ذلك النّظر في اللّغات السّاميّة ليستطيعوا أن يقطعوا برأي علمي أصيل؛

إمكانيّة إسهام نظرية ابن فارس في الزّيادة والنّحت في سد ما نحتاج إليه من مصطلحا علميّة بجانب وسائل أخرى لمواجهة السّيل المتدفق من المصطلحات والتّراكيب العلمية التي غالبا ما تعرّب؛ وأعتقد أن نظرية ابن فارس جملة وتفصيلا تبقى رافدا مهما في

صناعة المصطلح العلمي، لا غنى عنها في كلّ الأحوال، فأرى أنه يجب الاستفادة منها في جميع تفاصيلها؛

ويبقى إنجاز المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة حدثا عظيما في تاريخ اللّغة العربيّة؛ وسيكون للمعجم الذي طال انتظاره دور عظيم في معرفة أصول اللّغة العربيّة وتطوّرها والتّغيّرات التي طرأت عليها، وكذلك سيساعد الباحثين في تقصي علاقة اللّغة العربيّة المتبادلة مع اللّغات الأخرى قديما وحديثا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ- المعاجم العربيّة:

1) أحمد بن زكريا بن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، 1979م، دار الفكر.

2) إسماعيل أبو علي بن القاسم القاليّ، الأمالي، تر: محمد عبد الجواد الأصمعيّ، ط2. القاهرة: 1926م، دار الكتب المصرية.

3) ـــــــــــــــــــــــــ، البارع في اللّغة، تح: هاشم الطّعّان، ط1. بيروت: 1975، دار الحضارة العربيّة.

4) إسماعيل بن حماد الجوهريّ، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4. بيروت: 1987 م، دار العلم للملايين.

5) الخليل بن أحمد الفراهيديّ، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال.

6) علي أبو الحسن بن إسماعيل بن سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداويّ، ط1. بيروت: 2000م، دار الكتب العلميّة.

7) ـــــــــــــــــــــــــ، المخصص، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1 بيروت: 2000م، دار الكتب العلمية.

8) علي القاسميّ وآخرون، معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث، ط1 . بيروت: 1983م مكتبة لبنان.

9) مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ط1. بيروت: 1995م، دار الفكر اللبناني.

10) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8. بيروت: 2005م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

11) مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، ط2. لبنان: 1984م، مكتبة لبنان.

12) مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوّسيط، ط4. القاهرة: 2004م، مكتبة الشّروق الدّوليّة.

13) محمد أبو بكر بن الحسن بن دريد، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكيّ، ط1. بيروت: 1987م، دار العلم للملايين.
14) محمد بن أحمد الأزهريّ، تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1. بيروت: 2001م دار إحياء التّراث العربي.
15) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414هـ، دار صادر.
16) مرتضى الزّبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دط. دت، دار الهداية.
17) مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللّغة المقارن، ط1. بيروت: 2002م، دار الكتب العلميّة.
18) منير البعلبكي، المورد، ط7. بيروت: 1995م، دار لعلم للملايين.

ب- المصادر والمراجع العربيّة:

19) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. القاهرة: 1984م، المكتبة الأنجلو المصرية.
20) ـــــــــــ، من اسرار اللّغة العربيّة، ط2. القاهرة: دت، المكتبة الأنجلومصرية.
21) أحمد بن زكريا بن فارس، الصّاحبيّ، تع: أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1997م دار الكتب العلميّة.
22) أحمد عبد المجيد هريدي، نشوء الفعل الرّباعيّ في اللّغة العربيّة، القاهرة: 1988م مكتبة الزّهراء.
23) أحمد فارس الشّدياق، سرّ اللّيال في القلب والإبدال، دط. بيروت: دت، دار الغرب الاسلاميّ.
24) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط2. القاهرة: 1992، عالم الكتب.
25) ـــــــــــ، علم الدّلالة، ط5. القاهرة: 1998م، عالم الكتب للنشر والتوزيع.
26) إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغويّة بداءتها وتطوّرها، بيروت: 1981م، دار العلم للملايين.
27) أمين محمد فاخر، ابن فارس اللّغوي منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة، منشورات جامعة محمد بن سعود.

28) أنستاس ماري الكرملي، نشوء اللّغة العربيّة ونموّها واكتهالها، ط1. القاهرة: 1928م المطبعة العصريّة.
29) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994م، دار الثّقافة.
30) ـــــــــــ، مناهج البحث في اللّغة، دط. القاهرة: 1989م، مكتبة النّسر للطّباعة.
31) السيوطي، الأشباه والنظائر، ط1. بيروت: 1990م، دار الكتب العلميّة.
32) ـــــــــــ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998م، دار الكتب العلمية.
33) جمال الدّين القفطيّ، إنباه الرّوّاة على أنباء النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة: 1973م، الهيئة المصريّة العامّة للكتب.
34) جيلالي حلاّم، تقنيات التّعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، ط1. دمشق: 1999م منشورات اتّحاد الكتّاب العرب.
35) خديجة عبد الرّزاق الحديثي، ابنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1. بغداد: 1965 مطبعة النهضة.
36) رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللّغة، ط2. مصر:1980م، دار الجيل.
37) زيدان جورجي، الفلسفة اللّغويّة، ط1. بيروت: 1982، دار الجيل.
38) شريف ميهوبي، دراسة في التّطوّر والتّأصيل، دط. دمشق: 2002م، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
39) صبحي إبراهيم الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ط1. بيروت: 1960م، دار العلم للملايين.
40) عبد لله أمين، الاشتقاق، ط1. القاهرة: 1965م، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر.
41) عبد الحق فاضل، مغامرات لغويّة، دط. بيروت: دت، دار العلم للملايين.
42) عبد الله العلالي، مقدمة لدرس لغة العرب، ط2. بيروت، لبنان: 1997. دار الجديد.
43) عبد الله درويش، المعاجم العربيّة مع اعتناء خاص بمعجم "العين" للخليل بن أحمد، مكتبة الشّباب.

44) عثمان أبو الفتح ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، دط. القاهرة: دت دار الكتب المصريّة.

45) ـــــــــــــــــ، سرّ صناعة الإعراب، ط1. بيروت: 2000م، دار الكتب العلميّة.

46) علي زوين، منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، ط1. بغداد:1986م، دار الشؤون الثقافية العامة.

47) علي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، ط1. القاهرة: دت، نهضة مصر للطّباعة والنّشر.

48) ـــــــــــــــــ، فقه اللّغة، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

49) عمر الدقاق، مصادر التراث العربي، ط5. حلب: 1977م، منشورات جامعة حلب.

50) عمرو أبو عثمان بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998م،.مكتبة الخانجيّ.

51) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988م، مكتبة الخانجيّ.

52) فؤاد حنا الترزي، الاشتقاق، بيروت: دت، مطبعة دار الكتب.

53) كمال الدّين ابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1. القاهرة: 2003م المكتبة العصريّة.

54) محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ط5. بيروت: 1972، دار الفكر.

55) محمد حسين جبل، علم الاشتقاق نظريّا وتطبيقيّا، دط. القاهرة: دت، مكتبة الآداب.

56) محمد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، ط1. القاهرة: 2000م، مطبعة المدينة.

57) محمد خاطر وآخرون، نظرات في فقه العربيّة، ط1. القاهرة: 1987م، منشورات جامعة الأزهر.

58) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث) ط3. القاهرة: 1988م، عالم الكتب.

59) مصطفى جواد، المباحث اللّغويّة في العراق، ط2. بغداد: 1965م، مطبعة العاني.

60) مصطفى صادق الرّافعيّ، تاريخ آداب العرب، تصدير: محمد سعيد العرنان، ط2. دار الكتاب العربيّ.

61) منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التّراث العربيّ، دمشق:2001م اتّحاد الكتّاب العرب.

62) نجم الدّين الرّضي الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دط. بيروت: 1975م، دار الكتب العلمية.

ت- الكتب المترجمة:

63) أولمن، ستيفن، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، ط12. القاهرة: دت، دار غريب.

64) جان جاك لوسركال، عنف اللّغة، تر: محمد بدوي، ط1. لبنان: 2005م، الدار العربيّة للعلوم.

65) جوزيف فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصّاص، دط. القاهرة: 1950 م، مكتبة الأنجلو المصرية.

66) جون لاينز، اللّغة والمعنى والسّياق، تر: عباس صادق الوّهاب ط1. بغداد: 1987م دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة.

ث- المقالات:

67) إبراهيم السمرّائيّ "التركيب والبناء في العربيّة" مجلة المجمع العلميّ العراقيّ. العراق: 1379هـ، مج6.

68) حامد عبد القادر "ثنائيّة الأصول" مجلة مجمع اللّغة العربيّة القاهرة: 1381هـ ع11.

69) صلاح الدّين الكواكبيّ "النّحت والمصطلحات العلميّة" مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق. دمشق: 1383م، مج 39.

70) عبد القادر المغربي "أثر اللّغات السّامية في اللّغة العربيّة" مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مج 8.

71) محمود حافظ "معاجمنا العلميّة المتخصّصة بين الأصالة والمعاصرة" مجلة مجمع اللّغة العربيّة. القاهرة: ذو القعدة 1415هـ، مج 76.

72) مراد كامل "تربيع الفعل الثّلاثيّ في العربيّة وأخواتها من اللّغات السّامية" مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: 1393هـ، ع31.

ج- المعاجم الأجنبيّة:

73-Paul Robert, le Petit Robert de la langue française, 2ème éd. Paris: 2001, VUEF Paris

74-Portable Concise Oxford English Dictionary (قاموس إلكتروني)

ح- المواقع الالكترونيّة:

75-http://www.alfaseeh.com-2012/02/10

76- نزيه قسيس " التّأثيل والتّأصيل والمعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة" مقال على الشّابكة:
http://www.aljabha.org/index.asp?i=73376

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

الفصل التمهيدي

تحديد المفاهيم والمصطلحات

أولا: مفهوم مصطلح الجهود.....09

ثانيا: مفهوم مصطلح التأثيل.....32

ثالثا: التعريف بالمعجم التاريخي.....42

الفصل الأول

مظاهر التأثيل عند العرب

أولا: نظرية التّطوّر وأصول اللّغة العربيَّة بين الثنائيّة والثّلاثيّة.....51

ثانيا: أراء علماء اللّغة العربيَّة في أصول الرُّباعيّ والخماسيّ.....55

ثالثا: التأثيل عند ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة.....68

الفصل الثاني:

جهود ابن فارس في تأثيل الثنائيّ والثلاثيّ

أولا: المعنى والمفردة.....77

ثانيا: المعنى الأصليّ وأنواع المعاني في المفردة 79

ثالثا: الدّلالة الأصليّة والاشتقاق الصغير.....89

رابعا: كيفية الاستدلال على الدّلالة الأصليّة (التأثيليّة) المقاييس اللّغة.. 94

خامسا: مصادر تعيين ابن فارس للدّلالات الأصليّة.....96

سادسا: أبرز سمات الدّلالة الأصليّة في معجم مقاييس اللّغة.....99

سابعا: موقف ابن فارس من الجذور التي ليس لها معنى أصليّا 104

الفصل الثالث

جهود ابن فارس في تأثيل الجذور الرُّباعية والخماسيّة

أولا: حروف ما زاد على ثلاثة بين الأصالة والزّيادة.....108

ثانيا: منهج ابن فارس في تأثيل للجذور الرباعيّة والخماسيّة.....116

1-المنحوت..... 116

2- المزيد.....116
3- الموضوع.....116
ثالثا: نقد أحكام ابن فارس في أصل الجذور الرباعيّة والخماسيّة.....117
1- النّحت.....117
2- الزّيادة..... 127
3- الوضع..... 131

الفصل الرّابع

الاستفادة العصريّة من جهود ابن فارس التأثيليّة

أولا: دور جهود ابن فارس التأثيليّة في دراسة تاريخ الكلمة العربيَّة وتطورها.....134
ثانيا: دور جهود ابن فارس التأثيليّة في توليد ووضع المصطلحات العلمية.....139
خاتمة 145
قائمة المصادر والمراجع.....151
فهرس المحتويات.....158